جامعـــة الحـــاج لخضـــر - باتنـــة -
كليـة الحقـــــوق والعلوم السياسية
قســم العلـوم السياسيـــــة

مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل بناء السلام لما بعد النزاع في ظل التحولات العالمية الراهنة

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:
نصيرة صالحي

إشراف الأستاذ الدكتور:
حسين قادري

لجنـــــة المناقشـــــة:

الرقم	الاســـم واللقب	الرتبة العلميـــة	الجامعـة الأصليـــــة	الصفـــــة
01	أ.د/ طـــروب بحـــري	أستـاذ التعليم العـالي	جامعـــــة باتنـــــة-1	رئيســـــا
02	أ.د/ حســـين قـــادري	أستـاذ التعليم العـالي	جامعـــــة باتنـــــة-1	مشرفا ومقررا
03	د/ لزهـــــر وناســـي	أستـــاذ محاضـــر - أ	جامعـــــة باتنـــــة-1	عضوا مناقشا
04	د/ نـور الـدين حتحـوت	أستـــاذ محاضـــر - أ	جامعـــــة بســـــكرة	عضوا مناقشا
05	د/ عبـــد الله هـــوادف	أستـــاذ محاضـــر - أ	جامعـــــة المســـــيلة	عضوا مناقشا
06	د/ رضـــــا دمـــــدوم	أستـــاذ محاضـــر - أ	جامعـــــة قســـــنطينة-3	عضوا مناقشا

السنـــــة الجامعيـــــة:
2019 م- 2020 م

إهداء

إلى روح أبي العزيز رحمه الله

إلى أمي حفظها الله وأطال في عمرها

إلى جميع إخوتي وأفراد عائلتي

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله على نعمته وفضله عليا في إتمام هذا العمل، وبعد الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلام أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان والتقدير إلى الأستاذ الدكتور حسين قادري على قبوله متابعة الإشراف، وعلى كل نصائحه وتوجيهاته العلمية القيمة في إتمام البحث.

كما أشكر جزيل الشكر كل أعضاء لجنة المناقشة، كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة باتنة، وكل من ساعدني في هذا العمل لكم جزيل الشكر والإمتنان.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: التأصيل المفاهمي والنظري للمنظمات الدولية غير الحكومية وبناء السلام في ظل التحولات العالمية الراهنة

المبحث الأول: مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية

المطلب الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية

المطلب الثاني: نشأة وخصائص المنظمات الدولية غير الحكومية

المطلب الثالث: معايير تصنيف المنظمات الدولية غير الحكومية

المبحث الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل دولي في ظل التحولات العالمية

المطلب الأول: علاقة الفواعل غير الدولاتية بالدولة

المطلب الثاني: التحول نحو قيم الحوكمة العالمية

المبحث الثالث: ماهية عملية بناء السلام

المطلب الأول: بناء السلام تطور المفهوم

المطلب الثاني: بناء السلام وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة

المطلب الثالث: التطورات المختلفة لعملية بناء السلام

المطلب الرابع: الترتيبات الزمانية والمكانية لعملية بناء السلام في مابعد النزاع

المبحث الرابع: التفسيرات النظرية لمكانة المنظمات الدولية غير الحكومية نحو شبكية الفواعل

المطلب الأول: تفسير النظرية الواقعية لمركزية الفاعل الدولاتي

المطلب الثاني: تفسير النظرية الليبرالية لظهور فواعل جدد غير دولاتية

المطلب الثالث: تفسير الحوكمة الشبكية لتعاون الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية

الفصل الثاني: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في ترتيبات بناء السلام على مستوى الحقوق والخدمات الإغاثية الإنسانية عالميا

المبحث الأول:المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في مجال الدفاع عن الحقوق والحريات على المستوى العالمي

المطلب الأول: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان

المطلب الثاني: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في التنمية والأمن الإنساني

المطلب الثالث: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية حقوق المرأة والطفل وإعادة دمج المسلحين وحقوق اللاجئين

المبحث الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في مجال تقديم الخدمات الإغاثية الإنسانية لبناء السلام عالميا

المطلب الأول: المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في تقديم الخدمات الصحية والغذائية في ترتيبات بناء السلام عالميا

المطلب الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة نحو تقديم خدمات تنموية بيئية في ترتيبات بناء السلام عالميا

المبحث الثالث: تضافر الإستراتيجيات وجهود المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل ترتيبات بناء السلام في مابعد النزاع

المطلب الأول: متطلبات وإستراتيجيات المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء المؤسسات وتعزيز القدرات في مرحلة مابعد النزاع

المطلب الثاني: تعاون الجهود الدولية وغير الدولاتية للترتيبات الجديدة لإرساء بناء السلام المتساند في مرحلة مابعد النزاع

الفصل الثالث: مسعى المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز مضامين بناء السلام في مابعد النزاع: دراسة نماذج تيمور الشرقية، جنوب السودان وسيراليون

المبحث الأول: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية لبناء السلام في مابعد النزاع في تيمور الشرقية

المطلب الأول: طبيعة النزاع في تيمور الشرقية

المطلب الثاني: ترتيبات بناء السلام عبر تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية في تيمور الشرقية

المبحث الثاني: إستراتيجيات المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في جنوب السودان

المطلب الأول: طبيعة النزاع في جنوب السودان

المطلب الثاني: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء المؤسسات وتعزيز القدرات لبناء السلام في جنوب السودان

المبحث الثالث: تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية في إدارة عمليات بناء السلام في سيراليون

المطلب الأول: طبيعة النزاع و ترتيبات بناء السلام في سيراليون

المطلب الثاني: نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام مابعد النزاع في سيراليون

الفصل الرابع: تقييم مكانة المنظمات غير الحكومية في بناء السلام نحو رسم الحدود وبناء السيناريوهات في مرحلة ما بعد النزاع

المبحث الأول: تقييم مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل بناء السلام في ما بعد النزاع من حيث الفعالية والحدود

المطلب الأول: التأثيرات الإيجابية لدور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام المتساند

المطلب الثاني: حدود فعالية أنشطة المنظمات غير الحكومية في بناء السلام في ما بعد النزاع

المطلب الثالث: الترتيبات المعيارية الإصلاحية لبناء السلام في مرحلة مابعد النزاع

المبحث الثاني: نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام الدائم في مناطق ما بعد النزاع الحدود والسيناريوهات

المطلب الأول: حدود جهود عملية بناء السلام في تيمور الشرقية وجنوب السودان وسيراليون

المطلب الثاني: سيناريوهات تجاوز حدود نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام مابعد النزاع

الخاتمة

مقدمة

مقدمة

عرفت العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة مجموعة من التغيرات البنيوية للنظام الدولي من خلال إعادة النظر في الدول بإعتبارهم الفواعل الأساسية داخل المنظومة الدولية، والتحول من فكرة وحدانية ومركزية الدولة كإطار لتحليل العلاقات الدولية نحو منطق التفاعل ضمن تنامي أدوار فاعلين جدد من غير الدول، حيث تم تجاوز الأطر التحليلية المركزة على الدول فقط، وذلك لتنامي أدوار فواعل أخرى من غير الدول لها دور حول موضوعات عدة منها اقتصادية وسياسية إجتماعية وانسانية، ومن أبرز هذه الفواعل المنظمات الدولية غير الحكومية NGOs التي أصبحت من الفواعل المشاركة مع الدول في إدارة وحل بعض القضايا والتهديدات العالمية.

وهذا ما تؤكد عليه الطروحات الجديدة من خلال تفسيراتها على ضرورة الإقرار بزيادة تعقد هيكل النظام الدولي الذي أصبح يتميز بالتشابك التفاعل بين فواعل من غير الدول، وكذا بروز موضوعات جديدة أحدثت تحولا في النظام الدولي، حيث أصبحت لها دورا هاما في القضايا البيئية والأزمات الصحية، وحقوق الإنسان والطفل وبناء السلام الذي يعتبر الموضوع البارزة التي تلعب فيها المنظمات الدولية غير الحكومية دورا سعيا منها لإحلال ثقافة نشر السلام وإعادة بناء ما تم تخريبه في فترات ما بعد النزاع، كما تعمل على إحلال السلام المتساند والقضاء على كل مسببات عودة النزاع.

ولهذا أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية دور فاعلا معترف به نتيجة تطور قدراتها في التعامل مع القضايا العالمية، خاصة في ظل التحولات العالمية مما أعطى لها دفعة قوية لتصبح كفاعل ذو وزن وتأثير في رسم الكثير من الأجندات والسياسات العالمية، وفي إعادة ترتيبات بناء السلام في مناطق النزاع.

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى الوقوف على الدور المتنامي الذي أصبحت تتميز به المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل جديد في العلاقات الدولية تنظيرا وممارسة في جهود بناء السلام في فترة مابعد الحرب الباردة، من خلال إعادة تأهيل بيئية مابعد النزاع وخلق تنمية في جميع المجالات، تمكين الأفراد وإدماج الفئات الضعيفة والمهمشة وبناء كل ماتم تخريبه في فترة النزاعات وخلق ثقافة السلام وتحقيق بناء الثقة لتجدد السلام وتجنب أسباب تجدد النزاعات، وهذا ما طرح من خلال نماذج نزاعات داخلية، وهذا ليس بهدف عرض لنماذج بقدر هو توضيح لعملية بناء السلام في تيمور الشرقية، جنوب السودان وسيراليون وتوضيح كيفية تمكين بناء السلام من خلال إشراك المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء سلام إيجابي في مابعد النزاعات، بالرغم من العوائق والحدود التي تحد من تفعيل مقاربة السلام الإيجابي لمنع تجدد النزاعات وبناء سلام فعال أو وقائي.

أهمية الموضوع

تكمن الأهمية العلمية لموضوع مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام نتيجة البعد المضامين الذي تحويه نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في ظل التحولات العالمية وظهورها كفاعل جديد من الفواعل غير الدولاتية، التي لها تأثير على المستوى العالمي وتتشارك مع الدولة في إطار نشاطها التطوعي الإنساني الإغاثي الذي يهدف لتقديم خدمات ذات طابع غير ربحي أو مادي.

من جهة أخرى تكمن أهمية الموضوع في حداثة بناء السلام ضمن مواضيع العلاقات الدولية الذي أصبح من المواضيع ذات الأهمية في عملية إدارة النزاعات، خاصة في ظل التحولات في طبيعة التهديدات وطبيعة النزاعات، والنشاط أو الجهود التي ترقي لتحقيقها، من خلال مجموعة من الترتيبات التي تعمل على إعادة بناء وهيكلة ما تم تخريبه في فترة مابعد النزاع، وتحاول تجديد العلاقات وبناء ثقة بين الأطراف للقضاء على كل مسببات إعادة تجدد النزاعات، ومحاولة دراسة هذه الترتيبات لبناء السلام مابعد النزاع في كل من تيمور الشرقية وجنوب السودان وسيراليون.

أسباب إختيار الموضوع

الأسباب الذاتية

✓ الميل الشخصي والرغبة في دراسة مواضيع إدارة النزاعات باعتبارها من المواضيع التي تحضي في الآونة الأخيرة باهتمام علمي من خلال دراسات وأبحاث ضمن تخصص العلاقات الدولية، والدراسات الأمنية والإستراتيجية.

✓ الرغبة في التخصص في موضوع بناء السلام والكشف عن ما يتضمنه من ترتيبات في مرحلة مابعد النزاع مباشرة لإعادة بناء ماتم تخريبه في فترة النزاع، وإعادة تجدد العلاقات بين البني كمرحلة تأتي في إطار حلقة إدارة النزاع من صنع السلام وحفظ السلام، فرض السلام إلى إعادة الإعمار.

الأسباب الموضوعية

أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية من المواضيع الهامة في العلاقات الدولية في ظل التحولات العالمية التي تحملها التفسيرات الدولية حول دور الفواعل غير الدولاتية، بالإضافة للفواعل الدولية في رسم وإتخاذ القرار الدولية، كما أن بناء السلام من الدراسات الحديثة في إدارة النزاعات الدولية في فترة مابعد الحرب الباردة، هذا ما يدفعني لتحليل العلاقة التي تربط المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل عالمي يهدف لتقديم خدمات إنسانية تطوعية، وبين بناء السلام مابعد النزاع الذي يعمل على إعادة بناء الهياكل التي تم تخريبها في فترة النزاع، وايجاد حلول التي تعمل على منع تجدد النزاع وبناء الدولة من كل المستويات الإجتماعية والإقتصادية، السياسية الأمنية.

كما أصبح بناء السلام كمفهوم مستجد في الساحة العالمية مما أدي إلى زيادة الوعي بأهمية دراسات بناء السلام من منظور إيجابي يهدف إلى تحويل النزاع وبناء مناطق ما بعد النزاع عبر تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام، من خلال بعض المؤشرات التي تبرز دورها في حماية حقوق الإنسان

وتفعيل المجتمع المدني وإعادة بناء الثقة، حماية المرأة والأطفال، إعادة تأهيل اللاجئين وإدماج المقاتلين وغيرها من ترتيبات بناء السلام ما بعد النزاع.

إشكالية الدراسة

يعد موضوع مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام مابعد النزاع أصبح في غاية الأهمية، وعلى هذا الأساس تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الفعلي لهذه المنظمات في بناء السلام التي تتضمن التدخل في المرحلة التي تعقب النزاع مباشرة، وبالتالي لابد من معرفة حقيقة وطبيعة الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام وعلى هذا الأساس تطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تؤسس لمكانة ودور فعال لإرساء ترتيبات بناء السلام الإيجابي مابعد النزاع في ظل التحولات العالمية الراهنة ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية

الأسئلة الفرعية

1– إلى أي مدي ساهمت التحولات العالمية لإعطاء أهمية للمنظمات الدولية كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية؟

2– مامدي مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في تقديم الخدمات والجهود الإنسانية على المستوى العالمي؟

3– كيف ساهمت المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل دورها بشأن ترتيبات بناء السلام في تيمور الشرقية وسيراليون وجنوب السودان؟

4– ماهي طبيعة التحديات التي واجهت نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في مابعد النزاع؟

فرضيات الدراسة

1– نقص التمويل وفرض القيود الحكومية على نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في مرحلة مابعد النزاع يؤدي إلى فشل عملية بناء السلام وتجدد حلقة النزاع.

2– كلما تم حماية الحقوق والحريات وإعادة الإدماج وتمكين الأفراد وخلق ثقافة السلام وتقديم خدمات إنسانية كلما تم تفعيل ترتيبات بناء السلام وفق منظور المنظمات الدولية غير الحكومية الإغاثية الإنسانية.

3– تحديد الجهود والإطار الزماني للتدخل يساعد على خلق فرص لإعادة بناء الثقة بين الاطراف، وهذا ما يؤدي إلى القضاء على اسباب تجدد النزاع وبالتالي تحقيق بناء السلام الإيجابي.

المقاربة المنهجية

بهدف تحليل وتفسير موضوع مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في مابعد النزاع في ظل التحولات العالمية، يتم وفق مجموعة من التكامل بين مقاربات نظرية ومناهج بحث علمي للوصول إلي حقائق علمية عن الموضوع، وقد تم الإستعانة في هذه الدراسة على:

مقاربة التغيير والتخطيط: تساعد على فهم اختلافات الأفراد في هويتهم والتشارك بالقيم، هذا ما يخلق السايكولوجية المستندة على التعصب العرقي مما يخلق الاعتقاد لدى الأفراد بأن هوية جماعاتهم هي متفوقة على الأخرى، مما يجعل الأفراد تتناحر وتدخل في نزاعات دفاعا عن هويتهم وخلق تفرقة بين الجماعات، هذا ما يؤدي إلى دخول في نزاع داخل الدولة الواحد، وكل مرة تجدد أسباب النزاع تؤدي إلى تجدد النزاع وعدم القدرة على خلق الثقة بين الأفراد لتحقيق سلام دائم.

مقاربة الأمن الإنساني: صاحبت نهاية الحرب الباردة تحول في النقاشات النظري حول مفهوم الأمن، حيث تم التوسع من التركيز من حماية أمن الدولة إلى ضرورة حماية الأفراد، وعليه تقوم مقاربة الإنساني على نقد الطرح

الواقعي الذي يركز على مركزية الدولة في حماية حدودها وفي الحفاظ على الأمن العسكري، في حين أكد انصار مقاربة الأمن الإنساني على أمن الأفراد والحفاظ على الأمن الناعم وليس الصلب لحفظ السلام وتحقيق الأمن في جميع المستويات.

مقاربة الشبكية: لتحليل أنماط التفاعل الشبكي بين المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل في ظل تراجع دور الدولة في إطار التقليد الوضعي المهيمن، وظهور الحوكمة العالمية الشبكية التي تتضمن وجود أكثر من جماعة فاعلة من التشابكات والشراكة التي تساهم في صنع السياسات العامة والمشاركة في إتخاذ القرارات السياسية.

مقاربة الدور: لتحديد دور الفواعل غير الدولاتية ومنها تحديد وظائف ودور نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في ادارة القضايا العالمية من خلال نشاطتها ووظائفها في العديد من المستويات الحقوقية، الإغاثية الإنسانية لتفعيل ترتيبات بناء السلام الإيجابي في فترة مابعد النزاع.

المنهج التاريخي: والذي يفسر من خلال دراسة الظواهر الماضية التي عرفت خلال ظروف زمنية سابقة لتقديم تيبولوجية لخلفية تاريخية لموضوع في اطار طريقة علمية تحليلية وتفسيرية، وقد تم توظيفه في تتبع تطور مفهوم بناء السلام وخلفية النزاع في كل نماذج الدراسة النزاع في تيمور الشرقية، جنوب السودان وسيراليون.

منهج دراسة حالة: يتم من خلاله التعمق في الدراسة وهذا بتحديد وحدة الدراسة سواء كانت منظمة أو نظام سياسي أو دول، وهذا بهدف معرفة العلاقة والتفاعل بين أجزاء الظاهرة، وقد تم في هذه الدراسة الإعتماد على دراسة حالة نماذج دول تيمور الشرقية وجنوب السودان، سيراليون بهدف بناء السلام في مرحلة التي تعقب النزاع مباشرة ومنع كل المسببات التي تحدد عودة النزاعات لتحقيق بناء السلام الإيجابي المستدام.

مراجعة الأدبيات

1- في دراسة قدمها سنثيا سامبسون Cynthia Sampson، ترجمة: فؤاد سروجي في كتاب بعنوان: "المقاربات الإيجابية لبناء السلام" الذي صدر سنة 2007.

والذي تم تقديم فيه العديد من المقاربات الإيجابية لتحقيق ثقافة السلام في مرحلة مابعد النزاع، كما طرحت بعض النماذج عن منظمات إغاثية إنسانية لخلق القوة الإيجابية في بناء السلام من خلال ورشات عمل حول المستقبل ونظريات التغير، في حين لم يطرح على المستوى التطبيقي أهم المقاربات التي تفعل ترتيبات بناء السلام.

2- في دراسة قدمها كل من handra Lekha Sriram, Martin-Ortega and Johanna Herman شاندرا س ومارتن أورتيجا وجوهانا هيرمان في كتاب بعنوان:

"Peacebuilding and Rule of Law in Africa Just peace"

"بناء السلام وسيادة القانون في أفريقيا السلام العادل" الذي صدر سنة2011 والذي تناول فيه ضرورة تطبيق القانون والعدالة وفق أطر حكومية دولية لتحقيق بناء السلام، كما تم عرض مجموعة من التجارب الدولية التي طرحت فيها برامج سيادة القانون التي تهدف لتحقيق العدالة والأمن في مناطق مابعد النزاع، في حين هذه الدراسة لم يتم الإشارة إلى الأطر غير الحكومية في ترتيبات بناء السلام.

3- في دراسة قدمها كل من الباحثين Arnim Langer and Graham K. Brown ارنيم لانغر وغراهام براون في كتاب بعنوان:

" Building Sustainable Peace Timing and Sequencing of Post-Conflict Reconstruction and Peacebuilding "

"بناء السلام المستديم: توقيت وتسلسل إعادة الإعمار وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع" الذي صدر سنة 2016 والذي تناول مدى أهمية بناء السلام وإعادة الإعمار في مرحلة مابعد النزاع في أجندات المنظمات

الدولية والمجتمع الدولي في عصرنا هذا بأهمية عالية، كما حدد دور التوقيت لتحقيق بناء السلام المستدام الذي يهدف إلى إعادة بناء هياكل الدولة التي عرفت نزاع من إعادة البناء والمصالحة والمساعدات الإقتصادية والإجتماعية والإصلاحات القانونية، وقدمت نماذج لدراسة بعض الدول التي عرفت مرحلة النزاع ومابعد النزاع، في حين هذه الدراسة لم تطرح ترتيبات بناء السلام في كل حالة، والاقتراحات التي تفعل بناء سلام مستدام وعدم تجدد النزاعات.

4- في دراسة قدمها محمد عبد الحميد أحمد في كتاب بعنوان "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام في إفريقيا بعد إنتهاء الحرب الباردة" الصادرة سنة 2017.

والذي تناول فيه تطور مفهوم بناء السلام في العلاقات الدولية والإطار النظري لدور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام، وطرح استراتيجية المنظمات الدولية غير الحكومية في النزاعات ومنع تجددها، وفي بناء المؤسسات وتعزيز القدرات، وقدم نماذج تطبيقية عن دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بوروندي والكونغو الديمقراطية وفي جنوب السودان، كما تم إعطاء تقييم لنشاط المنظمات في عمليات السلام بين الإنجازات وحدود الفاعلية، لكن الدراسة تتناول بعض الترتيبات لبناء السلام دون التطرق لدور بناء الثقة وادماج الافراد والتعليم لما لهم من دور كبير في إعادة العلاقة الودية بين الأفراد لتجنب النزاع.

5- في دراسة قدمتها مى مجيب في مقالة بعنوان" الأقليات وبناء السلام...أي المقاربات أنسب للحالة العربية؟" الصادرة سنة 2017.

تناولت فيه معضلة التعامل مع الأقليات من منظور بناء السلام والتي تم فيها كيفية التعامل مع معضلة السياق السياسي لبناء السلام في المجتمعات الممزقة، وكذلك حدد بعض السياسيات التي يتم من خلالها استيعاب مؤسسات الدولة للأقليات ومطالبها وقدمت نموذج من خلال دراسة الأقليات في المنطقة العربية التي شهدت

أشكالا مختلفة من التعددية وهذا ما جعلها مهدد لوحدة واستقرار الدولة العربية، ولهذا لابد من التفكير في حتمية بناء السلام وفق نموذج يتم فيه مشاركة الاقليات في المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني والقدرات المحلية وتنظيم مطالب الأقليات، في حين لم تقدم مقاربة تتلاءم وطبيعة الحالة البيئة العربية وانما وفق نماذج غربية.

6- في دراسة قدمتها الباحثة Lisa Schirch ليسا شريك، ترجمة: حسن ناظم في كتاب بعنوان :

" Conflict Assessment and Peacebuilding Planning Toward a Participatory Approach to Human Security "

" تقييم الصراع والتخطيط لبناء السلام نحو نهج تشاركي للأمن الإنساني" الذي صدر سنة 2019 تم تحديد فيه أهم نظريات التغيير لتحقيق بناء السلام، كما قدمت دليل خطة بناء السلام وإعطاء مجموعة من التقييم لنزاعات وتقديم خطط لبناء السلام في مابعد النزاع، غير أنها لم تحدد أطر تطبيقية عن خطط بناء السلام وهذا ما جعل الدراسة يغلب عليها الجانب النظري على جانب تطبيقي لعملية بناء السلام في منطقة ما في مرحلة مابعد النزاع.

تبرير الخطة

من أجل تحليل وتفسير إشكالية البحث وإثبات مدى صحة أو خطأ فرضيات الدراسة تم الإعتماد على خطة متكونة من أربع فصول كالتالي:

حيث يعالج الفصل الأول المنظمات الدولية غير الحكومية وبناء السلام وعلاقتهم بالتحولات العالمية الراهنة من خلال الإطار المفاهمي للمنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل من الفواعل غير الدولاتية، وبعد ذلك الإنتقال إلى طرح تيبولوجي لمفهوم بناء السلام وفق تحديد بناء السلام من الناحية التراتبية الزمانية والمكانية التي

تتم في إطار ادارة النزاعات بين الدول في المرحلة التي تعقب النزاعات مباشرة بهدف إعادة بناء البني والهياكل التي تم تخريبها وإعادة تجديد العلاقات الودية لبناء الثقة وعدم تجدد أ سباب النزاع، تم التطرق إلى المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل دولي في ظل التحولات العالمية من خلال علاقة الفواعل غير الدولاتية بالدولة ثم التحول نحو قيم الحوكمة العالمية والشراكة بين الفواعل الدولية وغير الدولاتية، وفي الأخير دراسة التفسيرات النظرية لمكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار مكونات النظام العالمي وفق مقاربة شبكية الفواعل من خلال التعرف على أهم النظريات المفسرة منها النظرية الواقعية التي تفعل المركزية الدولية ولاتعترف بوجود الفواعل غير الدولاتية والتي من ضمنها المنظمات الدولية غير الحكومية والنظرية الليبرالية وتفسر ظهور فواعل جدد غير دولاتية والإعتراف بدور المنظمات الدولية غير الحكومية، ثم مقاربة الحوكمة الشبكية لتعاون بين الفواعل الدولية وغير الدولاتية.

أما في الفصل الثاني فقد خصص لدراسة جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في ترتيبات بناء السلام مابعد النزاع عالميا من خلال دور المنظمات الدولية في حماية حقوق الإنسان والأمن الإنساني وتمكين المرأة وحقوق الطفل، وإعادة إدماج المسلحين وحقوق اللاجئين، بالإضافة إلى دور المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال الخدمات الإنسانية لبناء السلام عالميا وهذا بتقديم الخدمات الصحية والغذائية، وخدمات تنموية بيئية، وفي الأخير تحديد تضافر الاستراتيجيات بين المنظمات الدولية غير الحكومية في ترتيبات بناء السلام في مابعد النزاع وهذا ببناء المؤسسات وتعزيز القدرات لإرساء بناء السلام المتساند في مرحلة مابعد النزاع.

في حين تم في الفصل الثالث يركز على مساعي المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام مابعد النزاع في نماذج تيمور الشرقية وجنوب السودان وسيراليون من خلال التطرق لترتيبات بناء السلام من حقوق الإنسان، إعادة إدماج المسلحين، إعادة بناء الثقة والتمكين إصلاح القطاع الأمني، إعادة بناء البني والهياكل التي تم تخريبها في فترة النزاعات، وبناء المؤسسات وتعزيز القدرات.

أما في الفصل الرابع فقد تم التطرق إلى تقييم مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام نحو رسم الحدود وبناء السيناريوهات في مرحلة ما بعد النزاع من خلال التطرق إلى التأثيرات الإيجابية لدور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام المتساند، ثم حدود فعالية أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام مابعد النزاع من الناحية النظرية والتطبيقية في تيمور الشرقية وجنوب السودان، سيراليون، بالإضافة إلى التطرق للترتيبات المعيارية الإصلاحية لبناء السلام، وفي الأخير إعطاء بعض السيناريوهات لتجاوز حدود نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام مابعد النزاع.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمى والنظري للمنظمات الدولية غير الحكومية وبناء السلام في ظل التحولات العالمية الراهنة

الفصل الأول: التأصيل المفاهمي والنظري للمنظمات الدولية غير الحكومية وبناء السلام في ظل التحولات العالمية الراهنة

شهدت الساحة العالمية خلال نهاية الحرب الباردة تحولات عالمية فرضت تغييرات جذرية مست طبيعة الفواعل وشكل التفاعلات والتي إستدعت إعادة النظر في أدورا كل القطعات، خاصة بعدما أصبحت الدولة لوحدها غير قادرة على تلبية كل الإحتياجات، وهذا ما تم طرحه وفق مقاربة الفواعل غير الدولاتية التي تهدف إلى خلق شبكة من التفاعلات بين القطاعات الثلاثة الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني في تسير الشؤون العامة وهذا ما عزز من دور مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي والعالمي كأحد الفواعل البارزة التي تعمل في إطار تشجيع وتفعيل المشاركة المجتمعية الطوعية في البرامج والمشاريع التنموية والإقتصادية والإجتماعية، ما أثر في مكانة ووظائف الدولة كوحدة أساسية للنظام الدولي.

ظهور الفواعل غير الدولاتية جعل لها دور في صنع السياسيات العامة على المستوى المحلي والعالمي، حيث أصبحت تشكل طرح جديد على المستوى النظري مقابل المقاربات التقليدية التي تؤكد على مركزية الدولة في تحليل النظام الدولي، فالتحولات العالمية التي مست جوهر السياسة العالمية وطورت قدرة نشاط الفواعل غير الدولاتية في توليفة من شبكة التفاعل بين الفواعل الرسمية والفواعل غير الرسمية بهدف إنشاء قرار مشترك يعمل على بناء قدرات المجتمعات في فترات ما بعد النزاع، وكذا تحسين حياة الشعوب في مختلف المستويات والعمل على ضمان أمن المجتمع الدولي ونشر ثقافة السلام المتساند.

من هذا المنطلق نحاول في هذا الفصل التطرق لأهم المقاربات النظرية التي تبحث عن موضوع التحولات الهيكلية ذات الصلة بالفواعل وإبراز أهم المتغيرات التي تبرز مجال التحول نحو فهم دور الفواعل غير الدولاتية،

وهذا بهدف تحديد وضبط مفاهيمي للمنظمات الدولية غير الحكومية وبناء السلام كمتغيرين أساسين في الدراسة.

المبحث الأول: مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية

نهاية الحرب الباردة جملة من التغيرات الحاصلة في النظام الدولي مست مجالات مختلفة، وهذا ما أدي إلى تنامي دور ومكانة الفواعل غير الدولاتية في السياسات العالمية نتيجة عجز الدولة لوحدها في إدارة الشؤون العالمية، فالتحولات العالمية ساهمت في تأسيس العديد من الظواهر العالمية التي تنادي بضرورة الإنتقال إلى أطر الشراكة مع فواعل غير الدولة في صنع القرارات على المستويات الوطنية والدولية، وبالتالي أصبحت الفواعل غير الدولاتية ضرورية لإدارة الشؤون العالمية ومن هذه الفواعل نجد المنظمات الدولية غير الحكومية.

المطلب الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية

تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية من المواضيع التي برزت نتيجة التطورات التي شهدها العالم خلال القرن العشرين في مختلف مجالات الحياة السياسية والإقتصادية والاجتماعية وبدأت تركز على ضرورة إفساح المجال أمام هذه المنظمات من أجل أن تشارك مع بقية أطراف المجتمع في إدارة الشؤون العالمية.

حيث أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية فاعلا أساسيا معترف به نتيجة تطور قدراتها في التعامل مع القضايا العالمية خاصة في ظل التحولات العالمية، مما أعطي لها دفعة قوية لتصبح كفاعل ذو وزن وتأثير في رسم الكثير من الأجندات والسياسيات، وعليه سوف يتم دراسة كل ما يتعلق المنظمات الدولية غير الحكومية في هذا المبحث.

إن مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية الأكثر شيوعا على المستوى العالمي للتعبير عن هذا النوع المنظمات، لكنه ليس بالمصطلح الوحيد للتعبير عنها، فهناك تعبيرات يجرى إستخدامها للإشارة لهذا النوع من المنظمات، حيث لايوجد إتفاق حول مصطلح واحد وذلك لإختلاف السياقات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية والقانونية بين الدول.

فقد تعدد المصطلحات التي إستعملت للإشارة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية، فهناك مصطلح القطاع التطوعي Voluntary Sector وهو مصطلح يركز على أهم سمات هذا القطاع لأن العمل فيه قائم على أساس التطوع، ومصطلح القطاع المستقل Independent Sector والذي يركز على الدور الذي تلعبه منظمات هذا القطاع كقوة ثالثة خارج إطار الحكومة والقطاع الخاص، وهناك ايضا ما يقول لها القطاع غير الربحي Non Profit Sector يؤكد أن هذا المنظمات لا تسعى لتحقيق الربح.[1]

كل هذه التسميات تختلف بإختلاف وجهات نظر الباحثين والدارسين، ولهذا نجد مجموعة من التعاريف التي تناولت مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية، وهذا يعبر عن إختلاف التوجهات وتنوع الأطر المعرفية والثقافية، ولهذا نجد صعوبة الوصول إلى تعريف محدد ومتحكم فيه ولكن على الرغم من تعدد التعاريف حول المنظمات الدولية غير الحكومية كأحد أعضاء المجتمع المدني العالمي أو ما يعرف بالشبكات الأفقية العالمية العابرة للحدودhorizontal transnational global networks يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف مقدمة من طرف علماء وباحثين مختصين ومؤسسات وهيئات دولية تحاول الوصول إلى ضبط لمفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية.

[1]– محمد جاسم محمد الحماوي، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان**،(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013)، ص17.

حيث يعرف الأستاذ مارسيل ميرل المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها:" **كل تجمع أو رابطة أو حركة مشكلة على نحو قابل للإستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة وذلك بغرض تحقيق أغراض ليس من بينها تحقيق الربح** ".[1]

هذا التعريف قد ركز على خاصية المنظمات الدولية غير الحكومية وهي ذات طابع دولي، كما حدد لنا الأهداف التي تسعي إليها المنظمات وهي أهداف غير ربحية تطوعية وتعتبر من الصفات التي تميزها عن غيرها من المنظمات الربحية، ولكن يبقي هذا التعريف قاصرا لأنه لم يتحدث عن عنصر الإستقلالية للمنظمات الدولية غير الحكومية.

عرفها الباحث عبد الغفار شكري بأنها:" **مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها ولتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية**".[2]

حيث يشير هذا المفهوم إلى صفتي الطوعية والإستقلالية وهي من أهم الخصائص التي تتميز بها المنظمات الدولية غير الحكومية، غير أنه لم يحدد مستوى نشاطها على أساس محلي وقطري أو دولي، إذا كانت عضوية المنظمة أو نشاطه مقصور على بلد معين تعتبر منظمة غير حكومية وطنية أو ما يعرف بالمجتمع المدني، أما إذا تجاوزت أنشطتها حدود البلد تصبح منظمة غير حكومية دولية.

[1]- مارل مارسال، ترجمة :حسن نافعة، **سيوسيولوجيا العلاقات الدولية**، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص 380.

[2]- غازي الصواري، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**،(القاهرة: مركز دراسات الغد العربي،2010)،ص 89.

في حين عرفها عطية أفندي على أنها:" **منظمات مرنة وديمقراطية في إدارته وتحاول خدمة المواطنين بدون تحقيق ربح**".[1]

يشير هذا التعريف أن المنظمات غير الحكومية هي عبارة عن هيئات أهلية تطوعية تعمل على إرساء دعائم الرعاية الإجتماعية وتحاول رفع المستوى الإقتصادي والإجتماعي، كما أنها لا تهدف لتحقيق الربح فهي تطوعية النشاط والعضوية ولا تعتمد على الحكومة مما يؤكد على الإستقلالية في نشاطها.

كما عرفها جاك فونتانيل Jacques Fontanel أن :" **منظمة غير حكومية هي مجموعة تجمع حركة، مؤسسة تنشأ ليس بإتفاق بين الدول، لكن بمبادرة خاصة أو مشتركة تجمع أشخاص طبيعي أو معنويين خواص أو عموميين من جنسيات مختلفة للقيام بنشاط دولي، أي أنها تمتد لدول متعددة وليس لها طابع ربحي**".[2]

حدد لنا طبيعة نشاط المنظمة وهو الطابع الدولي، كما أكد على خاصية الطوعية فهي غير ربحية في نشاطها وعملها، بحيث تعمل وفق مبدأ الطوعية ولا تستهدف الربح.

بالإضافة إلى التعاريف القانونية للمنظمات الدولية غير الحكومية التي طرحته الأمم المتحدة فهي تعرفها بأنها:" **مجموعات طوعية لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي ويتمحور عملها حول مهام معينة ويقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية**

[1]– مصطفي محمود محمد عبد العال عبد السلام،" دور المنظمات غير الحكومية في حماية المستهلك حالة مصر،" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4، ص188.

[2] -Jacques Fontanel ,**Les Organisations non gouvernementales**,(office des publications Universitaires press :London ,2005) ,p.9.

وتطلع الحكومات على مشاغل المواطنين وترصد السياسات وتشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي، وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر، فضلا عن مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقيات الدولية".[1]

يرى هذا التعريف أن تكوين المنظمات الدولية غير الحكومية على أساس مجموعات تطوعية ولا تهدف لتحقيق الربح، وتعمل على تقديم مجموعة من الخدمات الإنسانية.

كما تعرفها مؤسسة البنك الدولي بأنها:" **منظمات خاصة مستقلة جزئيا أو كليا عن الحكومات، وتتسم بصورة رئيسية بأن لها أهداف إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهداف تجارية، وتسعي بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة، أو تعزيز مصالح الفقراء، أو حماية البيئية، أو توفير الخدمات الإجتماعية الأساسية، أو الإضطلاع بتنمية المجتمعات".**[2]

يشير هذا التعريف إلى الأهداف العامة التي تنشط ضمنها المنظمات الدولية غير الحكومية، ولكن لم يحدد مستويات المنظمات سواء الوطني أو الدولي، وكذا في إطارها الحكومي أو غير الحكومي، فميزة الفترة الراهنة إنتشار العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية وتعمل في ميادين عديدة كالاقتصاد، البيئية، حقوق الإنسان والأمن الإنساني، التنمية وغيرها من القضايا المطروحة على الساحة الدولية.

كما عرفها المجلس الإقتصادي والإجتماعي ECOSOC بأنها:" **كل منظمة دولية لم تنشأ بإتفاق بين الحكومات تعتبر منظمة غير حكومية".**[3]

[1]- نادية أحمد عمراني، **النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق**، (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014) ، ص 213.

[2]- عمر سعد الله، **المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور**،(الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر،2009)، ص 19.

[3]- سعيد عبد المسيح شحاتة،" دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي: الحاضر والمستقبل"، مجلة السياسة الدولية، العدد 119،1995،ص 220.

ودعمه القرار 129 لنفس الهيئة بالتعريف التالي" **تعد المنظمات غير الحكومية المنظمات التي تقبل أعضاء تعينهم السلطات الحكومية بشرط ألا يعرقل الأعضاء المنتمين لهذه الفئة حرية التعبير لهذه المنظمات".**[1]

نستخلص من التعرفين المقدمين أن هناك فرق بين المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية، وتختلف عنها في أن المنظمات الدولية غير الحكومية تنشأ بناء على مبادرة فردية للأشخاص مستقلين عن سلطان الدول والحكومات ولا ينحصر عملها في خدمة فئات معينة بل في خدمة الإنسانية، ولا تهدف لتحقيق هدف ماديا وربحي، وانما بصفة تطوعية وبحرية.

يعرفها البيت الأبيض على أنها:" **منظمات مستقلة تدافع عن السياسة العامة، لا تتوخي الربح فتدافع عن حقوق الإنسان وتروج للديمقراطية، وهي منظمات إنسانية، مؤسسات وصناديق مالية خاصة، شركات ائتمان خيرية، جمعيات وشركات لا تتوخي الربح وهي لا تتضمن أحزابا سياسية".**[2]

كما حدد المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في دورته الحادية عشرة والمعدلة في دورته الرابعة عشرة مفهوم المنظمة الدولية غير الحكومية أنها" **كل منظمة دولية لم تنشأ عن طريق إتفاق بين الحكومات وتتسم أهدافها ووظائفها بطابع غير حكومي، وتضم نسبة كبيرة من المجموعات أو الأفراد مثلا كأعضاء منضمين من بلاد متعددة، ومنها منظمة الهلال الأحمر، منظمة الصليب الأحمر الدولية، منظمة العفو الدولية، منظمة هيومن رايتس ووتش.**"[3]

من خلال التعاريف المقدمة يتضح لنا أن المنظمات الدولية غير الحكومية هي تلك المنظمات التي ليس لها هدف ربحي، وهو شرط أو إحدى الخصائص التي تميزها عن غيرها من المنظمات والشركات الربحية التي

[1]- نادية أحمد عمراني، مرجع سبق ذكره، ص214.

[2]- سعيد عبد المسيح شحاتة، مرجع نفسه، ص 220.

[3]- عبد الله ذنون الصواف، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان**،(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2015)،ص42.

تستهدف الربح في نشاطها، كما تتميزNGO's بالإستقلالية في عضويتها بمعني إستقلالية في نشاطاتها عن سلطة وتأثير الحكومة.[1]

ولهذا أصبح للمنظمات الدولية غير الحكومية دور بارزا في السياسات العالمية وذلك نظرا لقدرتها على التأثير في السياسات والقرارات، والمساهمة في العديد من القضايا ذات الإهتمام في الساحة العالمية منها حقوق الإنسان، البيئة، حقوق المرأة، المساعدات التنموية والإنسانية السلم وغيرها.[2]

ويمكن أن نخلص مما سبق بإعطاء تعريف إجرائي للمنظمات الدولية غير الحكومية على أنها منظمات تتميز بالإستقلالية في نشاطها عن سلطة الحكومة، وتهدف إلى تقديم الخدمات بشكل طوعي وغير ربحي وتعمل في إطارها العالمي أو الدولي وهي تنشط على مستوى كل دول العالم عبر فروعها المنتشرة وتهتم بقضايا متنوعة منها حقوق الإنسان، الأمن الإنساني وحماية البيئية، إعادة بناء قدرات الدولة وغيرها من الخدمات الإنسانية.

المطلب الثاني: نشأة وخصائص المنظمات الدولية غير الحكومية

تعود نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية إلى تطور تاريخي من الزمن الذي يعبر عن تشكيل ظاهرة الاجتماع المنظم لمجوعة من الأشخاص بمبادرة تطوعية بدافع غير ربيحي تجاوزت فيه المصالح الضيقة نحو الدفاع عن قيم إنسانية عالمية، وهذا ما يقودنا إلى الرجوع إلى مراحل نشأة وتطور المنظمات الدولية غير الحكومية.

[1] -Anna–Karin Lindblon, **Non-governmental organizations in international law**,(UK :Combridge universty press ,2005) ,p.4.

[2] -Kerstin Martens,**NGOs and the United Nations Institutization Professionalization and adaptation**,(London: Routledge, 2005),P.15.

تعود ظاهرة المنظمات الدولية غير الحكومية إلى القرون الوسطى وكانت ذات نزعة دينية، حيث نجد نظم المشافي للقديس يوحنا Ordre Des Hospitalierde St Jean الذي تأسس في مدينة القدس عام 1098ثم إنتقل إلى مالطا حيث أطلق عليه إسم Ordre De Malte وقد انتشرت في 82 بلدا وتقدم خدمات إنسانية.[1]

وهذا ما تؤكد عليه إحدى الدراسات حيث تشير أن ظهور أول منظمة غير حكومية وتعرف بإسم مؤسسة الأصدقاء كواكارس La société des amis quakers سنة1617 وهي منظمة ذات طابع ديني تقدم مساعدات إنسانية، مما مهد تصنيف الكنائس والتنظيمات الدينية ضمن التنظيمات الخاصة، بحيث ظهرت كنتيجة لإصلاح الكنسي في مطلع القرن السادس عشر من خلال إنقسام الكنيسة الرومانية الكاثوليكية إلى جزأين مما شجع هذا الإنقسام تفعيل التدخل الإنساني، وفتح المجال لظهور جمعيات دولية تهدف إلى إغاثة الشعوب وضحايا الحروب والأوبئة، منها الجمعية المناهضة للرق وحماية السكان الأصليين والتي تأسست سنة1787 ببريطانيا، وكذلك الجمعية البريطانية لمكافحة العبودية سنة 1807 إنطلاقا من المدلول الديني لدفاع عن الحقوق البشرية.[2]

بالإضافة إلى فترة تطور المنظمات غير الحكومية إلى الفكر اليوناني على يد مجموعة من المفكرين والفلاسفة وعلى رأسهم الفيلسوف أرسطو طاليس الذي دعي إلى تكوين مجتمع سياسي، كما أيده الفيلسوف جون لوك في فكرة ضرورة قيام المجتمع السياسي لديه صلاحيات لمعالجة الخلافات وإيجاد حلول للنزاعات، ثم توسع هذا المصطلح خلال القرن السابع عشر والثامن عشر خاصة في أوربا، وهذا بعدما تطورت الرأسمالية وانقسام المجتمع

[1]– عبد الله ذنون الصواف، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] - Christer Jonsson , Jonas Tallberg,**Transnational Actors in Global Governance Patterns, Explanations, and Implications**, (Palgrave Macmillan in the US : New York,2010) ,p.31.

إلى طبقات ذات مصالح متفاوتة وإحتدام الصراع الطبقي فكان لابد للرأسمالية من بلورة آليات فعالة لإدارة الصراع.[1]

كما لنهاية الحرب العالمية الثانية وميلاد الأمم المتحدة أثر في تطور المنظمات الدولية غير الحكومية بشكل ملحوظ في النصف الثاني من القرن العشرين ومزال هذا التطور يخضع للمركزية الغربية في عدد محدود من أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهكذا بقيت المنظمات غير الحكومية في تطور إلى أن تم الاعتراف الحقيقي لها في ميثاق الأمم المتحدة في نص المادة 71 التي تعتبر الأساس القانوني لها، بحيث وصل عدد المنظمات التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة سنة 1945 إلى 41 منظمة غير حكومية، وفي سنة 1947 تأسست رابطة الحقوقيين الديمقراطيين التي انشئت في أعقاب مؤتمر دولي للقانونيين في باريس ومقرها مدينة بروكسل تهدف إلى الحفاظ على السلم والتعاون بين الأمم والدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتشجيع إستقلال الشعوب.[2]

هذا ما يدل على أن العالم عرف خلال العقد الأخير من القرن العشرين زيادة هامة في نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية لاسيما على المستوى الدولي، مما ما فتح لها المجال لكي تحتل مكانة كبيرة من خلال النشاطات التي تقوم بها والخدمات التي تقدمها إلى درجة أنها تعرف بثورة المنظمات غير الحكومية أو ثورة القطاع الثالث وهذا نظرا للأدوار المتزايدة التي باتت تحتلها في السياسية العامة على المستوى الوطني وكذا الدولي.[3]

[1]- عمر سعد الله، مرجع سبق ذكره ،ص 30.

[2]- عبد الله ذنون الصواف، مرجع سبق ذكره، ص32.

[3]- سعيد عبد المسيح شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

حيث أصبحت السمة الأساسية المميزة للمجتمع الدولي هي إنتشار المنظمات غير الحكومية وشمول نشاطاتها لأغلب ميادين الحياة الدولية على نحو لم يعد القانون الدولي المعاصر قانون الدول وحدها، وهذا ما أدي إلى إنتشار هذه المنظمات وتعاظم دورها خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين لتحقيق إغراض متعددة وتوفير الحماية في مجالات مختلفة.[1]

هذا ما أدي إلى تزيد عدد المنظمات غير الحكومية التي حققت إنجازات إنسانية كبيرة، بحيث تعمل على تحقيق أمال المساجين واللاجئين وكدليل على الاعتراف بدورها الإنساني ودورها في التخفيف من المعاناة الإنسانية منها دور جمعية الصليب والهلال الأحمر في تقديم الإغاثة العاجلة والخدمات الصحية وكذا الرعاية الإجتماعية، كما تتبني برامج الإسعافات الفورية وتعمل على تدريب العاملين في مجال التمريض وتتولي الخدمات الطبية العسكرية في أوقات الحرب من خلال علاج المرضى وتقديم العون للأسري واللاجئين والمعتقلين.[2]

بالإضافة إلى دور المنظمات الدولية غير الحكومية في المؤتمرات العالمية كإتفاقية فيينا لحقوق الإنسان سنة1993، ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية سنة1994 ومؤتمر كوبنهاغن للتنمية الإجتماعيةسنة1995، وكذا مؤتمر بكين الخاص بحقوق المرأة سنة 1995.[3]

إن المنظمات الدولية غير الحكومية لها دور مهم في التشجيع على إيجاد صيغ قانونية مناسبة لمحاسبة الدول والهيئات الدولية عن الأضرار التي تلحقها بالبيئة، حيث نجحت سنة 1993 في تقديم الدعم للبنك

[1]- سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، **الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو في اتفاقية تغير المناخ لسنة**، (لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، ص90.

[2]- علي يوسف الشكري، **المنظمات الدولية**، (عمان: دار صفاء لنشر والتوزيع، 2012)، ص 426.

[3] - Christer Jonsson , Jonas Tallberg, Op.cit,p.23.

الدولي لإنشاء فريق تفتيش يعنى بتقييم الأضرار التي تصيب الأفراد، حيث تسعى لحماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والحفاظ على نوعية الهواء وغيرها من النشاطات التي تحمى البيئة.[1]

كما للمنظمات الدولية دور في مؤتمرات الأمم المتحدة مثل مؤتمر استكهولم للبيئة والمؤتمر العالمي للسكان، بالإضافة أنها لعبت المنظمات غير الحكومية دورا رئيسيا في صياغة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل،كما استمر تأثير المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي ينمو حيث شهدت مشاركة في التحضير من مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية.[2]

أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية تأخذ الإعتراف الدولي نتيجة فاعليتها في كل المجالات السياسية والإقتصادية والبيئية بهدف معالجة العديد من القضايا منها مكافحة الجوع والأمراض، الحد من إنتهاكات حقوق الإنسان، التصدي لتدهور البيئي وغيرها من الخدمات التي يتميز بها القطاع الثالث الذي يحمل قيم إنسانية خدماتية لا تستهدف الربح في نشاطها.[3]

تعددت المنظمات الدولية غير الحكومية وتنوعت نشاطاتها فهي تعمل في مجال حماية حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية الغذائية والصحية وحركات السلام ونشاطات حماية البيئة، هذا ما جعلها تتميز بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الفواعل الدولية.

[1]- سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، مرجع سبق ذكره، ص94.

[2]- David Lewis, **The Management of Non-Governmental Development Organizations**, (London: New York,2001),p.44.

[3] - Michael yaziji, and Jonathan doh, **NGOs and Corporations Conflict and Collaboration,** (Published in the United States of America by Cambridge University Press, New York,2009),p.5.

1- الاستقلالية

من الشروط المهمة واللصيقة بطبيعة تكون المنظمات الدولية غير الحكومية هو إستقلالية هذه المنظمات وأثرها على نشاطها حيث لا تكون خاضعة لغيرها من المؤسسات أو خاضعة لإدارة الحكومات أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها، فهي تنشأ بمبادرة تصدر من جانب الأفراد أو الهيئات الخاصة دون تدخل من جانب الحكومات، كما أنها لها استقلالية الإدارية والتنظيمية في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وأنظمتها الداخلية دون تدخل الدول.[1]

2- تطوعية

تعني أن المنظمات تنشأ طوعيا لا تسعي إلى تحقيق الربح أو مكسب، وهو ما يميزها عن الشركات التجارية التي تأسست لأهداف ربحية، في حين تعمل المنظمات غير الحكومية لتحقيق أهداف إنسانية ومنافع عامة لا تستهدف الربح، ولهذا تعرف بإسم القطاع التطوعي أو القطاع غير الهادف للربح والنشاط الخيري العام.[2]

فالمنظمات غير الحكومية ينظر إليها كأنها أبنية إجتماعية وسيطة تقف بين الأفراد والسوق والإدارة الحكومية، وتعمل على خلق بيئية منظمة للعمل الإنساني غير الربحي متطوعين وليس تحت ضغط أي إدارة حكومية وتؤمن الخدمات وفق إستراتيجية عمل تلقائي تطوعي.[3]

---

[1]- محمد جاسم محمد الحماوي، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] - Eric D. Werker, Faisal Z. Ahmed," What Do Non-Governmental Organizations Do?, Forthcoming, Journal of Economic Perspectives, May2007,p.14.

[3]- غسان منير حمزة سنو، علي أحمد الطراح، **العولمة والدولة- الوطن والمجتمع العالمي دراسات في التنمية والإجتماع المدني في ظل الهيمنة الإقتصادية العالمية**، (لبنان: دار النهضة العربية، 2002)، ص 202.

وبالتالي عبارة عن جمعيات خيرية لا تتوخي الربح من نشاطاتها بل تهدف إلى خدمة المجتمع وتحسين أوضاع الفئات المحتاجة، ولكن هذا النشاط قد تواجهها بعض الصعوبات خاصة من طرف الجهات الحكومية وكذا من ناحية التمويل بهدف مواصلة نشاطها.

3- عابرة للقومية

وهذا من خلال الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية متجاوزة لمكان نشأتها ولحدود الدولة القومية وقد حدد جان ارلت Jean Erlet سولت عدة معايير تحدد طبيعة نشاط المنظمات غير الحكومية وهي الإهتمام بالقضايا العابرة للحدود، وإستخدام إتصالات عابرة للقومية، إمتلاك فروع مختلفة لتنظيم كوني والعمل وفقا لفرضية التضامن المتعدي الإقليم، وهذا ما يجعلها تشكل شبكة العلاقات عبر القومية.[1]

4- الكفاءة

تكتسب المنظمات الدولية غير الحكومية خاصية الكفاءة والفعالية من طبيعة نشاطها، فهي منظمات تطوعية لا تستهدف الربح من عملها، تعمل على أساس تحقيق المنفعة العامة ومحاولة إيجاد الحلول لكافة الفئات الهشة والأضعف في المجتمع، كما تقوم بالدفاع عن الحريات العامة كتعزيز حقوق الإنسان وحماية المرأة والبيئية وتدعيم عمليات السلام وإقامة جسور التعاون بين الأفراد، كما تتميز بالمرونة والتكيف مع مختلف القضايا، هذا ما أعطي لها دافع أكبر للكفاءة في نشاطها وتأييد ومساندة من طرف العديد من الفئات.[2]

[1]- محمد عبد الحميد أحمد، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام في إفريقيا بعد إنتهاء الحرب الباردة**،(القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017)، ص66.

[2] - Gerard Clarke, Op.Cit ,p.3 .

يتضح مما سبق أن خبرة وكفاءة المنظمات الدولية غير الحكومية هما ما جعلها تتميز بنشاطاتها وتدخلها في معالجة العديد من المشاكل والتعبير عن مختلف الانشغالات لمعظم الشرائح باختلاف حاجاتها.

المطلب الثالث: معايير تصنيف المنظمات الدولية غير الحكومية

تعددت تصنيفات المنظمات الدولية غير الحكومية وهذا مرتبط بالمعايير المعتمدة منها ما يتعلق بطبيعة توجه نشاطها، وهناك ما يرتبط بنمط عملها، وما يتعلق بالنطاق الموضوعي وبحجم ونشاطها الجغرافي.

وعليه يمكن تصنيف أنواع المنظمات الدولية غير الحكومية كالتالي

1- التوجه الخيري:Charitable Orientation

تعمل على تقديم المساعدات والإغاثة فهي رمز الإنسانية Humanitarian وتشمل المنظمات غير الحكومية التي تقوم بأنشطة لتلبية الاحتياجات والخدمات منها توزيع الغذاء والمياه وتوفير المسكن، كما تشمل أنشطة الإغاثة خلال الكوارث الطبيعة.[1]

2- التوجه الخدماتي:Service Orientation

تعمل على مساعدة الناس على التكيف مع الأوضاع القائمة، كما تعمل على تلبية حاجات المجتمع ومن أمثلة عن هذه المنظمات نجد منظمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر Red cescent,The Red Gross التي

[1]- طلال لموشي، سامي بخوش، "نحو مقاربة تضمينية لدور الفواعل غير الدولاتية في الضبط التشاركي العالمي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السابع، 2015، ص204.

تعمل على تقديم الإغاثة، وتعمل على تقديم الخدمات الصحية كمنظمة أطباء بلا حدود Doctors without Borders.[1]

3- منظمات دفاعية Advocacy NGO's

منظمات تعمل من أجل تغير الوضع القائم أو محاولة الإنتقال بالمجتمع من حالة إلى حالة أخرى، وهذا من خلال مجموعة الخدمات والمساعدات التي تحاول أن تدافع بيها للخروج من الأوضاع الصعبة.[2]

4- النطاق الجغرافي

يمكن المقارنة على أساس مجال نشاط المنظمات غير الحكومية على أساس محلية وطنية National وإقليمية Regional، ومنظمات دولية International حيث نجد المنظمات الكبرى مثل السلام الأخضر أطباء بلا حدود حيث يتسع نشاطها يصل إلى النطاق العالمي، في حين نجد منظمات تركز فقط على بلد معين أو منطقة مثل المنظمات غير الحكومية الايرلندية التي تهتم بقضايا التنمية وحقوق الإنسان في تيمور الشرقية.[3]

5- النطاق الموضوعي

وهذا الصنف يحدد الاهداف والنشاطات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية منها ما يتعلق بقضايا البيئية كمنظمة السلام الأخضر Greenpeace ومنظمة أصدقاء الأرض العالمية Friends International Of The Earth، ومنها مايتعلق بقضايا حماية حقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية Amnestyinternational Organization، ومنظمات تعمل على تقديم الخدمات والإغاثة من

[1] - Kerstin Martens,**NGOs and the United Nations Institutization Professionalization and adaptation**,(London: Routledge, 2005),P.16.

[2]- يسري مصطفي، **المنظمات غير الحكومية**، (مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط2، 2007)، ص 29.

[3]- طلال لموشي، سامي بخوش، مرجع سبق ذكره، ص206.

مساعدات إنسانية كتقديم الغذاء والمأوي كمنظمة أوكسفام Oxfam، كما هناك منظمات تعمل على تقديم الخدمات الصحية في حالات الطوارئ كمنظمة أطباء بلا حدود ومنظمة أطباء العالم Doctors Without Doctors Of The World / Borders.[1]

كما يوجد طرح يحدد دور وطبيعة نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية وعلاقتها بالصراع، حيث يحدد المفكر نيكولادياس Nicoladias كيفية مساهمة المنظمات غير الحكومية في حل النزاع في إطار تقسيمه إلى ثلاث مراحل أولها مرحلة الصراع الكامن وهي تتطلب دبلوماسية وقائية لمنع إنفجار الصراع، ثانيها مرحلة الصراع العدائي وتتطلب دبلوماسية مبكرة لمنع زيادة التصعيد، فيما تتركز الثالثة على مرحلة مابعد النزاع وبناء السلام وفيها تقوم الدبلوماسية الوقائية بمنع العودة للنزاع مرة أخرى، ويبرز من خلال **الجدول رقم: (01) بعنوان: دور المنظمات في منع النزاع.**[2]

[1]- جاك فونتانال، ترجمة: محمود إبراهيم، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009)، ص341.

[2]- محمد عبد الحميد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص145.

مرحلة الصراع	إستراتيجية العمل	منهج العمل	الأنشطة	المشاركون في الصراع	نوع الدبلوماسية
الصراع الكامن	التحويل الهيكلي	تعمل على المدى الطويل بتحويل مواقف أطراف الصراع ببناء سلام مستدام	إغراءات مؤسسية ومنها مشروطية المعونة ومراقبة الأسلحة	قيادات عليا ووسطى من أطراف الصراع	دبلوماسية وقائية مبكرة
التصعيد العدائي	الإدارة التعاونية	أنشطة قصيرة المدى تسعى لتخفيض حدة الصراع كالإغاثة والوساطة	الدعوة إلى حظر أسلحة والتهديد بالعقوبات والتدخل العسكري	قيادات قاعدية	دبلوماسية وقائية متأخرة، منع تصعيد الصراع
ما بعد النزاع	تمكين السلام	أنشطة طويلة المدى لتمكين المجتمع من السلام بعد انتهاء النزاع	المشاركة في مشكلات مابعد النزاع كتوطين النازحين وتسريح	قيادات قاعدية	إستمرار الدبلوماسية الوقائية، منع عودة النزاع

المصدر: محمد عبد الحميد أحمد، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام في إفريقيا بعد إنتهاء الحرب الباردة،(القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017)،ص146.

وعليه نجد تعدد أصناف المنظمات الدولية غير الحكومية وهذا تبعا لطبيعة نشاطها وتوجهاتها التي تسعى لتحقيقها من خلال خدماتها التي تقدمها على مستويات مختلفة وتحمل هدف اسمي وهي تقديم الخدمات التطوعية والخيرية لكل الفئات المحتاجة والمتضررة.

المبحث الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل دولي في ظل التحولات العالمية

إن التحول الذي شهده النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة على مستوى طبيعة الكيانات المشكلة للنسق الدولي، وعلى مستوى قضايا الأجندة العالمية في إطار النقاش حول العلاقات العالمية، حيث بدأ الإهتمام في إطار الحوكمة العالمية بتجسيد فضاءات جديدة لإبراز دور الفواعل العالمية في السياسات العالمية، وهنا تكمن أهمية المجتمع المدني العالمي الذي يؤسس لسياسية منفصلة عن عالم الحكومات والدول وهو مجتمع مدني يمتد إلى العلاقات العالمية في إطار الفواعل غير الدولاتية والتأثير في السياسة العالمية.

المطلب الأول: علاقة الفواعل غير الدولاتية بالدولة

أفرزت التطورات الحاصلة في ميدان العلاقات الدولية ظهور الفواعل غير الدولاتية التي أضحت لها تأثير كبير على الساحة العالمية، والتي برزت نتيجة لفهم الأدوار التي تقوم بيها على خلاف التصورات التقليدية التي تستند على مركزية الدولة كإطار تحليلي للنظام الدولي وهيمنتها طيلة النصف الأول من القرن العشرين أنها لم تعد ملائمة لفهم التغيرات الهيكلية الجارية في بنية النظام الدولي بظهور قضايا جديدة على أجندة السياسة الدولية كالبيئة والتنمية، إدارة النزاعات وتنامي عدد وأدوار فاعلين جدد من غير الدول تتجه بالنظام الدولي نحو تقوية أطر التعاون والتكيف لتجاوز النزاع من خلال مشاركة مجموعة من الفواعل العالمية.[1]

[1]- طلال لموشي، سامي بخوش، مرجع سبق ذكره، ص199.

ولهذا ظهرت دراسة الفواعل العالمية في السياسة العالمية ضمن سياق التحديات التي يطرحها مفهوم مركزية الدولة في إطار الموجة الأولى تحت عنوان نظرية التكامل في الخمسينات، ثم في إطار الموجة الثانية التي بدأت في السبعينات تحت عنوان النقاش حول العلاقات العالمية وعرفت بالتعددية مقابل العالمية، وهذا ما فتح المجال للإهتمام بتجسيد فضاءات جديدة لإبراز دور الفواعل العالمية.[1]

كما حظيت مسالة العلاقة بين الفواعل عبر وطنية والدول منذ بداية التسعينات بإهتمام متزايد نتيجة لما عرفه النظام النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة من تحول سواء على مستوى طبيعة الكيانات المشكلة للنسق الدولي أو على مستوى قضايا الأجندة العالمية، وهذا ما عبر عنه الباحث جيمس روزنو James Rosneau أن العالم دخل مرحلة جديدة مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين سماه بمرحلة الإضطراب العالمي الذي ترافق مع تنامي العولمة الإقتصادية والعبر القومية والعوالم المتعايشة المتمثلة في عالمي الدول والعالم المتعدد المراكز للمثل للفواعل غير الدولاتية*.[2]

[1]- مراد بن سعيد، نور الصباح عكنوش، "إطار تحليلي لدور المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية دراسة حالة السياسة البيئية العالمية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الخامس، 2015، ص120.

***– الفواعل غير الدولاتية (Non State Actors): مجموعة البنى والتنظيمات غير السيادية الناشطة على المستويات المحلية الإقليمية والعالمية، والتي لطبيعة أنشطتها علاقة بالسياسة العالمية، فهي تمارس سلطات إجتماعية سياسية وإقتصادية مؤثرة على المستويات الوطنية والدولية، فالفواعل غير الدولاتية لا تمثل الدول، ولكنها تنشط على المستوى الدولي وتمتلك سلطة خاصة في مواجهة السلطة العامة للدولة الوطنية، وتظم الفواعل غير الدولاتية خمسة مجموعات هي: المنظمات المابين حكومية (IGOs) كمنظمة حلف الناتو والأمم المتحدة والبنك العالمي، الشركات العابرة للحدود القومية(TNCs)، المنظمات الدولية غير الحكومية (NGOs)، المجموعات الإبستمولوجية.**

[2]– عن: طلال لموشي، "دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية"،(أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة1، قسم العلوم السياسية، 2015)، ص20.

كل هذا عرض النظام الوستفالي للنخر نتيجة إنتشار خطابين متناقضين قوضا أركان الدولة الأمة حسب بيرتراند بادي Bertrand Badie وهما خطاب العولمة حيث لم يصبح مجديا التشبث بالدولة بمفهومها التقليدي في ظل الإملاءات التي أضحت تفرضها المتغيرات الإقتصادية والتكنولوجية والمجتمعية من جملة متغيرات لم تعد للدولة سلطان الحسم فيها، ومن جانب هناك خطاب التفكيك ويرى بدوره أن الدولة لم تعد قادرة على تلبية تطلعات مواطنيها، هذا ما فرض ظهور ما يسمى العلاقات مابعد الدولية أي السياسة العالمية التي تضم عدة فواعل ضمن طرح التفاعل الشبكي بين مجموعة من الفواعل المتضمنة الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية النخب والجماهير وأجهزة الإعلام غيرها من الفواعل.[1]

وبهذا بدأ الانسحاب التدريجي للدولة وإضعاف دور الدولة القومية، فلم تصبح الدولة هي الفاعل الوحيد في النسق الدولي، فقد أدت مجموعة من التطورات المادية إلى تقليص مدى سيادة الدولة وأصبحت الدولة العصرية عاجزة وحدها عن السيطرة على ظواهر جديدة من قبيل الشركات العالمية ومشكلات البيئة العالمية، بالإضافة إلى هذه التغيرات المادية أدت العولمة في جعل النظام الويستفالي نظاما قديما نتيجة تنامي الشبكات المختلفة عبر الحدود.[2]

بالإضافة إلى ظهور العولمة بدأت أركان الدولة الوطنية كفاعل تهتز وتضطرب نظرا لتحولات التي صاحبت هذه الظاهرة في مختلف الميادين الإقتصادية الإجتماعية، والسياسية وبسبب بروز فاعلين جدد على المسرح الدولي ينافسون الدول في تدابير وظائفها السياسية التي عرفت أولى صور التشكيك في واقع الدولة القومية التي نجمت عن الإختلال الوظيفي بين العلاقات الداخلية والتفاعلات الخارجية، مما أفقد الدولة عنصر الضبط

[1] – عادل زقاغ،" العصر الوسيط الجديد وتداعياته على النظرية والممارسة في العلاقات الدولية"، مجلة المفكر، العدد السابع،2014،ص162.

[2] – جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: الإمارات العربية المتحدة، 2004)، ص 45.

في أدائها البيروقراطي على حد قول عالم الإجتماع دانيل بال Danial Bell الدولة أصغر من التعاطي مع المشاكل الكبرى، وأكبر من التفاعل مع المشاكل الصغرى.

من هنا بالضبط تجسد مأزق الدولة الوطنية في المشاكل الصغرى، حيث حلت مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الثقافية الخدماتية محل الدولة، بينما إنتقلت وظيفة الدولة على مستوى المشكلات الكبرى بوجود المنظمات الدولية والشركات العابرة للقوميات والتنظيمات الإقليمية وهذا ما يبرر بروز الفواعل الدولية الجديدة.[1]

المطلب الثاني: التحول نحو قيم الحوكمة العالمية

دفعت التطورات التي حدثت على الساحة الدولية من منتصف القرن العشرين والتي مست هيكل النظام الدولي ونمط التفاعلات بين البنى والفواعل، هذا ما زاد من التشكيك ومساءلة طروحات مركزية الدولة في التنظيم والضبط الدولي، وهذا ما أكد عليه طرح كل من المفكرين ناي Nye و كوهان Keohane بأنه لم تعد الافتراضات القائمة على مركزية الدولة كافية لتفسير وشرح التطورات التي شهدها النظام الدولي وما أفرزته من تحولات في المفاهيم والأفكار وزيادة الإعتماد والإرتباط المتبادل والإنتشار غير المسبق للظواهر العبر قومية وتنامي النزعة العالمية والكونية التي تزيد من التفاعل والتبادل غير الحكومي والعبر قومي على المستوى العالمي وتشمل مختلف الابعاد منها تنموية بيئية وحقوقية والتي تعبر عن منظور الحوكمة العالمية[2].

[1]- خالد معمري، "تفكيك العلاقة التفاعلية بين العولمة والدولة فحص امبريقي لمقترب الدولانية"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد الثاني، 2013، ص8.

[2]– مراد بن سعيد، طلال لموشي، " المنظمات الدولية غير الحكومية وحقوق الإنسان"، مجلة الباحث، العدد الخامس، 2013، ص86.

فالحوكمة عملية تضع مجموعة من القواعد تحدد الممارسات والأدوار وتوجه التفاعلات تتضمن نشاطات الفواعل غير الدولاتية والفواعل الدولية، وبالتالي هي تفاعل مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة الحكومية لإدارة السلطات الإقتصادية والسياسية والإدارية والإجتماعية، بحيث تكون محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية هي تحقيق أهداف ومصالح المجتمع.[1]

أما المستوى العالمي فالحوكمة العالمية تنطوي على زيادة مشاركة الفواعل غير الدولاتية التي تتضمن منظمات غير حكومية مجموعات ابستيمولوجية لحكم القضايا العالمية بطريقة مستقلة عن الدول الوطنية، وفق علاقات سياسية عالمية وليست دولية ومن هنا تتغير وحدة التحليل من كونها وحدة بنيوية تتمثل في الدولة على المستوى المحلى أو المنظمات الدولية على المستوى الدولي نحو وحدة تحليلية تفاعلية تتمثل في التفاعلات المختلفة للفواعل العالمية.[2]

في إطار منظومة الحوكمة العالمية التي تعتمد على تلك الإجراءات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تقود الأنشطة الجماعية والحكومة في ظلها جزءا فرعيا تتصرف بسلطة وتضع الالتزامات الرسمية ،كما تشمل الشركات وروابط هذه الشركات، والمنظمات غير الحكومية وروابط المنظمات غير الحكومية وغالبا ما يكون ذلك بالتعاون مع هيئات حكومية.[3]

وبالتالي تعبر عن تلك العملية التعاونية والضبطية العالمية في كافة المستويات لتشكيل مستويات عالية من التعاون بين الحكومات والمؤسسات الخاصة وبين مختلف المؤسسات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية لتحقيق مكاسب تعود بالمنفعة على الجميع.

---

[1] – زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**،(القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص10.

[2]- مراد بن سعيد، طلال لموشي، مرجع سبق ذكره، ص87.

[3]- صالح زياني، مراد بن سعيد ، **الحوكمة البيئية العالمية**،(الجزائر: دار قانة للنشر و التوزيع،2010)، ص 42.

الحوكمة العالمية ينظر اليها على أنها تأخذ من افتراضات نظرية النظام من خلال النظر إلى أدوار الفواعل غير الدولاتية كمكملة لأدوار الفواعل الحكومية في اطار شراكة بين مجموعة الشبكات المتداخلة للأنظمة ما بين الدول حول القضايا العالمية، كما يدعم هذا الطرح ظهور المجتمع المدني العالمي الذي بإمكانه تعويض النظام الدولاتي وتدخله هنا يرتبط بمستوى عال من التشبع بالقيم الكوسموبوليتانية ونشاط الفواعل غير الدولاتية تظهر في إطار الرغبة في التكامل العالمي المستند إلى القيم ومعايير مشتركة خصوصا ما تعلق بالرفاهية العالمية حكم القانون العالمي، كما أن تدخل الفواعل غير الدولاتية من زاوية مقاربة لحل المشكلات الجماعية حيث تسعي لتشكيل مستويات عالية من التعاون بين الحكومات والمؤسسات الخاصة والفواعل غير الدولاتية، قطاع الأعمال في مجال الاهتمام والمصير المشترك.[1]

وبهذا أصبح التشكيك في مدى موضوعية المعيار القديم لعنصر السيادة أمام الدوافع الحركية للعلاقات فيما بين الفواعل، حيث أصبحت العلاقات فيما بينها عبارة عن شبكة معقدة من التفاعلات وهذا ما عبر عنه المفكر جون بورتون John Burton في كتابه "المجتمع العالمي" الذي تحدث فيه عن ظهور مجتمع عالمي أمام تراجع أدوار الدول، وهذا المجتمع شبيه بشبكة العنكبوت وكل فرد فيه يملك علاقات متعددة مع مؤسسات متنوعة هذه العلاقات جوهرها إشباع الحاجات خصوصا الامن والرخاء، كما يعتقد بورتون أن الشكل السياسي الذي تمثله الدولة لم يعود قادرا على إشباعها لذلك يتوجه الأفراد نحو فاعلين أخرين.[2]

[1]- مراد بن سعيد، نور الصباح عكنوش، مرجع سبق ذكره، ص123.

[2]– صفية إدري، " تشبيك علاقة الدولة– المجتمع من منظور الحوكمة العالمية: نحو تمكين الفواعل غير الدولاتية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 12، 2018، ص146.

كما يدعم الطرح المفكر روزنو Rosso في كتابه "الاضطراب في السياسات العالمية" نقلة نوعية السياسات ما بعد الدولة Post- international Politics تميزت بالتشعب والتعقيد يتعايش فيها نظام مركزية الدولة State-centric system بنفس القوة وعبر مركزية أكثر مع نظام متعددة المراكز multi-centric system يتميز بفواعل عابرة للقوميات.[1]

المبحث الثالث: ماهية عملية بناء السلام

المطلب الأول: بناء السلام تطور المفهوم

ظهر مصطلح بناء السلام peacebuilding لأول مرة على يد عالم الإجتماع النروجي يوهان جالتونج Johan Galtung في منتصف السبعينيات من القرن الماضي في دراسته بعنوان" ثلاثة إقترابات للسلام حفظ السلام، صنع السلام، بناء السلام"، حيث بين يوهان أن السلام يتأسس على بنى وهياكل تزيل وتحول أسباب وأنماط الصراع في القطاعات المجتمعية كافة، بما فيها الهياكل العسكرية والإقتصادية، السياسية ويوفر في الوقت نفسه خيارات بديلة عن الحرب، وبهذا المعني ينظر يوهان لمفهوم بناء السلام كمسعى لخلق سلام مستدام من خلال التعامل مع الأسباب الجذرية للصراع.[2]

كما أسهمت الأمم المتحدة في تطوير مفهوم بناء السلام أول مرة بظهوره مع نقاط ومبادئ ويلسون الأربع عشر التي كان ينظر إليها على أنها ركائز لديمومة السلام ووسيلة للحفاظ على المكتسبات التي تم إحرازها عن طريق إرساء السلم، وذلك بواسطة إقامة سلام توفيقي وضمان ديمومته بإقامة مؤسسة دولية راعية له وهي عصبة الأمم، ولكن بدأ تبلور هذا المفهوم مع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي المعنون"

[1]- صفية إدري، مرجع سبق ذكره، ص147.

[2]- رانيا حسين خفاجة،" بناء السلام.. تطور الإتجاهات والمنظورات الغربية"، ملحق مجلة السياسية الدولية، العدد 206، 2017، ص 5.

أجندة من أجل السلام" عام 1992 والتي قدم فيها مدى قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شامل متكامل الإرساء السلم والأمن الدوليين مضمنا إياه أربعة مصطلحات رئيسية تشكل حلقة متكاملة تبدأ بالدبلوماسية الوقائية وتستمر مع صنع السلام وحفظ السلام لتصل إلى مرحلة بناء السلام.[1]

أسهم العديد من المنظرين في دراسات السلام في التأصيل لمفهوم بناء السلام، عرفه الدكتور عمر سعد الله بأنه" **العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع، وبالتالي فإن بناء السلام يتم بعد إنتهاء النزاع ومنع تكراره**"،[2] حيث يحدد اقتران بناء السلام بمرحلة مابعد النزاع وما يتضمنه ذلك من اقتراب مؤسسي وهيكلي.

كما يعرفه الباحث يوهان بيل John Paul بأن "**بناء السلام مفهوم شامل يضم مجموعة كاملة من العمليات و المقاربات، و المراحل اللازمة لتحويل النزاع نحو علاقات سلمية أكثر إستدامة**"،[3] وبالتالي ينطوي على المدى البعيد من خلال مجموعة النشاطات التي تسبق و تتبع إتفاقيات السلام الرسمية، لأن السلام ليس مجرد مرحلة أو ظرف مؤقت و إنما هو عبارة عن ديناميكية متكاملة.

بالإضافة إلى تعريف بناء السلام من طرف مجموعة من المؤسسات والهيئات الدولية حيث عرفه البرنامج التنموي للأمم المتحدة UNDP بأنه" **يشمل بناء السلام مجموعة من التدابير الهادفة إلى الحد من مخاطر الإنتكاس أو العودة إلى النزاع من خلال تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات لإدارة النزاع، وإرساء أسس**

[1]- خولة محي الدين يوسف،" دور الأمم المتحدة في بناء السلام"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011، ص 490.

[2]- عمر إسماعيل سعد الله، **القانون الدولي لحل النزاعات**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)،ص 62.

[3] - Melanie Green Berg and others, Peace Building 2.0: Mapping the Boundaries of an Expanding Field ,USA Institute of Peace, 2012, p12.in: 25/04/2014.
www.allianceforpeacebuilding.org/peacebuilding.

السلام المستدام والتنمية المستدامة، كما يجب أن تكون إستراتيجيات بناء السلام متماسكة و مصممة خصيصا لتلبية إحتياجات البلد المعني"،[1] بحيث يبرز من خلال هذا التعريف مجموعة الإجراءات والتدابير التي تنفذ أثناء مرحلة بناء السلام وهذا بهدف الوصول إلى بعض أهداف عمليات السلام كإرساء السلام المستدام.

كما ترى منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية OCDE أن" **بناء السلام يتضمن النشاطات الهادفة إلى منع نشوب النزاع من خلال معالجة البني و الأسباب الرئيسية للنزاع، و تعزيز السلام المستدام، و نزع الشرعية عن العنف كإستراتيجية لحل النزاع، و بناء القدرات داخل المجتمع لإدارة النزاعات بالطرق السلمية، والحد من التعرض للمحفزات المسببة للنزاع"**،[2] هذا المفهوم يحدد بناء السلام بأنه مجموعة من الاستراتيجيات والبني التي من شأنها تمتين السلام وترسيخه في سبيل تفادي العودة إلى النزاع، وتفعيل العمل التعاوني السلمي والدائم لحل المشكلات الإنسانية المحفزة لعودة النزاع من جديد.

وعليه يتضمن بناء السلام ثلاث مراحل تبدأ قبل اندلا ع النزاع من خلال إجراءات وقائية لمنع النزاع ثم مرحلة إدارة النزاع أثناء إندلاعه، ثم في الأخير مرحلة ثالثة من بناء السلام فيما بعد انتهاء النزاع ويشمل أنشطة ومبادئ تهدف إلى التعامل مع الأسباب الجذرية للنزاع من أجل بناء علاقات إجتماعية وهياكل الدولة قادرة على الحفاظ على السلام وإستدامته، أو هو نسق من الأنشطة تتراوح بين إجراءات ما قبل النزاع التي تهدف إلى الحيلولة دون إندلا ع النزاع، وإدارة النزاع لاستعادة الإستقرار وإعادة البناء والإصلاح، إعادة التأهيل في مجتمعات ما بعد النزاع.[3]

---

[1] -Michael W. Doyle Hunjoon- Madelene O'Donnell and Lara Sitea, Peacebuilding: What is in a Name?, Global Governance, vol. 13, NO.1, 2007, p 44.in:12 /05/2014.
www.steps-for-peace.org/.../barnett-2007_peacebuildi.

[2]- عادل زقاغ، هاجر خلالفة،"عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام"، مجلة السياسة والقانون، العدد الحادي عشر،2014، ص269.

[3]- رانيا حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص6.

عملية بناء السلام تتضمن مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي تنفذ في مرحلة ما بعد إنتهاء النزاع بهدف ضمان عدم العودة إلى النزاع مجددا وذلك بإحداث مجموعة من التغيرات في بعض العناصر في المناطق التي شهدت النزاع، وهذا لخلق بيئية جديدة من شأنها تقليل التناقضات وتعزيز عوامل الثقة بين الأطراف المتنازعة لتحقيق أسس السلام المستدام.[1]

كما يهدف بناء السلام في نشر ثقافة السلام التي تهدف لحماية وضمان الحقوق الأمنية كحماية الناس من القتل التعذيب والإغتصاب، حقوق التقاضي التي تتضمن الحماية من انتهاكات النظام القانوني، وكذا حماية الحريات كحرية التعبير، المعتقدات والتجمع، والحقوق السياسية والإجتماعية بهدف ضمان أمن وحرية الأشخاص للوصول إلى حماية حقوق الإنسان.[2]

ويحتوي على جميع برامج التنمية والإغاثة وهي العملية التي تقر بأن السلام يتلازم مع العدالة، وتسهيل الحوار والتواصل بين الأفراد والجماعات الذين لهم تاريخ من الصراع وتسهيل التبادلات والزيارات وغرس ثقافة السلام المتساند، وساهم في دعم هذه العمليات المنظمات الإنسانية في تقديم مجموعة من الخدمات والمساعدات وتقليل عمليات العنف مما يؤدي إلى تزايد إحتمالات السلام المتساند.[3]

---

[1] - Wolfgang Benedek, Christopher Daase, Vojin Dimitrijevic,**Transnational Terrorism Organized Crime and Peace-Building Human Security in the Western Balkans**,(New Yor: University Press, 2010),p.17.

[2]- Michelle Cromwell and William B. Vogele, **Nonviolent Action**, **Trust and Building a Culture of Peace in Handbook on Building Cultures of Peace**,(Department of Psychology Clark University Worcester MA USA: New York,2009),p.231.

[3]- Nick Lewer, **International Non-Government Organisations and Peacebuilding – Perspectives from Peace Studies and Conflict Resolution**,(University Of Bradford: New York, 1999),p.24.

بناء السلام يتضمن إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية المعروفة ب" نموذج المساعدات الجديدة"New aid paradigm وهذه العمليات تهدف إلى إحلال السلام السلبي The absence of war وتفعيل السلام الإيجابي Peacebuilding Is positive الذي يتضمن معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع منها العجز الإقتصادي والظلم الإجتماعي والفساد السياسي، وهذا بتفعيل أدوات بناء السلام من خلال الإنتعاش الإقتصادي وتوفير المساواة في الحصول على السلع والأخذ بالمبادئ الديمقراطية.[1]

وعليه يكمن الهدف من تطبيق مفهوم بناء السلام في معالجة مرحلة ما بعد النزاع وخلق مناخ من الثقة بين أطرافه، ومن الأنماط التي يمكن أن تتخذها تدابير بناء الثقة في أعقاب النزاعات مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تنفذ في مرحلة مابعد انتهاء النزاع، ولها أبعاد سياسية أمنية اجتماعية وتنموية بيئية، وذلك بهدف ضمان عدم العودة إلى النزاع مجددا وإحداث تغيير في بعض عناصر البيئة التي شهدت النزاع لخلق بيئة جديدة من شأنها تقليل المتناقضات التي دفعت إلى النزاع وتعزيز عوامل الثقة بين أطرافه وتعزيز القدرات الوطنية على مستوى الدولة من أجل إدارة نتائج النزاع ولوضع أسس التنمية المستدامة، وبناء السلام ذو طبيعة وقائية لمعالجة العديد من آثار النزاع التي تؤدى إلى عدم إستقرار المرحلة اللاحقة له وهشاشتها من الناحية الأمنية.[2]

وبالتالي يمكن التوصل إلى تعريف لمفهوم بناء السلام على أنه يتضمن جميع الأنشطة الخاصة بمنع النزاع وتحويله وإيجاد طرق سليمة لإدارته، فضلا عن خلق ظروف إقتصادية وإجتماعية وسياسية مواتية لإنجاز تنمية وسلام دائم، فهي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تنفذ في مرحلة ما بعد إنتهاء النزاع بهدف ضمان عدم العودة إلى النزاع مجددا وضمان الإستقرار على المدى الطويل من خلال إقامة بيئية خالية من النزاع وإحلال

[1] - Henry F.Carey,Oliver p.Richmond, **Mitigating Conlict The Role of NGOs**, (England: London , 2003),p.43.

[2] - محمد عبد الحميد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص53.

السلام السلبي وتفعيل السلام الإيجابي وما يتضمنه من ثقافة السلام المستاند الذي يهدف إلى حماية الحقوق والحريات وإعادة بناء هيكلة مجموعة من الأنشطة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي، وكذلك المستوى التنموي.

المطلب الثاني: بناء السلام وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة

عرف مفهوم بناء السلام تشارك مع العديد من المفاهيم المتعلقة بإدارة النزاع وتحقيق حلقة السلام في المناطق التي عرفت مجموعة من النزاعات أو الأزمات ونجد من هذه المفاهيم ذات الصلة منها:

1- العدالة الإنتقالية

مما لاشك أن كل مجتمع خارج من حالة نزاع يحتاج إلى مرحلة إنتقالية لمعالجة أثار الماضي وتصحيح مسار المجتمع والدولة بإقامة المحاسبة والعدل الإنتقالي وتحديد المسار الجديد، لهذا تعتبر العدالة الإنتقالية وسيلة من وسائل تسوية النزاعات، وقد أعطي الأمين العام للأمم المتحدة تعريفا لمفهوم العدالة الإنتقالية بأنها" **النطاق الكامل للعمليات والأليات المرتبطة بمحاولة المجتمع التوصل إلى تفاهم بشأن الإرث الكبير من إنتهاكات الماضي التي تمت على نطاق واسع من أجل ضمان المحاسبة وخدمة العدالة وتحقيق المصالحة**".[1]

وبالتالي هي عملية لاستعادة الثقة في مرحلة ما بعد سقوط الأنظمة المنتهكة لأبسط الحقوق الإنسانية والتحقق على المجتمعات التي عرفت انتهاكات الإبادة وجرائم ضد الإنسانية ودورها يعتمد على الدور المشترك لمؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني وفي إطار الالتزام بالمواثيق الدولية.

[1]- عمر عبد الحفيظ شنان، **العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية المفاهيم والتطبيقات**،(دار الجامعة الجديدة الإسكندارية: مصر، 2015)، ص89.

فعدالة ما بعد النزاعات تركز على الحقوق الإنسانية المشروعة والإعتماد على القانون الدولي الإنساني لمنع الإفلات من العقاب وذلك بالإعتماد على المساءلة والمحاسبة وذلك بالاستناد إلى مبادئ السلام الديمقراطي وأخذ حقوق الضحايا وتصميم إستراتيجيات تستند على التطور الإجتماعي والثقافي والتاريخي والسياسي المحلي والتأكيد أن البناء هو جزء من عملية متعددة الأوجه تحتاج إلى رؤية وإحترام طويل الأمد، تشمل الاستراتيجيات البينية التي تعتمد على المحاكمات ولجان تقصي الحقائق وإعادة تثقيف المجتمع بخطر إنتهاك حقوق الإنسان.[1]

أما بناء السلام فهو مجموعة من الأنشطة أو الإجراءات المتعلقة بخلق الشروط الضرورية لتحقيق السلام المستدام في مجتمعات النزاعات ودعم الهياكل التي تسهم في تقوية وترسيخ السلم الإجتماعي من أجل تجنب العودة إلى حالة النزاع، ومن أهم الإجراءات التي تقوم بها إعادة توطين اللاجئين والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين، دعم عملية التطور الديمقراطي وتعزيز التنمية الإجتماعية والإقتصادية وتأسيس حكم القانون.[2]

وبالتالي تشمل مجالات الإشتراك بين مفهوم بناء السلام والعدالة الإنتقالية في برامج إستعادة حكم الواقع من حيث الممارسة الدولية، حيث هناك عدد كبير من عمليات بناء السلام تتعامل مع نشاطات العدالة الإنتقالية، وهذا ما نجده من خلال الإدارة الدولية لبعض الأقاليم من خلال تجربة تيمور الشرقية إثر إندلاع حرب أهلية بينها وبين إندونيسيا حيث عرفت جهود المجتمع الدولي مع نهاية الحرب الباردة دور الأمم المتحدة لإجراء تغيرات وفق مصطلح بناء السلام الذي قدمه الأمين العام بطرس بطرس غالي في خطته السلام والتي قامت على أساس صنع السلام وحفظ السلام، حيث اعتبرت لجنة الأمم أن من حق تيمور الشرقية إعلان

[1]- عبد الحسين شعبان، "العدالة الإنتقالية: مقاربات عربية لتجربة الدولية"، مجلة المستقبل العربي، حلقة نقاشية، 2013، ص 104.

[2]- عمر عبد الحفيظ شنان، مرجع سبق ذكره، ص 98.

إستقلالها وتم إجراءات تحقيق العدالة الإنتقالية سنة2002 بتقصي الإنتهاكات التي ارتكبت بين سنة1974وسنة1999، وتنوعت حالة تطبيق العدالة الإنتقالية بين النطاق الوطني والدولي كما هو في حالة جنوب إفريقيا والأرجنتين وألمانيا وفي حالة البوسنة والهرسك.[1]

2- الإدارة الدولية للأقاليم وبناء الدولة

تعرف الإدارة الدولية للأقاليم على أنها ممارسة السلطة المدنية الدولية على إقليم بصورة مؤقتة، كما يشير إلى ممارسة الوظائف الحكومية في إقليم محدد من جانب كيان دولي فوض للقيام بمهام متعددة وهذا الكيان قد يكون منظمة دولية أو دولة، أو مجموعة من الدول على جزء أو كل إقليم وضع تحت إشراف دولي.[2]

في حين بناء السلام فقد عكست الممارسة الفعلية إذ تنفذ برامج بناء السلام بواسطة أطراف دولية سواء منظمات دولية أو إقليمية أو هيئات حكومية وغير حكومية تابعة للدول المانحة.[3]

وعليه ينظر للإدارة الدولية للأقاليم على أنها عنصر محدد في إطار عمليات بناء السلام، ومن ثم تحليل قدرتها على الإسهام في إعادة بناء الدولة التي حطمها النزاع، غير أن الإدارة الدولية استخدمت لتحقيق أهداف أكثر اتساعا من بناء الدولة حيث تم إستخدامها لملء فراغ سلطة، كما هو الحال في الصومال خلال سنة 1992و سنة1993 حيث قدمت مساعدة في الإنتقال من حالة الحرب إلى السلام بمعني أنها أكثر من مجردة

[1]- خالد نصر السيد، نفين محمد توفيق،" العدالة الإنتقالية"، وحدة الدراسات والبحوث الرلمانية والأكاديمية، 2012،ص18.
[2]- سعاد محمود أبو ليلة،" الإدارة الدولية للأقاليم كآلية لبناء السلام"، مجلة السياسة الدولية، العدد208، 2017، ص29.
[3]- رانيا حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص8.

أداة لمعالجة حالة تفرضها الضرورة للتعامل مع مشكلات مواقف مابعد إنتهاء النزاع حيث أنها آلية لتنفيذ سياسات متعددة الأبعاد.[1]

وبذلك أضحت الإدارة الدولية للإقاليم آلية لبناء السلام في مواقف ما بعد إنتهاء النزاع، في الوقت الذي أصبحت فيه عمليات بناء الدولة هي جوهرها ومن هنا جاء الخلط بين المفاهيم الثلاثة بناء الدولة، والإدارة الدولية للأقاليم، بناء السلام.

وبالرغم من أن عملية بناء الدولة ليست مرتبطة بالضرورة بمواقف ما بعد النزاع وقد يقوم بها فاعلون دوليون أو محليون حيث تتم إقامة أو إصلاح أو تقوية مؤسسات الدولة، أما بناء السلام أكثر اتساعا من مجرد بناء الدولة حيث يركز على التحول من الحرب إلى السلام وتحقيق السلام المستدام وذلك بالتعامل مع الأبعاد الهيكلية عميقة الجذور والمسببة للنزاع، وعليه نجد هناك من يرى بأن عملتي بناء الدولة وبناء السلام تتطابقان في مواقف ما بعد إنتهاء النزاع عبر مفهوم الشرعية.[2]

3- حفظ السلام وفرض السلام

لقد تعدد الأليات والوسائل لحل النزاعات باستخدام وسائل عسكرية، ولهذا دعت الضرورة إلى تعدد الآليات التي من شأنها تسوية النزاع أو وقفه واحتواءه وتتضمن عملياتي حفظ السلام وفرض السلام.

حفظ السلام يعرف وفق أكاديمية السلام الدولية أنه " **إحتواء، الوساطة، الفصل بين أطراف النزاع من خلال طرف ثالث دولي، بحيث يتم إستخدام قوات متعددة الجنسيات بهدف إستعادة السلام**".[3]

[1]- عمر عبد الحفيظ شنان، مرجع سبق ذكره، ص90.

[2]- سعاد محمود أبو ليلة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[3] - Denis C.jett , **Why Peace Keeping Faits** ,(St Martin Press : New York, 2000), p. 13.

كما عرفها الأمين العام الثاني للأمم المتحدة فيذهب إلى القول أن ميثاق الأمم المتحدة ينقصه فصل أخر يكون بين الفصل السادس والسابع سماه الفصل السادس والنصف، تكون عمليات حفظ السلام في هذا الفصل، حيث تقع ما بين الطرق السلمية لحل النزاعات المشار إليها في الفصل السادس من الميثاق، وبين الإجراءات الأكثر حيوية كالحصار أو التدخل العسكري الوارد في الفصل السابع منه.[1]

وعليه يعتبر حفظ السلام الخطوة الثانية التي يجب إتخاذها خلال مرحلة ما بعد النزاع وتقوم بالتخفيف من المعاناة البشرية وخلق الظروف المواتية لبناء المؤسسات من أجل تحقيق السلام الذاتي، فضلا عن منع تكرار أعمال العنف التي أثبتت التجربة إمكانية حدوثها.

وقد كانت أول عملية للأمم المتحدة لحفظ السلم هي هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة التي أنشئت في فلسطين في عام 1948، حيث عرفت بعثة الأمم في العديد من الدول التي شهدت نزاعات وكمثال على ذلك بعثة الأمم المتحدة في موزنبيق إستطاعت تسريح المقاتلين ووضع حد للحرب الموزمبيقية التي دامت ستة عشر سنة.[2]

ونجاح بعثة حفظ السلام في كمبوديا وتوطيد السلام في كوت ديفوار، بالإضافة إلى بعثة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة لأفغانستان بهدف إجراء إنتخابات ومحاولة خلق جو من الحوار، كما نجحت بعثة قوات حفظ السلام على تعزيز المؤسسات ودعم الإستقرار في تيمور الشرقية.[3]

[1]- العربي بلحاج،" صيانة السلم والأمن الدوليين في إطار الأمم المتحدة"، مجلة دراسات قانونية، العدد الرابع، 2009، ص 77.

[2]- فتيحة ليتيم، **نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين**، (مصر: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 219.

[3]- العربي بلحاج، مرجع نفسه، ص 83.

كما شهدت مهام حفظ السلام تطور إذ لم يعود يقتصر دورها على النواحي العسكرية فقط، إنما أصبح لها مهام ذات طبيعة إنسانية خاصة في النزاع ما حدث في رواندا وبورندي والصومال وليبريا وهذا من خلال توفير خدمات الوساطة وإزالة الألغام، وتقوم بتنظيم ومراقبة عمليات الإنتخابات لتقوم بحل النزاعات بشكل ديمقراطي على نحو ما حدث في كل من ناميبيا وسيراليون، وهذا بطبيعته امر يعتبر بالغ الأهمية في استعادة النشاط وبناء السلام.[1]

ولهذا تعتبر عملية حفظ السلام من العمليات المكملة لعمليات بناء السلام في إطار إدارة النزاع، لأن فض النزاع يتطلب بذل الجهود على مستويات عدة، فعمليات حفظ السلام تقتصر على القوات العسكرية بإعتبارها طرف ثالث يهدف إلى إحتواء العنف قبل نشؤه، أما عملية بناء السلام تشتمل على مبادرات مادية وإجتماعية وبنيوية من شأنها أن تساعد على إعادة الإعمار والتأهيل، كما أن عمليات حفظ السلام تكون في فترة النزاع في حين عمليات بناء السلام تكون بعد إنتهاء النزاع.[2]

فرض السلام أشار الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي من خلال أجندة السلام أنه إذا فشلت الوسائل السلمية لحل الخلافات فإن مجلس الأمن يجب أن يستخدم القوة لفرض السلام، بحيث أن مفهوم الأمن الجماعي كما جاء في الميثاق أنه إذا فشلت الوسائل السلمية ينبغي أن تستخدم التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع بناء على قرار من مجلس الأمن لحفظ الأمن والسلم الدوليين، أو إعادتهما إلى نصابهما في مواجهة أي تهديد للسلم.[3]

[1]- عمر عبد الحفيظ شنان، مرجع سبق ذكره، ص98.

[2]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (الأدن: مركز الخليج للأبحاث، 2002)، ص107.

[3]- فتيحة ليتيم، مرجع سبق ذكره، ص219.

ويشير فرض السلام إلى استخدام مختلف الإجراءات القسرية كالعقوبات الإقتصادية، الحصار والتي تنتهي بإمكانية إستخدام القوة العسكرية بإذن من مجلس الأمن، ولهذا فإن نشاط فرض السلام بخلاف جميع الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة في إطار حفظ السلام، يتم دون توفر مبدأ موافقة أطراف النزاع.[1]

وعليه فرض السلام عملية تصدر بقرار من الأمم المتحدة، وذلك بفرض إستخدام القوة نظرا لفشل الوسائل السليمة في إيجاد حلول وتأخذ هذه القرارات بأمر ملزم لتنفيذ، وفي هذا السياق أشار الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس غالي في أجندة السلام أنه إذا فشلت الوسائل السلمية لحل الخلافات فإن مجلس الأمن يجب أن يستخدم القوة لفرض السلام، وإقترح الأمين العام تشكيل وحدات تسمى وحدات فرض السلام تحدد مهامها بشكل مسبق من قبل مجلس الأمن.[2]

وعليه فرض السلام يرتبط بإستخدام القوة العسكرية في عملية التسوية وعادة ما يتم اللجوء إليه في حالة تعثر مهمة حفظ السلام، خاصة في حالة ما تعرضت لهجوم من قبل أطراف النزاع وهو ما حدث من حيث الممارسة الدولية لقوات الامم المتحدة في الصومال سنة 1993، وليبريا سنة 1990، ودارفور سنه 2013 وبصفة عامة فإن الإختيار بين مهمة حفظ السلام أو فرضه يتوقف على نمط النزاع وعلى التغيرات التي تطرأ عليه، ولهذا يرتبط مفهوم فرض السلام بنمط التسوية السياسية والعسكرية وبنمط إدارة النزاع، وهو مجموعة التدابير التي يمتلك مجلس الأمن فرضها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والتي تكون ذات طبيعة

[1]- مختاري نصر الدين، **عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في ظل بلياردو العلاقات الدولية**،(مصر: المكتب العربي للمعارف، 2017)، ص79.

[2]- غسان الجندي، **عمليات حفظ السلام الدولية**، (الأردن: عمان، 2000) ، ص87.

غير عسكرية وفق ما جاء في المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، أو ذات طبيعة عسكرية تفرض بموجب المادة 42 وهذه التدابير ذات طبيعة قمعية وإلزامية التنفيذ.[1]

أما بناء السلام يهتم بعمليات إصلاح البنية التحتية وبناء المؤسسات في الدولة محل النزاع من أجل إيجاد الظروف والبيئة الملائمة لتحقيق السلام وضمان عدم العودة إلى النزاع مرة أخرى مثلما حدث في الصومال، ولذلك مفهوم بناء السلام يقابل مفهوم حل النزاع، كما يرتبط بالتسوية السياسية الشاملة.[2]

4- صنع السلام والدبلوماسية الوقائية

صنع السلام يتم عن طريق السعي لإقناع الأطراف المعنية بوضع حد للأزمة التي قد يؤدي لنشوب نزاع مسلح بينهما باللجوء إلى الوسائل السلمية، والعمل على إقناع الأطراف المتحاربة بقبول وقف إطلاق النار في حالة إنفجار النزاع، فالهدف الأساسي لصانعي السلام التوصل إلى إتفاق شامل لا يقف عند إنتهاء النزاع القائم فحسب، بل يتعداه إلى تقليص مخاطر تفجيره مرة أخرى.[3]

وعليه يعالج صنع السلام الصراعات الدائرة في محاولة لوقفها بإستخدام وسيلتي الدبلوماسية والوساطة، وقد يكون صانعو السلام مبعوثين من حكومات أو من مجموعات من الدول، كما هو الحال مثلا في المفاوضات المؤدية إلى إبرام إتفاق سلام لموزانبيق.[4]

---

[1]- علي جميل حرب، **نظام الجزاء الدولي العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص289.

[2]- عمر عبد الحفيظ شنان، مرجع سبق ذكره، ص98.

[3]- ماراك جولدينغ، تر: أمل جادو، **عمليات حفظ السلام الدولية نماذج وقضايا**،(معهد الدراسات الدولية: جامعة بيرزيت، 2000)، ص 3.

[4]- فتيحة ليتيم، مرجع سبق ذكره،ص223.

وبالتالي كل مرحلة من المراحل التي تتشارك مع عملية بناء السلام لها دور في وقف النزاع، كما أنه لكل عملية ترتيباتها الزمانية وألياتها في صنع السلام أو حفظ السلام، فرض السلام وصولا إلى مرحلة بناء السلام، وهذا ما يوضحه الشكل رقم: (01) علاقة أنشطة عمليات وقف النزاع وبناء السلام.

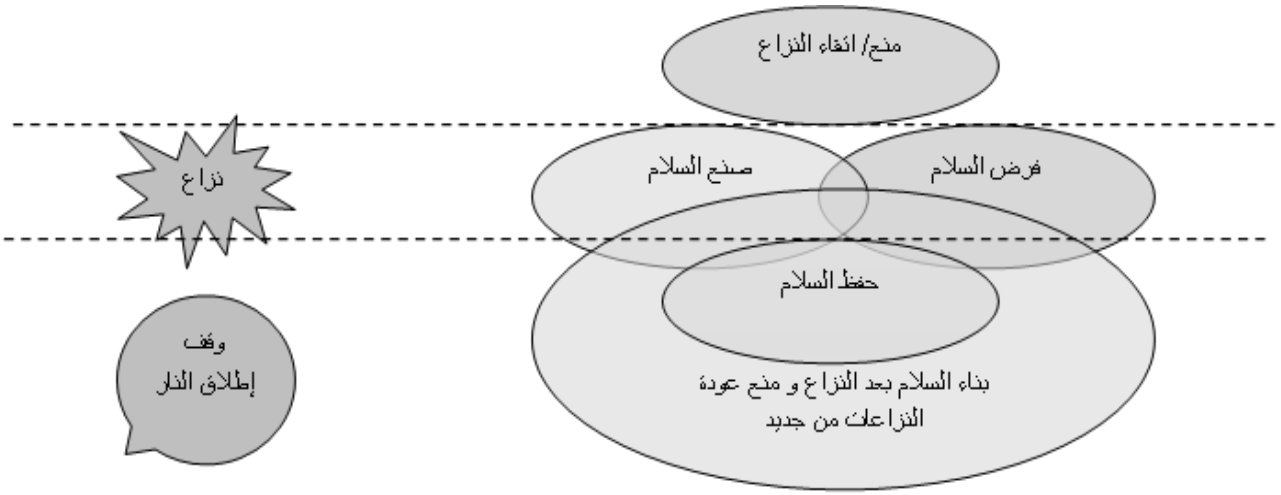

المصدر: مختاري نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص84.

تعرف الدبلوماسية الوقائية بأنها الأداة التي تهدف إلى منع وقوع خلاف أو تحول الخلاف إلى نزاع،[1] كما تتضمن النشاطات الهادفة إلى منع تفجر النزاعات الدولية وإحتوائها حال نشوبها للحيلولة دون تصعيدها وتحولها إلى صراعات مسلحة.[2]

وبالتالي تتضمن الدبلوماسية الوقائية أو المانعة Preventive Diplomacy المعالجة السلمية التي تتم من خلال عملية التفاوض بين الدول لتسوية أي نزاع قائم بينها، والمساعي والإجراءات التي تقوم بها أي دولة أو أي منظمة إقليمية أو دولية بهدف منع نشوب النزاعات بين الوحدات الدولية ومنع تصاعد النزاعات القائمة

[1]- غسان الجندي، **عمليات حفظ السلام الدولية**، (الأردن: عمان، 2000) ، ص57.

[2]- زايد عبيد الله مصباح، **الدبلوماسية**، (بيروت : دار الجيل، 2001)، ص57.

والحيلولة دون تحولها إلى صراعات، وكذا حصر إنتشارها عند وقوعها وترتكز في فلسفتها على منطلقات ومبادئ المدرسة المثالية الداعية إلى إحلال السلم في العلاقات الدولية.[1]

كما تتطلب الدبلوماسية الوقائية إتخاذ تدابير بناء الثقة لأن الثقة المتبادلة وحسن النية أساسيان في التقليل من إحتمال إندلا ع الصراع بين الدول وتحتاج إلى إنذار مبكر يقوم على جمع المعلومات وتقصي الحقائق، ويجب أن تقوم التدابير الوقائية على معرفة أنية ودقيقة بالحقائق.[2]

وعليه نجد أن المفاهيم ذات الصلة ببناء السلام وإنهاء النزاعات تبدأ بالدبلوماسية الوقائية إلى الانتشار الوقائي قبل حدوث الصدام ومنع تصاعد النزاعات ثم إعادة السلام بعد النزاع عن طريق بناء السلام، ولهذا تعتبر الدبلوماسية الوقائية ثمرة إدراك متزايد بأن منع النزاعات والوقاية منها تكون أحسن من التدخل بعد النزاع، حيث تعمل تدابير بناء الثقة على تأسيس الثقة المتبادلة بين الأطراف، بالإضافة إلى تقصي الحقائق لتعرف على جوانب الأزمة وحقائقها وفي نفس السياق يتم تفعيل الإنذار المبكر للتنبؤ بالمخاطر التي يمكن وقوعها.[3]

المطلب الثالث: التطورات المختلفة لعملية بناء السلام

من خلال تطور مفهوم بناء السلام تم الإنتقال من الأطر التحليلية لطرح بعض المقاربات التي تفسر كيفية تطور مقاربة بناء السلام التي تتطلب قدرات معقدة ومتعددة الأبعاد، وذلك من خلال المقاربات والنماذج التي تبين مستويات عملية بناء السلام.

---

[1]- فاروق مجدلاوي، **الدبلوماسية بين الحرب والسلام**، (عمان : دار روائع مجدلاوي لنشر، 2010)، ص86.

[2]- فادي خليل، محمد حسون عبد العزيز، **تاريخ الدبلوماسية**، (سوريا: دمشق، 2008) ، ص206.

[3]- مختاري نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص77.

يوضح الباحث ليدريش Ledrich نموذج لبناء السلام من خلال اقتراح مفهوم إقتراب حل النزاع الذي يهدف إلى التعامل مع الأسباب الكامنة للنزاع وإصلاح النسيج الإجتماعي للمجتمعات المتأثرة بالنزاع، وفي إطاره تطورت مقاربة شاملة لبناء السلام والتي تبين الأدوار المختلفة التي يقوم بها مختلف الفاعلين في أنشطة وبرامج بناء السلام، كما يقوم هذا الإقتراب على أن جهود بناء السلام ينخرطوا فيها الفاعلون سواء كانوا رسمين أو غير رسميين في مستويات متعددة من أسفل إلى أعلى ويقسم ليدريش المجتمعات المتأثرة بالنزاع إلى ثلاث مستويات يتطلب كل منها إستراتيجية مختلفة لبناء السلام.[1]

حيث يركز ليدريش في نموذجه على تحليل ثلاث جوانب ذات الصلة لبناء السلام عن طريق المصالحة وهي:

- ✓ أولا: الجهات الفاعلة المشاركة في أنشطة بناء السلام.
- ✓ ثانيا: المستويات التي يمكن فيها إستخدام أنشطة بناء السلام.
- ✓ ثالثا: الأطر الزمنية التي تنفذ فيها الجهات الفاعلة أنشطتها في مجال بناء السلام.[2]

ويقسم من خلال نموذجه ثلاث مستويات التي يتم من خلالها الوصول إلى إقتربات بناء السلام وهي كالتالي:

- ✓ **المستوى الأول**: الذي يشمل القيادة العليا (سياسية، دينية، عسكرية) وتعمل على التفاوض على المستويات العليا لوقف العنف.
- ✓ **المستوى الثاني**: الذي يشمل القيادة الوسطي (إثنية، دينية، نشطاء المجتمع المدني) وتعمل ورشات عمل وتدريب على حل النزاعات ومفوضيات السلام.
- ✓ **المستوى الثالث**: الذي يشمل القيادات على المستوى القاعدي(مسؤولين محلين، رجال الدين، الجيش، القادة) وتعمل مفوضات محلية لسلام وتدريب القواعد الشعبية ومعالجة الجوانب النفسية والتركيز على وقف

[1]– رانيا حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص6.

[2]- مرجع نفسه، ص7.

إطـــلاق النـــار. [1]**عنـــوان الشـــكل رقـــم (02): نمـــوذج ليـــدريش لبنـــاء الســـلام**

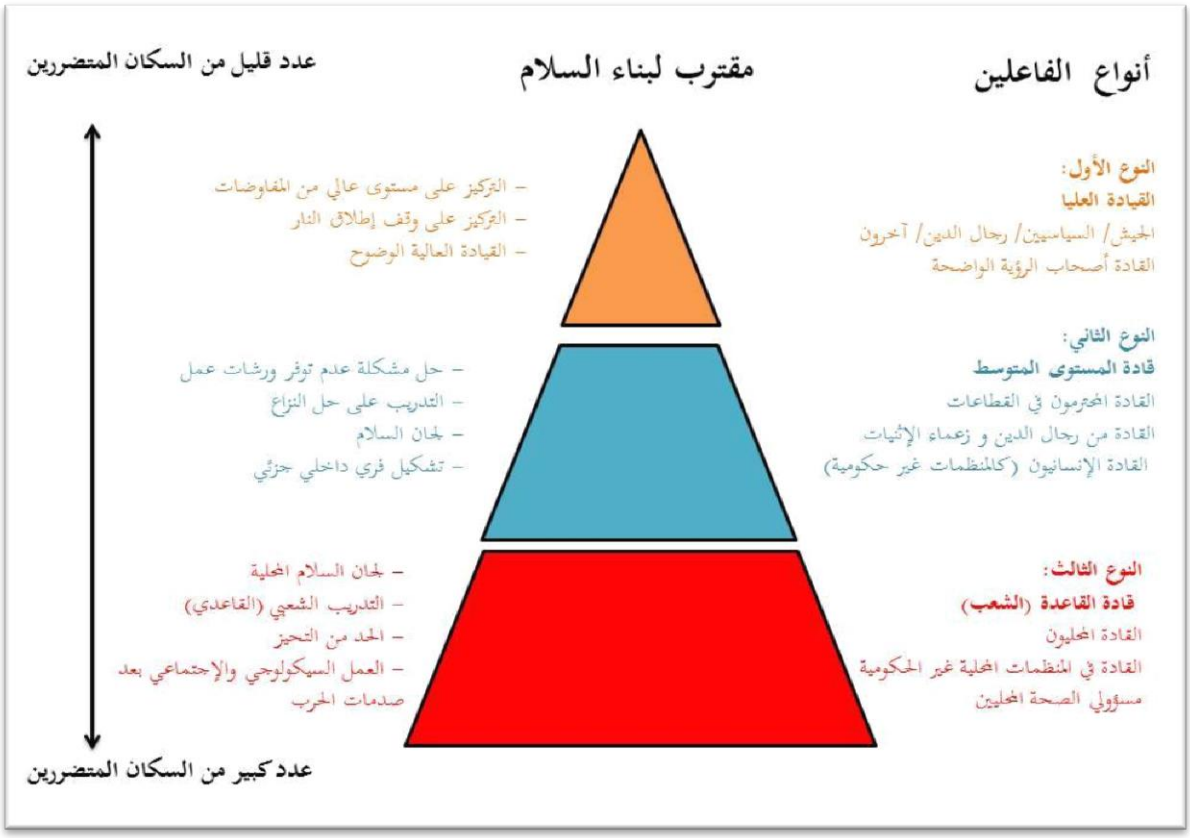

المصدر: **Simone van der Post, Ipid,p. 6.**

بينما يركز نموذج ليديريش على الفاعلين وإستراتيجيات بناء السلام على مستويات مختلفة في النزاع، فقد تطورت إقترابات أخرى تنقل بناء السلام من التركيز على النطاق الضيق والمحدود على الأبعاد الأمنية وحفظ السلام إلى الصور الأوسع التي تعكس الطبيعة المعقدة للنزاع، وجاء هذا التطور نتاجا للإهتمام المتزايد من قبل الهيئات الدولية المانحة في مجال التنمية بالأبعاد المختلفة والمعقدة للنزاع، وتعد لوحة بناء السلام نموذجا تظهر في إطاره الأنشطة المختلفة في بناء السلام، والتي تتضمن برامج متعلقة بالأمن من خلال نزع السلاح وتسريح

[1] -Simone van der Post, Keep Your Friends Close But Your Enemies Closer Building sustainable peace in times of repression, (Utrecht University, A Thesis submitted to the Board of Examiners in partial fulfilment of the of Arts in Conflict Studies & Human Rights, 2011), p. 6.

المقاتلين، إصلاح القطاع الأمني، وأخرى بالأسس الإجتماعية والإقتصادية من خلال إعادة البنى التحتية وتوطين النازحين، فضلا عن برامج ذات الصلة بالأطر السياسية التحول الديمقراطي، مشاركة مؤسسات المجتمع المدني، الحوكمة، وبرامج تتعلق بالعدالة والمصالحة تتضمن حوارات قيادية ومجتمعية، ولجان المصالحة،[1] وهذا ما يوضح من خلال الشكل رقم: (03) لوحة بناء السلام

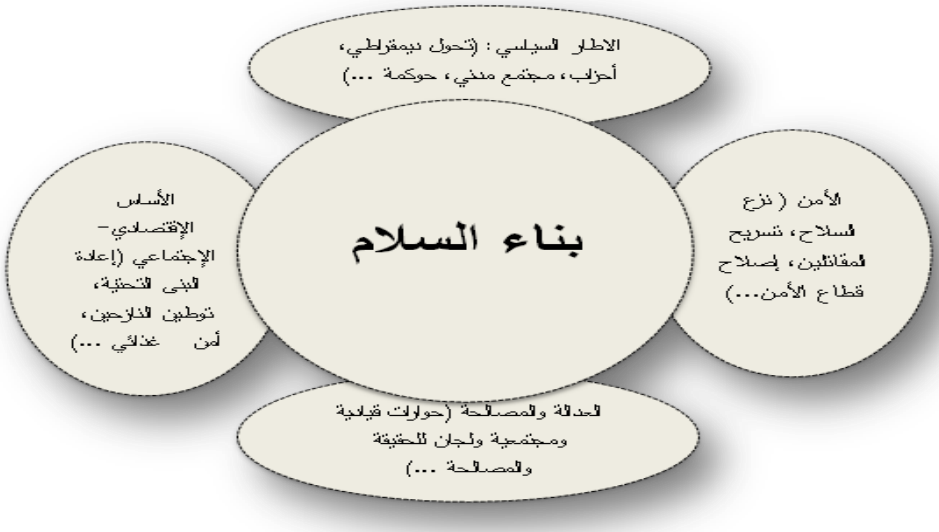

المصدر: رانيا حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

المطلب الرابع: الترتيبات الزمانية والمكانية لعملية بناء السلام في مابعد النزاع

تحديد المجال الزماني والمكاني الذي تنشط فيه عمليات بناء السلام، بحيث يشير المستوى الزماني إلى أن عمليات بناء السلام تكون في فترة مابعد النزاع، أما المستوى المكاني تعمل على بناء الدول الخارجة من النزاع بهدف منع تجدد النزاع مرة أخرى.

[1]- رانيا حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص 6.

وعليه فإن الفترة التي تحدث فيه بناء السلام بعد إنتهاء النزاع وهذا ما طرحه الأمين العام بطرس بطرس غالي في فكرته بأن بناء السلام هي الإجراءات المتخذة في نهاية النزاع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة والعمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع.[1]

فبناء السلام يعني العمل على تحديد ودعم الهياكل التي تؤدي إلى تقوية وتعزيز السلام لتجنب الإنزلاق في النزاع مرة أخرى، ويبدأ بناء السلام في فترة ما بعد النزاع لمنع تكراره من خلال العمل التعاوني الدؤوب على حل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية، لأن بناء السلام يوفر الفرصة للدول التي تخرج من النزاع لإنشاء مؤسسات إجتماعية وسياسية وقضائية، كما يتضمن إزالة الألغام والذخائر الحربية والرقابة على التسلح ونزع السلاح وإعادة إدماج المحاربين في الحياة المدنية وتحقيق السلام المستدام.[2]

وقد تمت بعض الإتفاقيات في الأدبيات والممارسات العملياتية في مناطق النزاع حيث تحصر بناء السلام peacebuilding زمنيا وبرامجيا في ترتيبات ما بعد وقف الصراع المسلح، وتعني بتشييد الهياكل والمؤسسات التي تساعد المجتمعات الخارجة من الحروب على إزالة عوامل العنف، وفي هذا الإطار تظهر جملة من القضايا والبرامج والأنشطة مثل إعادة بناء مؤسسات الدولة، وإصلاح البنى التحتية المدمرة، وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم، وبناء المؤسسات القضائية والعدالة الإنتقالية، ويمكن فهم إتجاهات بناء السلام في مناطق مابعد النزاعات عبر أكثر من منظور منها:

1- المنظور الأول ذو طبيعة بنائية: ويتعلق بإعادة بناء الدولة ومؤسساتها الأمنية والسياسية والقضائية، الإقتصادية المدمرة في مرحلة مابعد النزاع.

---

[1] - Thushara Dibley, **Partnerships, Power and Peacebuilding NGOs as Agents of Peace in Aceh and Timor-Leste**,(University of Sydney : Australia,2014),p. 16.

[2] - تقرير الجمعية العامة، التنمية والتعاون الإقتصادي الدولي خطة للتنمية، الدورة الثامنة والأربعون، البند 91 من جدول الأعمال، 1994، ص 7.

2- المنظور الثاني ذو طبيعة وقائية: تعمل على بناء آليات للإنذار المبكر تمنع تفجير العنف مجددا، كتدفق الأسلحة الصغيرة وندرة الموارد، والهجرة والنازحين.

3- المنظور الثالث ذو طبيعة تحفيزية وتأهيلية للسلام: تتعلق بإعادة تأهيل البنى المجتمعية قيميا ونفسيا وثقافيا باتجاه تكريس علاقات تعايش وإستيعاب للآخر.[1]

فإن بناء السلام عملية طويلة المدى تتضمن إحداث تغيرات تحوي تطبيق مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الإستقرار وعدم العودة إلى النزاع، منها المتعلقة بالمجال الأمني والتي تتضمن نزع السلاح والتسريح وإعادة اللاجئين لتحقيق الأمن بكل أبعاده خاصة في المرحلة التي تعقب النزاع مباشرة.[2]

كما تعتبر مقاربة نزع التسلح والتسريح وإعادة الدمج Disarmament Demobilization and Reintegration كمدخل أساسي في صياغة مجتمعات ما بعد النزاعات وتتضمن عملية الدمج نموذجين الدمج المدني للمسلحين والدمج العسكري للمسلحين على أساس أنها جزء من عملية بناء السلام وعملية لهندسة بناء المجتمعات.[3]

بالإضافة إلى المستوى الإجتماعي في إطار إدارة العلاقات مع التعددية الموجودة داخل الدولة، هذا ما يتطلب إعادة بناء الثقة بين الدولة والأقليات المختلفة كشرط أساسي لبناء القدرات، وهذا نتيجة ما تخلفه النزاعات من صدمات وحالات معنوية سيئة وإنهيار الروابط الإجتماعية، بهدف إعادة تأسيس الثقة والتعاون والتضامن كأسس للعمل الجماعي، وتتضمن عمليات بناء القدرات في مجتمعات ما بعد النزاع ووضع تصور لنموذج يربط بناء السلام والبناء الديمقراطي للنظم الجديدة أيا كانت السياسات كالتذويب وبناء الثقة أو المساواة

[1]- خالد حنفى على،" مداخل محفزة ل" بناء السلام" في مناطق الصراعات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 206، المجلد 51، 2016، ص 3.

[2] - Anthony Oberschall,**Conflict and Peace Building in Divided Societies Responses to ethnic violence**, (University Press: New York,2007), p.185.

[3]- محمد بسيوني عبد الحليم،" إدماج المسلحين بين النموذجين المدني والعسكري"، مجلة السياسة الدولية، العدد206، 2016، ص19.

الإقتصادي والإعتراف الثقافي لإعادة بناء الثقة لإجراءات بناء السلام،[1] وهذا ما يوضحه الشكل رقم:(04)

نموذج لإعادة بناء القدرات والتمكين.

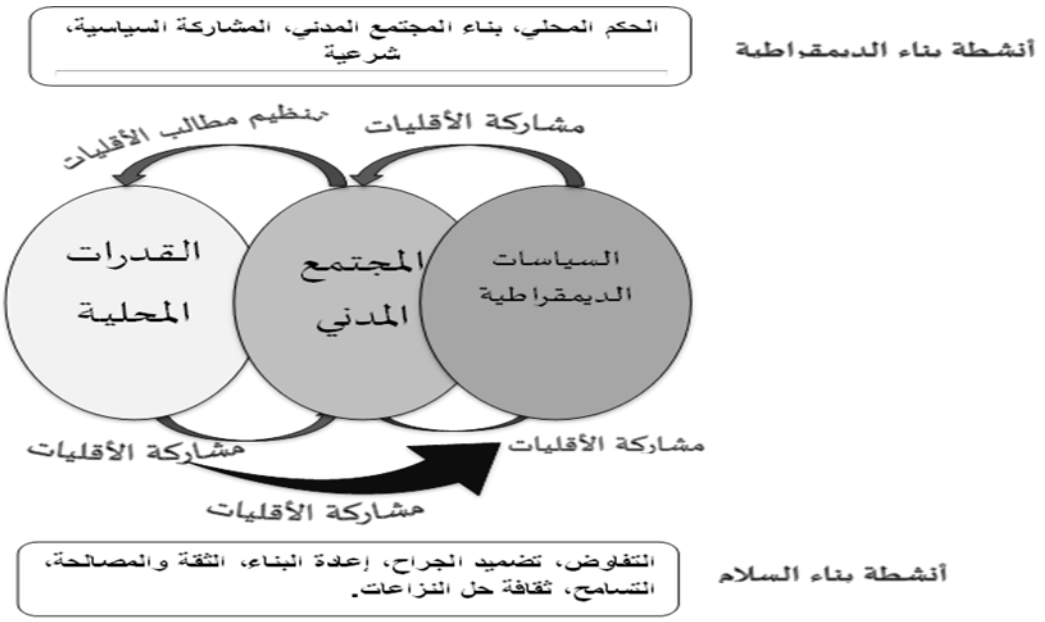

المصدر: مي مجيب، " الأقليات وبناء السلام .. أى المقاربات أنسب للحالة العربية؟"، مجلة السياسة الدولية، العدد206، 2016، ص35.

وعليه نجد ترتيبات تفعيل بناء السلام تتضمن عملية تغيير البنى غير العادلة إلى علاقات سليمة وبناء علاقات تعزز السلام والعدالة، كما تمنح المجال لإظهار الثقة المتبادل والإحترام المتبادل إضافة إلى القيام بنشاطات تؤدي إلى تغيير المواقف والمسلكيات بإتجاه تشجيع السلام وروح التسامح والمصلحة، ومحاولة معالجة التأثيرات والأعراض التي خلفها النزاع وذلك قائما على التزام طويل المدى وعليه فمقاربة بناء السلام تتطلب قدرات معقدة ومتعددة الأبعاد.

[1]– مي مجيب، " الأقليات وبناء السلام .. أى المقاربات أنسب للحالة العربية؟"، مجلة السياسة الدولية، العدد206، 2016، ص34.

المبحث الرابع: التفسيرات النظرية لمكانة المنظمات الدولية غير الحكومية نحو شبكية الفواعل

دفعت التطورات التي حدثت على الساحة الدولية والتي مست هيكل النظام الدولي وطبيعة التفاعلات بين البنى والفواعل المشكلة في إحداث تغيرات جذرية مست مجالات مختلفة، منها الجوانب الأمنية والقانونية وكذلك السلطوية التي تتعلق بالحكم وصناعة القرارات مما أدي إلى التشكيك في قدرة الدولة وطروحات مركزية الدولة لم تعود كافية لتفسير التطورات التي شهدها النظام الدولي.

مما أدي إلى ظهور عدة فواعل تملك القدرة على مواجه التحديات والمشاكل العالمية، مما عزز من قدرتها في مشاركة الدولة في صنع القرارات والسياسات، وهذا ما أدي إلى التنازل عن فكرة براديم الدولة المركزية State-centric paradigm إلى طرح فكرة الفواعل غير الدولاتية Non- state actors التي تعمل على خلق شبكة من التفاعل بين الفواعل الدولاتية والفواعل غير الدولاتية في ظل طروحات الحوكمة العالمية.

المطلب الأول: تفسير النظرية الواقعية لمركزية الفاعل الدولاتي

هيمن المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية كرد فعل على أطروحات المثاليين في تفسير العلاقات الدولية، والمنظور الواقعي ليس نظرية واحدة بل تشمل جملة مقاربات ضمن ما يعرف بالواقعية الكلاسيكية التقليدية والواقعية البنيوية أوالنسقية أو الجديدة النيوواقعية وهي تعمل على جملة من التصورات المحيطة بإشكالية مركزية الدولة.[1]

فالمنظور الواقعي بفروعه قائم على إفتراض أن الأفراد طبيعيا يبحثون عن القوة ويتصرفون بطريقة عقلانية دفاعا عن مصالحهم، وفي النظام الدولي يعتبر الواقعيون الدول الفاعل الرئيسي الباحث عن تعظيم القوة والأمن

[1]- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (بيروت :كاظمية للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص 59.

والدول تتعايش في سياق فوضوي يتميز بغياب سلطة عليا، فالواقعية كتصور متماسك ظهر بعد الحرب العالمية الثانية كتحدي للمثالية فالبحث عن الهيمنة من قبل النازيين شكل تحديا لمدى قدرة وفعالية المؤسسات الدولية وأكدوا على مركزية مفهوم القوة كعامل محدد ومؤثر في نمط وطبيعة العلاقات الدولية، كما تفسر سبب فشل الدول في إيجاد حل للحرب العالمية الثانية نتيجة طوبوية الطرح المثالي وفكرة الأمن الجماعي Collective Security[1].

حيث طرحت أفكار النظرية الواقعية مع مؤسسها الحقيقي هانز مورقينثاو Hans Morgenthau بإيجاد نظرية علمية واقعية تستطيع أن تفسر سلوك الدولة في النظام الدولي، من خلال ما تضمنته أبحاثه في كتابه بعنوان " **السياسة بين الدول: الصراع من أجل القوة والسلام**"، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل أن يبين بعض المسلمات العلمية حول السياسية الدولية والمبنية على ملاحظة الواقع وليست على أفكار مجردة وردت على أفكار المثالين ويشير مورقينثاو إلى بعض المبادئ التي تشكل نظريته منها:

- ✓ يسيطر على السياسة الدولية والمجتمع القانوني الموضوعي الطبيعة البشرية والتي تتميز بالأنانية والحرص على مصالحها الذاتية.
- ✓ العامل الرئيسي في النظرية الواقعية هو مفهوم المصلحة والقوة.
- ✓ ترفض الواقعية أية تبريرات أخلاقية للأفعال السياسية في مجال السياسة الدولية.[2]

وبالتالي تقوم النظرية الواقعية على جملة من الإفترضات الأساسية منها:

[1]- عن: طلال لموشي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2]- علي بن حسين القحطاني، " فلسفة العلم ومعضلة تفسير السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين"، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 122، 2014، ص 29.

1– الدولة هي الفاعل الرئيسي والأهم في السياسة الدولية

2– الدولة فاعل راشد بالأساس

3– الدولة فاعل وحدوي Unitary-Actor

4– الأمن القومي يحتل قمة أولويات القضايا الدولية

ووفق هذه المبادئ يرفض أنصار الطرح الواقعي أن يدرجوا في قائمة القوى الكبرى فاعلين دوليين من غير الدول كالمنظمات الدولية لأن ذلك ينتهك قاعدة أساسية بنيت عليها النظرية الواقعية بكل إتجاهاتها.[1]

ويتجاهل الواقعيون المنظمات الدولية تماما وتعتبر المنظمات غير الحكومية امتداد للدول ذات تأثير ضئيل على التفاعلات بين الدول وفقا لما ذكره ستيفن والت Stephen Walt الواقعية تصور الشؤون الدولية كصراع من أجل السلطة بين الدول ذات المصلحة وأن الدول هم الفواعل الأساسية، أما المنظمات غير الحكومية فهي هامشية في التفسير الواقعي وتعالج فقط القضايا التي لا تهتم بها الدول أو بصيغة أخرى تنشط لخدمة مصالح الدول.[2]

بالإضافة إلى فرضيات النيوواقعية والتي تختلف طروحاتها عن الواقعية الكلاسيكية حول تصورها للفواعل الدولية وأن مكونات وبنى وهياكل النظام الدولي هي المحدد لسلوك الوحدات الأكثر قوة هي التي تفرض معايير ضبط التفاعلات داخل النظام، فأساس التفرقة بين الواقعية الكلاسيكية والنيوواقعية يكمن في الإهتمام بهيكلية

[1]- أحمد علي سالم،" القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، 2008، ص 120.

[2] - William E. DeMars and Dennis Dijkzeul , **The NGO Challenge for International Relations Theory**,(2 Park Square, Milton Park, Abingdon: New York,2015),p.65.

النظام الدولي لشرح السياسة العالمية، فهيكلية النظام محددة بمبدأ التراتبية أي غياب سلطة عليا ما يعني الفوضى وتوزيع القوة بين الدول.[1]

حيث تؤكد الواقعية البنيوية* على السبب الذي يجعل الدول تتنافس على القوة على خمسة افتراضات تتعلق بالنظام الدولي وهي:

1– القوى العظمي هي الجهات الفاعلة الرئيسة في السياسة العالمية، وأنها تعمل ضمن منظومة فوضوية Anarchic System مما يعني لا توجد سلطة مركزية أو وسيط محكم وحيد يقف فوق الدول.

2– أن جميع الدول تمتلك قدرة عسكرية هجومية معينة أي أن لدولة القدرة على إلحاق الأذى بدول المجاورة.

3– أن الدول لا يمكنها مطلقا أن تتيقن من نوايا الدول الأخرى لاستخدام القوة لتغيير توازن القوى.

4– الهدف الأساسي للدول هو البقاء، فالدول تسعى للحفاظ على سلامة أرضيها وعلى إستقلال نظامها السياسي المحلي.

5– أن الدول هي أطراف فاعلة عقلانية.[2]

وعليه يربط الإفتراض الواقعي الدولاتي بقاء الأمن في إطاره الوطني الضيق National Security ويركز فقط على حماية الدولة من أي تهديد خارجي يمس حدودها الإقليمية وبما أن الدول توجد في نظام دولي يتميز بالفوضى أي غياب سلطة عليا تنظمه وقواعد قانونية تحمي الدول من الإعتداءات الخارجية، فإن الدول مضطرة للإعتماد على نفسها باستعمال كل الطرق بما فيها القوة العسكرية من أجل الحفاظ على بقائها، أي أن الواقعية

---

[1]- عن: طلال لموشي، مرجع سبق ذكره، ص29.

*– **الواقعية البنيوية**: نسبة إلى البنية أي بنية النظام الدولي أو هيكلتيه وبنية قوة الدولة وهي ترجمة لمصطلح structure بمعنى الهيكل أو البنية، ويمكن استعمال الواقعية الهيكلية مرادفا للواقعية البنيوية.

[2]- تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، تر: ديما الخضرا، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: بيروت، 2016)، 218.

لا تعتبر الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية فقط وإنما أيضا الفاعل الوحيد القادر على تحقيق الإستقرار الدولي والأمن الداخلي.[1]

كما تنحصر أفكار أنصار المدرسة الواقعية والنيو واقعية حول التركيز على الدولة كفاعل رئيسي ويري منظرو هذه المدرسة أن القضايا الأمنية والعسكرية High Politics هي قضايا السياسية العليا، أما القضايا الإجتماعية والإقتصادية فهي موضوعات السياسية الدنيا Low Poilic وهذا المنظور لا يفترض الدولة كفاعل رئيسي فحسب بل يعتبره الفاعل الأكثر أهمية لكون المؤسسات التي تعمل من خلالها جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والتي تنظم نهج هذه المنظمات وتقرر الشروط التي يمكنها أن تتصرف من خلالها، فإن الدولة الغاية في حد ذاتها التي لا تتحقق فضيلة بدونها فهي الحاضرة في عالم السياسية بشكل فعلي وتعتبر السبيل الرئيسي لتحقيق رفاهية الأفراد وضمان أمنهم وحماية وجودهم لا يتحقق إلا من خلال الدولة.[2]

وفي نفس الطرح يواصل الواقعيون الجدد وعلى رأسهم كينيث والتزKenneth Waltz وكريستوفر لين Christopher Lin منح الدولة المساحة الأكبر في تحليلاتهم من خلال تعظيم الدور الذي تلعبه على جميع المستويات، وعلى هذا يتبين أنه في الوقت الذي يزعم الكثيرون بأننا في فترة مابعد الحرب الباردة قد دخلنا مرحلة نهاية الدولة الوطنية أو مرحلة اللادولة، إلا أننا نشهد في مقابل ذلك محاولات مفهوماتية لتطوير وظائف الدولة السياسية والإقتصادية والعسكرية والإجتماعية، حيث حصل الإنتقال من الدولة الحارسة إلى الدولة الخادمة إلى دولة الرفاهية Welfare State.[3]

[1] - هشام صاغور، " الأمن دراسة مفاهيمية على ضوء الإتجاهات النظرية"، مجلة القانون، العدد السابع، 2016، ص 235.

[2]- سليمان عبد العربي،" مفهوم الامن: مستويات وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص 18.

[3]- خالد معمري، مرجع سبق ذكره، ص110.

غير أن هذا الواقع بدأ يتغير مع إدراك البشرية لجسامة الخسائر التي أصبحت تتولد عنها الحروب والتي وصلت إلى إمكانية إفناء الوجود الإنساني، إنطلاقا من هذا الإدراك بدأ البحث عن أطر تعاونية وتكاملية لمعالجة المشكلات والإختلافات، هذا ما أدى إلى بروز فاعلين جدد كالشركات العابرة للقوميات والتنظيمات غير الحكومية ذات القدرة على التواصل بشكل يتجاوز أحيانا قدرة الدولة نفسها وبعبارة أخرى لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي الذي يتحقق من خلاله وجود بقية الفاعلين الأخرين.[1]

على خلاف التوجه المعتمد من طرف البرادايم الواقعي بشقيه الذي يتمحور حول فرضية مركزية الدولة تم الحديث على فكرة القرية العالميةGlobal Village التي تدل على ضعف المقاربة التي تأخذ الدولة كفاعل وحيد وأساسي.[2]

ما عبر عنه جون روجيJohn Roger بأننا لا نملك حتى قاموسا نكفي مفرداته لوصف القوى الجديدة التي تحدث التحول الحالي في السياسة العالمية المعاصرة، وإنتشار الفواعل غير الدولاتية وهذه أشمل وأوسع من تعبير المنظمات غير الحكومية وهو من أهم التداعيات الجديدة التي تثيرها العولمة، حيث أصبح القطاع غير الحكومي يضم الكثير من المنظمات والمؤسسات والفاعلين كالشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية غير الحكومية.[3]

[1]- مالك عوني ،" رهان الثورات .. تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية"، مجلة السياسية الدولية، العدد 186، المجلد 46، 2011، ص 40.

[2] – David T.Graham and Nana K.Poku, **Migration**, **Globalisation and Human Security**,(London :Routledge,2005),p. 11.

[3]– خالد معمري، مرجع سبق ذكره، ص111.

المطلب الثاني: تفسير النظرية الليبرالية لظهور فواعل جدد غير دولاتية

بناء على الانتقادات التي وجهت لنظرية الواقعية وظهور الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وتعدد نشاط فواعل ومؤسسات غير دولاتية هذا ما يطرحه التفسير الليبرالي.

في هذا السياق تطرح الباحثة سلوتر Slaughter أنه في ظل عالم معولم لا تبدوا العلاقات الدولية نتاج تفاعل الدول فحسب بل هي محصلة خطوات يبادر بها فواعل أخرون، وهذا ما يمكن التعبير عنه بالإفتراضات التي قامت عليها المقاربة الليبرالية التداوليةNeo-Liberal Internationalism والليبرالية المؤسساتية-Neo Liberal Institutionalism والتي ضمنها يتم ترسيخ مبادئ الحرية والديمقراطية وتفعيل المؤسسات الدولية، وهذا ما يمنحها القدرة على حل المشاكل العالمية.[1]

تعتمد المقاربات الليبرالية بكل تفريعاتها على فرضية مفادها أن المكاسب المطلقة من وراء التعاون تستميل الدول أكثر من المكاسب النسبية المتأتية من التمسك بالحلول الانفرادية حيث تمنحنا ملامح النظام الدولي الحالي تبريرا كافيا للاعتقاد بأن العالم دخل فعليا عصر وسيطا جديدا، قد يتمخض عن بروز كيانات سياسية جديدة.[2]

وتعمقت الرؤية أكثر في إطار نظريات ما بعد وستفاليا Post Westfalia دعت إلى ضرورة النظر في العلاقات الدولية على أنها أكثر تعقيدا وتشابكا من مجرد الدولة، بحيث أضيف للواقعية نموذج المجتمع الذي لم تعد الدولة تشكل وحدته الأساسية، وهذا ما يؤكد عليه روزنو أن التدخل بين العالمين متأصل في بنية النظام العالمي وهذا راجع إلى تزايد ترابط السياسة ما بعد الصناعية وبالأخص الزيادة في وتيرة الأنشطة العابرة

[1] - David T.Graham and Nana K.Poku,Op.cit,p.11.

[2]- عادل زقاغ، مرجع سبق ذكره، ص 160.

للقوميات، كما أكد كارل هولستيCarl Holsty الذي جعل المجتمع الشامل فاعلا يضاهي الدولة في أهميته على تنوع وتعدد الفواعل في العلاقات الدولية.[1]

يدعم المنظور الليبرالي المؤسساتي فكرة الاتجاه نحو تنمية علاقات التعاون وتكثيف التفاعلات الدولية، لأنها يمكن أن ساهم في تخفيف التناقضات والخلافات بين الدول، وهذا من خلال طرح مجموعة من الإفتراضات والبدائل منها مفهوم التشعب والإنتشار للمفكر دافيد متراني David Metrani، وعمليات التكامل والإندماج لأرنست هاسErnest Haas والإعتماد المتبادل وتعدد الفواعل لجوزيف ناايJoseph Nye وربرت كيوهن Robert Keuhn بحيث يؤكدان بأن الفواعل غير الدولاتية تلعب دورا أكثر أهمية من الدولة وعلى زيادة الإعتماد الدولي المتبادل الذي يحقق التعاون والسلام.[2]

جاء التحول التنظيري بظهور نظريات ما بعد وستفاليا والتي سعت إلى إعادة المكانة للفرد وحقوقه في ظل طغيان العولمة وصعود أجندة حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي بعد الحرب الباردة، كما تم إعادة تعريف مفهوم السيادة الوطنية فلم تعود الدولة تحتكر حق مسألة عدم التدخل في شؤونها، إذا فشلت في مسؤولية حماية المجتمع الدولي وهذا بعد تعرض الأفراد والجماعات لعمليات الإبادة، وعليه تم طرح التدخل الإنساني في الوقت المناسب للأزمات الإنسانية وفي هذا السياق برز مبدأ مسؤولية الحماية Responsibility to Protect الذي يستند إلى أن السيادة لم تعود توفر الحماية.[3]

[1]- صفية إدري، مرجع سبق ذكره، ص147.

[2]– مبروك غضبان، **المدخل إلى العلاقات الدولية**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص249.

[3]- خالد حنفي على،" ما بعد الواقعية: التدخل الخارجي بين قيود القوة والدواعي الإنسانية"، ملحق اتجاهات نظرية مجلة السياسة الدولية، العدد 195،2014، ص4.

وفي ظل التطورات العالمية وإتجاهات العولمة والتحول في نظام القطبية الدولية إلى النظام البولياركي، فإن مفهوم السيادة يتعرض إلى نحت جديد، وفي ظل النظام الدولي الحالي لا يمكن التمسك بمفهوم السيادة الوطنية في صورتها الكلاسيكية إلى أشكال جديدة في ممارستها لتتناسب والتغيير الذي عرفه النظام الدولي، الأمر الذي دفع جون مارتن ويت Jon Martin Witt إلى القول بأن السيادة مفهوم غير صلب نظريا فمهوم السيادة تغير من المفهوم المطلق إلى المفهوم المحدود والنسبي ثم إلى مرحلة جديدة هي مرحلة المفهوم المعدوم للسيادة حسب تصور الليبراليين.[1]

بالإضافة إلى التغيرات الجديدة في العالم تشير بأن التدخل لم يعد حكرا على الدولة والمؤسسات الدولية الحكومية، بل أصبح الفاعلون من غير الدول يمارسون تأثيرات على السلم والأمن الدوليين وهو ما أكدت عليه الحركة التنظيرية بمنظورات جديدة تنطوي على النظر للنظام العالمي، كما يشير روزنو على أن النظام العالمي أكثر تعقيد إذا أننا أصبحنا أمام عالمين، أحدهم الدولة وهو قائم على الشرعية، والأخر عالم متعدد المراكز ويضم فاعلين من غير الدول وهو قائم على الفاعلية والعلاقات غير الرسمية ومن هنا ينبغي فهم العالم في إطار التفاعلات بين العالمين. [2]

كما يرى أنصار الطرح الليبرالي على محللي السياسية أن ينظر إلى العالم وهو مظلل بشبكات معقدة من المنظمات العالمية والتي تمارس اختصاصات وظيفية، فهي تعد إحدى أدوات الضبط والتكيف لحالات التوتر

[1]- خالد معمري، مرجع سبق ذكره، ص113.

[2]– خالد حنفي على، مرجع سبق ذكره، ص5.

الاضطراب التي تعتري النظام الدولي، كما تساهم من ناحية أخرى في تعزيز وترسيخ السياسيات والأنشطة التعاونية.[1]

ويطرح المنظور الليبرالي إسهامات تختلف عن الواقعية حيث لم يعود يركز على الدولة القومية كفاعل أساسي في العلاقات الدولية ويشير إلى دور القوة الإقتصادية والمؤسسات الجماعية والتحرك الدولي لحماية حقوق الإنسان والتدخل خاصة مع ظهور مفاهيم الأمن الإنساني والمواطن العالمي، كما تركز الليبرالية على الأمن الجماعي والأهداف طويلة المدى والتدخل عبر المؤسسات الدولية، وعليه ظهر الحديث عن التدخل كمسؤولية دولية[2].

نجد أن معظم هذه الطروحات تشير إلى فكرة أن الدولة عاجزة لوحدها في تحقيق السلام، ولهذا ترى بأن ظهور المنظمات والمؤسسات تهدف إلى تسهيل التعاون الذي يحقق السلام والأمن، كما أن الحركة التنظيرية في العلاقات الدولية أصبحت على وعى بالمساحة التأثيرية للفاعل الدولي غير الرسمي الذي تمثله المنظمات الدولية غير الحكومية منطلقة من أنه لا يمكن اختزال العلاقات الدولية في الدولة وفي الوقت نفسه لا يمكن تجاهلها، إذ أن نظريات العلاقات الدولية ليس هدفها التوصل إلى الكشف عن حقائق ثابتة، بل تقدم مجموعة من الإفتراضات تبنى عليها تحليلاتها لمحاولة ملامسة الواقع وإدراك تحولاته، كما أنه ينبغي النظر لدور الفاعل الدولي غير الرسمي في العلاقات الدولية عبر اقتراب أكثر تعاون.[3]

---

[1]- أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، (الأردن: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية السليمانية، 2007)، ص 175.

[2]– سماح عبد الصبور، "مأزق الإنتقائية: نظريات التدخل الخارجي من نظام الدول إلى القيمية العالمية"، ملحق اتجاهات نظرية مجلة السياسة الدولية، العدد 195، 2014، ص7.

[3]- محمد عبد الحميد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 96.

المطلب الثالث: تفسير الحوكمة الشبكية لتعاون الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية

أفرزت نهاية الحرب الباردة مشهدا عالميا جديدا عبرت عنه بالتحولات العالمية المتسارعة والمتراكمة والتي كرست بنى تنظيمية في توزيع القدرات بين الدول داخل المنظومة الدولية فتشكل ما عرف بالنظام الدولي الجديد وهذا ما يفسر ظهور عوامل جديد في منظومة العلاقات الدولية ونتيجة منطقية لطبيعة النظام العالمي الذي اتسم بالنسق المتصاعد لظاهرة العولمة وتأثيرها في الفواعل والأطر العامة في العلاقات الدولية.

يمكن الحديث عن أبعاد عالمية جديدة في تحليل العلاقات الدولية إضافة إلى الأبعاد الدولية الكلاسيكية على أساس تغير فاعليها حيث إستخدم جيمس روزنو الحوكمة العالمية.[1]*

لتنظيم العلاقات بين الدول في ظل غياب سلطة سياسية شاملة وأكد أن العالم ما بعد الوستفالي يتميز بالاضطرابات الناتجة عن حالة الفوضى غير المتحكم فيها والتي تعبر عن وجود ثلاث أزمات منها أزمة السيادة في قدرة الدولة على إدارة المشاكل تتراجع بإستمرار، أزمة الإقليم حيث تم التوجه نحو العولمة وتجاوز نموذج الدولة، والأزمة الثالثة المتعلقة بأزمة السلطة وهذا بتعدد الفواعل وتنوعها ونسبة قدرتها على الفعل تمنع قيام نظام مستقر، فالحوكمة العالمية منظور تحولي في الطريقة التي تحكم بها الدول المنظمات ومجتمعات ما بعد الحداثة.[2]

---

*- **الحوكمة العالمية Global Governanc: تعني مختلف النشاطات التي تساهم في إنشاء القواعد الدولية وتشكيل السياسة حتي ولو لم تكن في إطار السلطة الرسمية للدول، ويتضمن هذا النوع مجموعة من الفواعل تتمثل في المنظمات الدولية و المنظمات غير الحكومية الإجتماعية العالمية، الشبكات العلمية العالمية، منظمات العمل، الشركات العالمية و أشكال أخرى من السلطات الخاصة.** وللأطلاع أكثر أنظر: صالح زياني، مراد بن سعيد، **مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي**، (الجزائر: دار قانة للنشر والتجليد، 2010)، ص 110.

[2]- صفية إدري، مرجع سبق ذكره، ص 149.

طرحت فكرة الحوكمة العالمية نتيجة لإستياء من منظور النظام التقليدي للسياسة العالمية، وكذا نتيجة ظهور إنتقادات واسعة لنظرية النظام بهدف تفسير الدور المتزايد للفواعل غير الدولاتية في ظل الفشل ولإخفاقات التي عرفها مفهوم الضبط الدولاتي القائمة على التركيز على الدولة لوحدها في ضبط كل الأنساق الإجتماعية.[1]

فالحوكمة العالمية ذات صبغة إبستمولوجيا وأنطولوجية تعبر عن تحول في طبيعة الواقع وتعبر في نفس الوقت عن تحول في الكيفية التي ينبغي أن نتصور بها هذا الواقع، حيث يشير المضمون الابستمولوجي إلى التحول من التحليل على المستوى ما بين الدول إلى التحليل على المستوى العالمي، أما المضمون الأنطولوجي فيشير إلى التحول من التعامل مع العلاقات بين الدول إلى التعامل مع شبكات عالمية متزايدة التعقد من التفاعلات ليس فقط بين الدول، ولكن بين مجموعة متشابكة من الفواعل الدولتية وغير الدولتية وهذا ما يبرر ظهور وإنتشار الفواعل غير الدولاتية وتنامي دور هذه الفواعل.[2]

ظهرت فكرة الحوكمة العالمية انطلاقا من الاستياء الذي ساد اتجاه منظور النظام التقليدي للسياسة العالمية وفي قلب هذا الاستياء ظهرت انتقادات واسعة لنظرية النظام من أجل تفسير الدور المتزايد للفواعل غير الدولاتية تحت الوطنية والفواعل العالمية في تسير الشؤون العالمية، كما تم تحديد مفهوم الحوكمة العالمية الأكثر اتساعا من طرف لجنة الحوكمة العالمية التي ترى بأنها مجموعة الطرق المختلفة التي يعمل من خلالها الأفراد والمؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص على إدارة شؤونهم المشتركة فهي عملية مستمرة تعمل على توجيه المصالح المتعارضة

[1] -Mario Telo, **Europe:a Civilian Power? European Union, Global Governance, (** NewYork: Zed Books,2006), p.10.

[2]- عن: محمد حمشي،" النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل"، (اطروحة الدكتوراه، جامعة باتنة1، قسم العلوم السياسية، 2017)، ص147.

نحو العمل التعاوني المشترك وتتضمن الأنظمة الرسمية الدولاتية والترتيبات غير الرسمية، وبهذا يتضمن مفهوم الحوكمة نشاطات الفواعل غير الدولاتية.[1]

كما تم الاتجاه نحو مفهوم الدولة التعاونية وتصورها كفاعل دولاتي يتعاون مع فواعل غير دولاتي أخرى، ولهذا تجادل أدبيات الحوكمة العالمية بالأدوار الهامة التي تتمتع بها الفواعل غير الدولاتية، وعليه تعريف الحوكمة العالمية من قبل المفكر براندتV Brandt وزملائه من طرف لجنة الحوكمة العالمية The Commission On Global Governance هي مجموعة الطرق المختلفة التي يعمل من خلالها الأفراد والمؤسسات، القطاع العامة والقطاع الخاص على إدارة شؤونهم المشتركة.[2]

وتعتمد مقاربة الحوكمة العالمية على تعدد فضاءات السلطة العالمية وإستمرارها في الإبتعاد عن الدولة، حيث لم تعد السياسة الدولية مجالا محتكرا من قبل الدولة والفواعل الدولاتية التي تستمد سلطتها وشرعيتها منها، وتكمن الميزة الأساسية للسلطة العالمية في خضوعها المتواصل لعمليات إعادة التموضع وإعادة التوزع ولا تنتقل السلطة العالمية إلى أيدي الفواعل الجديدة فقط بسبب إعادة تحديد دور الدولة وقيامها على نحو مستمر بتفويض جزء من سلطتها محليا لصالح الفواعل ما دون الدولة أو عالميا لصالح الفواعل ما فوق الدولة، لكنها تنتقل أيضا بسبب أن الفواعل الجديدة أصبحت مع مرور الوقت أكثر قدرة على جذب واستقطاب موارد السلطة من مجالها التقليدي.[3]

[1]- مراد بن سعيد، "دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الأول، 2011، ص112.

[2] -Michael Barnett and Raymond Duvall, **Power in Global Governance,**(Published in the United States of America by Cambridge University Press: New York,2005),p. 102.

[3]- عن: محمد حمشي، مرجع سبق ذكره، 173.

جادل جيمس روزنو أن مسألة المنظمات الدولية غير الحكومية ذات أهمية في العلاقات الدولية لتنظير في عالم ما بعد الحرب الباردة، كما أنه في ظل التحولات العالمية لم يعد التركيز في تفسير البنية الدولية على الدولة بل تم تفعيل أجندات الشبكات عبر الوطنية ولاسيما المنظمات غير الحكومية لأنها تعمل على تفعيل القضايا الناشئة كحماية حقوق الإنسان قضايا البيئية، الإغاثة والمساواة والتحول الديمقراطي وتمكين المجتمعات المهمشة وغيرها من القضايا.[1]

ومن جهة أخرى يدعو روزنو إلى ضرورة تجاوز التصور التقليدي القائم على نموذج النظام الدولي لأن العالم أصبح أشبه بمدمجة تضم العديد من الفواعل والبنى والعمليات التي تتعرض للإندماج أو التشتت على نحو مستمر ومتزامن، حيث تتناغم هذه الدعوة مع تأكيد أنصار الحوكمة العالمية على ضرورة تجاوز النموذج الهرمي للحكم، لان العلاقات بين الدول أصبحت عبارة عن شبكة متزايدة التعقيد من العلاقات السياسية، الإقتصادية الاستراتيجية والإجتماعية التي تربط مختلف الفواعل، بالإضافة إلى تزايد في حدة وكثافة العالمية globalism والتي تعني حدة التزايد وكثافة شبكات الإعتماد المتبادل على المستوى العالمي.[2]

فالحوكمة العالمية منظور تحولي في الطريقة التي تحكم بيها الدول المنظمات ومجتمعات ما بعد الحداثة وذلك بسبب تحول أربعة عمليات أساسية وهي:

1- نقل السياسات relocation if politics من الدولة إلى المنظمات الدولية والإقليمية.

2- نزع الأقلمة de territorialization كتعبير عن نشأة فضاءات سياسية تتعدي حدود الدولة القومية.

[1] -Barbara Emadi-Coffin, **Rethinking International Organization Deregulation and global governance**,(London : New York,2002), p.7.

[2]- عن : محمد حمشي، مرجع سبق ذكره، 215.

3– توزيع أو نشر القوة السياسية diffusion of political power بين السلطات العامة الفواعل شبه حكومية أو الخاصة.

4– نزع الشرعية عن الدولة de legitimization of the state والذي يعبر عن فشل الدولة وغياب الأداء.[1]

وعليه نجد من خلال التفسيرات النظرية لمكانة المنظمات غير الحكومية وأنشطة بناء السلام أن وجهات النظر الواقعية خارج افتراضات بناء السلام حيث تفضل أمن الدولة على وجهات النظر الإنسانية وترى بأن تحقيق الأمن من خلال القوة الصلبة والتحالفات والردع، غير أن بناء السلام لا سيما عندما يكون مفهوما على نطاق أوسع يسعى إلى سلام شامل وإيجابي وبناء المؤسسات وتغيير المواقف في السنوات التي تلي التوصل إلى اتفاق سلام أو في مرحلة مابعد النزاع وللمنظمات غير الحكومية أدوار أمنية في نهج سلام إيجابي لا يقتصر على مجرد بناء المؤسسات ورصدها بل في المراحل السابقة للدبلوماسية الوقائية وصنع السلام والأمن من خلال الحد من التهديدات وبناء المؤسسات القانونية، وبناء التعاون غير الرسمي والرسمي وإنشاء نهج شامل متعددة القطاعات والوصول إلى الإغاثة الإنسانية، وإعادة توطين اللاجئين وإعادة إدماج المقاتلين في المجتمع والتعويض عن الأضرار بالإضافة عن المشاركة في العدالة الانتقالية وتحقيق الأمن الإنساني.[2]

وبالتالي تم التوصل من خلال هذا المدخل إلى إعطاء فرصة أكبر للفواعل غير الدولاتية التي أصبح لها دور هام في السياسة الدولية، بحيث منح لها الإستقلالية في أداء مهامها في بيئة بعيدا عن الضغوطات والعوائق التي تفرضها الدول، وهذا ما أدي بها لتكوين بيئية شبكية تنظيمية مع مختلف الفاعلين والمهتمين بالمجالات التنموية

[1]- صفية إدري، مرجع سبق ذكره، ص150.

[2] -Henry F. Carey, **Privatizing the Democratic Peace Policy Dilemmas of NGO Peacebuilding,**(Georgia State University: USA,2012),p.60.

والحقوقية والبيئية في إطار الإستقلالية والشفافية، وعليه تمكنت المنظمات الدولية غير الحكومية من إبراز دورها في إطار الحوكمة الشبكية العالمية، وما يثبته تفسير الطروح الليبرالي والحوكمة لتحقيق السلام الإيجابي والمتساند عبر نشاط المنظمات غير الحكومية في عملية بناء السلام في مابعد النزاع.

الفصل الثاني: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في ترتيبات بناء السلام على مستوى الحقوق والخدمات الإغاثية الإنسانية عالميا

الفصل الثاني: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في ترتيبات بناء السلام على مستوى الحقوق والخدمات الإغاثية الإنسانية عالميا

أصبحت للمنظمات الدولية غير الحكومية أهمية كبيرة كونها أحد الفواعل التي تنشط في ميادين عديدة في الواقع العالمي، فقد أصبحت شبكة كبيرة من المنظمات الدولية غير الحكومية تعمل على تطوير عمليات السلام الإيجابي في المناطق التي شهدت نزاعات ذلك بهدف إعادة بناء وإعمار ما تم تخريبه من خلال بناء العلاقات الودية وإصلاح كل ما قد يؤدي إلى عودة النزاع في مختلف الجوانب.

حيث نجد منظمات دولية غير حكومية تتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وتعمل على تقديم خدمات الإغاثة في حالات الطوارئ وقضايا إجتماعية وغيرها من الخدمات الطوعية التي تتميز بها في نشاطها، ولهذا سوف يتم التطرق إلى تصنيف بعض المنظمات الدولية غير الحكومية على أساس نشاطها وجهودها في تقديم الخدمات في المراحل التي تعقب النزاع مباشرة وهذا بهدف تحقيق بناء السلام في المنطقة.

المبحث الأول: المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في مجال الدفاع عن الحقوق والحريات على المستوى العالمي

ما يميز وقتنا الراهن العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة التي تعمل بطرق واليات متعددة في الدفاع عن الحقوق والحريات وتختلف من منظمة إلى أخرى في ترقية ونشر ثقافة حقوق الإنسان والحريات للفئات التي تعاني من التهميش والاضطهاد كحقوق الأطفال وحقوق اللاجئين وحقوق المرأة، ونجد من أشهرها منظمة العفو الدولية، اللجنة الدولية لصليب الأحمر، منظمة هيومنرايتسووتش.

المطلب الأول: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان

تعددت المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في ميدان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومن أبرز المنظمات التي لها صدى ودور كبير على الساحة العالمية نذكر منها منظمة العفو الدولية International Amnesty Organization واللجنة الدولية للصليب الأحمر International Committee Of Tho Red Cross وهيومن رايتس ووتش Humman Rights تعمل كل هذه المنظمات بتقديم جهود كبيرة في مجال حماية حقوق الإنسان.

منظمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر International committee of the Red Cross (ICRC) منظمة إنسانية ترجع نشأتها إلى الكتابات التي نادى بها هنري دونان Henry Donnane الذي قام بزيارة ميدان معركة سولفرينو سنة 1859في مقاطعة لامبارديا التي كانت بين الجيش النمساوي والفرنسي وانتهت بهزيمة الجيش النمساوي، حيث خلفت عدد كبير من الجرحى الذين تركوا دون عناية، وعلى هذا الأساس عمل هنري على تكريس جهده في البحث عن حلول عملية وقانونية من شأنها تحسين حال ضحايا الحرب.[1]

وبهذا تكونت فكرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر و قام دونان في ميدان المعركة بتنظيم أعمال الاغاثة بإستخدام الوسائل المحلية المتاحة، وفكرة هنري دونان في تقديم الخدمات الطبية للجيوش عن طريق إعداد " أفراد إغاثة متطوعين"، ومن خلال هذا انظم إليه أربعة من مواطني جنيف وقاموا بتكوين اللجنة الدولية لإغاثة الجنود والجرحى Soldiers

[1]- عبد الله ذنون الصواف، مرجع سبق ذكره، ص86.

Relief of Wounded International Committee For التي تغيرها اسمها فيما بعد وأصبحت تعرف باسمها الحالي اللجنة الدولية لصليب الأحمر.[1]

تعد اللجنة الدولية لصليب الأحمر منظمة إنسانية تعود نشاءتها إلى سنة 1963 وهي محايدة ومستقلة على المستوى السياسي والإيدلوجية وتقوم بدور الوسيط المحايد في حالات النزاعات المسلحة وذلك وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني، بحيث تعمل المنظمة بتقديم المساعدة والحماية إلى الضحايا من أسرى الحرب والمعتقلين وكذلك تقوم على إغاثة الضحايا بالمساعدات الطبية وإنشاء المستشفيات ومراكز التأهيل، بالإضافة إلى تدخلها في البحث عن المفقودين وتعمل على توفير الحماية لضحايا الحرب والنزاعات المسلحة والاطلاع على السجون لمعرفة مدى توفر الشروط الإنسانية، بالإضافة أنها تعمل على تقديم المساعدات في أوقات السلم وأثناء حدوث الكوارث من خلال المساعدات ومختلف النشاطات الإنسانية.[2]

بالإضافة إلى دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مجال تطبيق القانون الدولي الإنساني عبر آليات عدة لضمان التزام الدول بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان وتساهم في التخفيف من الآلام الإنسانية الناشئة عن النزاعات المسلحة وتعمل على الكشف عن التعذيب وغيره من اصناف المعاملة القاسية وغير الإنسانية، كما تقوم بدور العون وجهود الإغاثة الإنسانية في أوقات الطوارئ وعند حدوث الكوارث الطبيعية والبيئية، وتقوم بمهام الحماية القانونية والمساعدات المادية للأسرى والسجناء وتتبع أخبار المفقودين في البلاد، وبتزايد عدد الهيئات والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان تتعاون وتتشارك مع العديد من المنظمات غير الحكومية في مجال أعمال الإغاثة والخدمات الإنسانية.[3]

[1]- طارق عبد المجيد الصرفندي، فرج محمد ابو شمالة، **حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**،(عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2015)،ص 97.

[2]- محمد مدحت غسان، **الحماية الدولية لحقوق الإنسان**،(عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013)، ص 145.

[3]- محمد جاسم محمد الحماوي، مرجع سبق ذكره، ص158.

ساهمت اللجنة منذ ميلادها في تقنين وتطوير قواعد القانون الدولي الإنساني، وقد كانت بداية اضطلاعها بعملها أول إتفاقية صدرت عنها وهي الإتفاقية الخاصة بالحماية الدولية لجرحي القوات المسلحة في الحروب البرية والتي انعقدت سنة 1864 وتعد بمثابة انطلاق الرسالة الإنسانية شبه التشريعية للجنة الدولية للصليب ونصت المادة الرابعة في النظام الأساسي للجنة الدولية على أن تقوم بمجموعة من الأدوار العامة منها:

1- صون ونشر المبادئ الأساسية للحركة وهي الإنسانية وعدم التحيز والحياد والإستقلالية والطوعية، الوحدة والعالمية.

2- تسعي اللجنة نحو انقاذ القانون الدولي الانساني وتوفير الحماية والمساعدة لضحايا النزاعات المسلحة والإضطلاع بالمهام الموكلة اليها بموجب إتفاقيات جنيف.

3- دور اللجنة في دعم القدرات الوطنية، فقد أكدت في مؤتمرها السادس والعشرون خلال سنة 1995 بمدنية جنيف على تقديم المساعدة في الشؤن الإنسانية والإنمائية وحماية المستضعفين، كما تشجيع كل دولة في إنشاء جمعية وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

4- دور اللجنة في دعم القدرات الإقليمية بهدف دعم قدرات الاتحادات الإقليمية للقارات وهذا من خلال المساعدة للاجئين والنازحين.[1]

كما عملت اللجنة على إقامة نوع من الربط بين حقوق الإنسان والقانون الذي يحكم النزاعات المسلحة، حيث يرجع لها الفضل في وضع إتفاقيات جنيف الأربعة الخاصة بحماية ضحايا الحرب وشاركت اللجنة في مجال حقوق الإنسان ورعايته في مجموعة من المؤتمرات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومن هذه المؤتمرات نجد مؤتمر إسطنبول بتركيا

[1]- خالد مصطفي فهمى، **القانون الدولي الإنساني الأسس والمفاهيم وحماية الضحايا**،(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011)،ص 134.

عام 1969 وتضمن إقرار السلام والحرية بمعني حق الإنسان في العيش بسلام دائموتمتعه بحياة كريمة تحترم فيه حقوقه وحرياته الأساسية.[1]

بالإضافة إلى دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المساعدات التي تقدمها أثناء نشوب النزاع، حيث تهدف أنشطتها في فتح المجال للتأهيل في المراحل اللاحقة للنزاع وهي ما يسمى بالمساعدات غير الاستعجالية مما يساعد الأهالي على إستعادة إكتفائهم الذاتي على نحو دائم.[2]

من المنظمات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان منظمة العفو الدولية Amnestyinternational Organization وهي المنظمة الفاعلة في مجال الدفاع عن حقوق الانسان تأسست في لندن سنة1961 بناء على مبادرة من طرف المحامي البريطاني بيتر بننسونPeter Benenson حيث تأثر المحامي نتيجة سجن المواطنين البرتغاليين، ومن ثمة نشر مقالة بعنوان" السجناء المنسيون" في صحيفة الأوبزيرفر The observer ونظرا لقوة تأثيرها تحولت إلى ما يسمي" مناشدة من أجل العفو"Appeal for Ammesty ولقت تايد من طرف مجموعة من الدول (بلجيكا، المانيا وفرنسا، إيرلندا وسويسرا، بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية) من أجل تكوين حركة دولية تهدف إلى الدفاع عن الحرية وبذلك تكونت منظمة العفو الدولية.[3]

[1]- هاني سليمان الطعيمات، **حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**،(عمان: دار الشروق، 2000)، ص 408.

[2]- نادية أحمد عمراني، **النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق**،(الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2014)، ص222.

[3] - Kerstin Martens,**NGOs and theUnited Nations Institutionalization**, **Professionalization andAdaptation**, (Houndmills, Basingstoke, Hampshire RG21 6XS and175 Fifth Avenue: New York,2005),p .135.

تعتبر منظمة العفو الدولية مستقلة غير منحازة وهي لا تؤيد أو تعارض أي حكومة أو نظام سياسي، فهي تقوم بحماية حقوق الإنسان بغض النظر عن معتقدات الضحايا وإيديولوجيات الحكومات، وهي حركة عالمية مستقلة تناضل من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان.[1]

تعتمد منظمة العفو الدولية على مجموعة من الحملات العاملة على ضرورة إحترام حقوق الإنسان مثل حملة أوقفوا التعذيب Called Stop Torture وحملة مراقبة الأسلحة Control Arms، وحملة وقف العنف ضد المرأة Stop Violence Against woman، وحملة ضد تجنيد الأطفال وحملة العدالة الدولية وعقوبة الإعدام nalty International Justice and the Death، وهذا ما ساعد المنظمة على أن تفرض لنفسها مكان هام في مجال الدفاع وحماية حقوق الإنسان.[2]

تقوم منظمة العفو الدولية في علاقة مع الجهات الوطنية المختلفة الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومن المهام التي تعتمد عليها منها:

1- التقارير السنوية التي تتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في دول العالم وتخضع للمتابعة والتحقيق الدوري من أجل متابعة التطورات الحاصلة في الدولة بهدف تقصي الحقائق في مجال المحاكمات وأوضاع السجن.

2- النشاط في إطار العمل الميداني عن طريق قيام وفودها بزيارة ميدانية ضمن أقسامها الاقليمية الموزعة على مناطق العالم.

[1]- طارق عبد المجيد الصرفندي، فرج محمد ابو شمالة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2]- موريس إيلي معربس،"دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر من خلال القانون الدولي الإنساني"، مجلة الجنان لحقوق الإنسان، العدد الثاني، 2011،ص90.

3- تقوم بعملية التحري من خلال المعلومات والرسائل التي تتلاقها من أجل التعاون والتضامن والتعريف بالقضية عن طريق حملات عالمية من أجل الإشعار بقضية معينة.[1]

كما نشر منظمة العفو الدولية سنة 1973 تقريرها الأول عن التعذيب وتضمن ممارسات التعذيب في ما لا يقل عن ستين دولة بما في ذلك الجزائر من قبل القوات المسلحة الفرنسية من سنة 1954إلى سنة 1962، واليونان خلال المجلس العسكري من سنة 1967إلى سنة 1974، والمستعمرات البرتغالية في أفريقيا، و عقدت منظمة العفو الدولية مؤتمر في باريس بشأن إلغاء التعذيب وأوصى المؤتمر بوضع قواعد أخلاقية وسلوكيات لجميع أولئك الذين قد تستخدم مهاراتهم المهنية في خدمة التعذيب، وشاركت منظمة العفو الدولية في الإتفاقية الدولية لإلغاء التعذيب وغيرها من المعاملة القاسية واللاإنسانية.[2]

بالإضافة لمنظمة هيومن رايتس ووتش Humman Rights من المنظمات المعروفة بدور مهم في مراقبة حقوق الإنسان حيث بدأت نشاطها سنة 1978بإنشاء قسم أوروبا وآسيا الوسطى الذي كان يعرف بإسم منظمة هلسنكي لمراقبة حقوق الإنسان، ثم إنتقلت إلى إفريقيا والأمريكيتين وآسيا والشرق الأوسط، وتشمل المنظمة أقسام تتعلق بنقل الأسلحة وحقوق الطفل وحقوق المرأة والعدالة الدولية، وهي منظمة دولية غير حكومية مستقلة تدعمها مساهمات الأفراد والمؤسسات الخاصة في شتى أنحاء العالم ولا تقبل المنظمة أي أموال من الحكومات، وتتطلع المنظمة إلى كسب تأييد الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي بأسره من أجل تعزيز الحقوق الإنسانية للبشر كافة وإعلاء شانها، وتعتبر السباقة

[1]- نعيمة عميمر، **الوافي في حقوق الإنسان**،(القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2009)، ص 395.

[2]-Peter R. Baehr, **Non-Governmental Human Rights Organizations in International Relations**,(Utrecht University: The Netherlands,2009),p.65.

في فضح انتهاكات حقوق الإنسان بما تنشره من معلومات موثوقة في أونها، وتقوم بتوثيق أعمال القتل والإختفاء والتعذيب والسجن التعسفي وغيرها من الإنتهاكات التي تمس الحقوق الإنسانية.[1]

تعمل منظمة هيومن رايتس ووتش على احقاق القضايا المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مستخدمة في ذلك الفن والتكنولوجيا على الإبتكار، وإنشار وتطوير استراتيجيات جديدة لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان في جميع انحاء العالم، وتعاونها مع منظمة حقوق الإنسان بلاحدود Human Rights Without Frontiers بهدف الرصد والبحث والتحليل في مجال حقوق الإنسان، كما تدعم هذه المنظمة الديمقراطية واحترام القوانين على المستوى الوطني والدولي.

بالإضافة إلى العديد من المنظمات الناشطة على مختلف المستويات والتي تهتم بقضايا حقوق الإنسان وتقصي كل الحقائق عن انتهاكات حقوق الإنسان على المستوى العالمي بالإعتماد على طرق عمل متنوعة منها إرسال موفديها وخبرائها لتقصي الحقائق والتحدث مع الضحايا، وحضور المحاكمات ومقابلة المسؤولين ونشطاء حقوق الإنسان في البلد المعني، كما تقوم بجمع المعلومات التي تثبتها وسائل الإعلام في مختلف أرجاء العالم.[2]

وعليه تزايد نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها الإنساني في رصد انتهاكات حقوق الإنسان كارتكاب المجازر وحالات الإختفاء القسري، فأصدرت العديد من التقارير ونجد تقرير منظمة العفو الدولية الصادر سنة 2012 حول انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا وتعددت مظاهر الانتهاكات منها قمع المتظاهرين للمسلمين واستخدام القوة المفرطة المميتة، الانتهاكات المتعلقة بالسجناء والمعتقلين داخل السجون كالتعذيب القاسي، كما

[1]- سهيل حسين الفتلاوي، **حقوق الإنسان**، (عمان: دار الثقافة، 2010)، ص 340.

[2]- ناجي عمارة، لموشي طلال، " مأسسة حقوق الإنسان من منظور المنظمات الدولية غير الحكومية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثامن، 2016،ص17.

أوفدت المنظمات الدولية غير الحكومية مجموعة من بعثاتها إلى دول التي عرفت حراك عربي لرصد حالة حقوق الإنسان وتعتمد على استراتيجية الضغط على الأطراف المنتهكة لحقوق الإنسان من أجل تحريك الرأي العام الدولي.[1]

المطلب الثاني: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في التنمية والأمن الإنساني

إن العلاقة بين الحق في التنمية والحق في الأمن هي علاقة جدلية تكاملية حيث دخل الحق في التنمية أعمال لجنة حقوق الإنسان وتم نقل فكرة إعتبار التنمية مسألة وطنية إلى دولية وبهذا النص القانوني يكون الحق في التنمية قد إنتقل من مستوى التصورات والسياسات إلى مستوى الحقوق الإنسانية والتي تتضمن إعمال الحق في التنمية على الصعيد الوطني وضمان تكافؤ الفرص للجميع وإمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والعمل والتوزيع العادل للدخل، وتشجيع المشاركة الشعبية في التنمية والقضاء على الإنتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان وإزالة العقبات التي تعترض سبل التنمية.[2]

في نفس السياق عبرت الأمم المتحدة في تقاريرها السنوية عن العلاقة بين التنمية والسلام وهذا بإعتبار التنمية كحق من حقوق الإنسان وهي حاجة إنسانية أساسية تنتمي للجيل الثاني من الحقوق، بحيث ربط العهد الدولي الثاني لحقوق الإنسان بين تقدم حقوق الإنسان وسياسات الحكومات لتعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية مؤكدا على ضرورة إعتماد وتنفيذ برامج التنمية لضمان تمتع الإنسان بحقوقه، كما إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1986" إعلان الحق في التنمية" مؤكد في المادة الأولى على أنه حق لصيق بالإنسان.[3]

---

[1]- مصطفي بلعور، شنين مصعب، "إشكالية عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في دول الحراك العربي"، دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، 2016، ص404.

[2]- مبروك غضبان،" الحق في التنمية والحق في الأمن: مقاربة مقارناتية تطبيقية"، مجلة العلوم القانونية، العدد الثالث، 2011، ص 12.

[3]- فريدة حموم،" تأثير العولمة في بلورة قيم التنمية الإنسانية المستدامة،" مجلة المفكر، العدد السابع، 2011،ص261.

ومن ناحية أخرى تأكيدها على أن مبدأ السلم والأمن الدوليين يشكلان عنصرين أساسين لإعمال الحق في التنمية، ومن هذا المنطلق زاد الإعتراف بدور المنظمات الدولية غير الحكومية في التنمية بإعتبارها أداة للتغير الإجتماعي حيث عملت من خلال حركتها لمناهضة العبودية، وكذا مراقبة برامج العدالة الصحة والتعليم وتهتم بقضايا الدخل كما تعمل على الإهتمام بقضية الفئات المهمشة وبالخصوص كل من الأطفال والنساء.[1]

دور المنظمات الدولية غير الحكومية في المشاركة في برامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لتنمية العالمية، حيث للمنظمات الدولية غير الحكومية دور في تقديم الخدمات الصحية والعمل على تحسين الخدمات لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وغيرها من الخدمات الإنمائية التنموية التي تساهم في تحقيق التنمية في بعدها الإجتماعي، ويرتبط دور المنظمات الدولية غير الحكومية بمجال الإغاثة والعمل في حالات الطوارئ من أجل التنمية من خلال توزيع الموارد على المحتاجين في شكل سلع وخدمات والمساعدات التطوعية، وشكل لإعادة التأهيل الجسر بين الإغاثة والتنمية.[2]

بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن برنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP توصي بضرورة تعزيز مسار التنمية الإنسانية، ففي تقرير التنمية البشرية لسنة 2005 تحت عنوان" المعونة والتجارة والأمن في عالم متغير" يؤكد على ضرورة توسيع خيارات الناس والعيش حياة صحية ومديدة، والحق في الحصول على مستوى عيش لائق، والحق في اكتساب المعرفة والتعليم وتحقيق الأمن الإنساني وحماية اللاجئين وتمكين المرأة.[3]

[1] - Patrick Kilby,**NGOs in India The challenges of women's empowerment and accountability**,(New York : publications Universitaires press ,2011),p. 10.

[2] - Jennifer M. Brinkerhoff, Stephen C.Smith, and Hildy Teegen, **NGOs and the Millennium Development Goals Citizen Action to Reduce Poverty,(** London: Routlede, 2007), p.11.

[3]- عبد العظيم بن صغير،" الأمن الإنساني والحرب على البئية" مجلة المفكر، العدد الخامس، 2013، ص91.

كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم سنة 2017 بعنوان " الحوكمة والقانون" يشير فيها للمبادئ لتوجيه الإصلاح وتغيير لتحقيق التنمية المصنفة لما بعد النزاع حيث تواجه الدول الخارجة من النزاع عدة تحديات أمام تحقيق التنمية، ويعتبر رفع النمو الاقتصادي والاجتماعي أهم تحد تواجهه الدول الخارجة من النزاع، مما يتطلب توفير بيئية تساعد على الإهتمام بتحقيق درجة من العدالة في توزيع الفرص بين فئات المجتمع ويقتضي الإلتزام بالسياسات في مجال تحقيق التنمية المصنفة لتسخير عائدات نزع السلاح أو الحد منه في خدمة التنمية عن طريق الإلتزام الكامل بالإتفاقيات الدولية نظرا لندرة موارد التنمية وقلة التمويل خلال مرحلة مابعد النزاع.[1]

في محاولة لإدماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية من خلال إتخاذ الفرد كوحدة تحليل مركزية لأي سياسية أمنية، وما زاد من تعميق هذا الإتجاه التقارير الصادرة عن اللجان المستقلة المعنية بدراسات الأمن والتنمية ومنها نادي روما الذي أصدر في سبعينيات القرن الماضي مجموعة من التقارير بعنوان" الإشكالية العالمية" أقرت أن كل فرد في العالم يواجه مجموعة الضغوط والمشاكل التي تتطلب حل، وهذا نظرا للتأثير المتزايد لتلك المشاكل على كافة جوانب حياة الأفراد، وهذا بهدف تحسين الخيارات المتاحة أمام الأفراد.[2]

يعد الأمن الإنساني من المفاهيم التي برزت في فترة مابعد الحرب الباردة حيث تم الإنتقال من المفهوم التقليدي للأمن والذي تم ربطه بالأساس بالقوة العسكرية للدولة، إلى طرح المفهوم الحديث للأمن وتعين الفرد بدل من الدولة كموضوع مرجعي للأمن Referent Object وما يطلق عليه بالأمن الإنساني أنسنة الأمن Humanitarization كمصطلح جديد في شبكة العلاقات الدولية.[3]

[1]- دليلة مباركي، مصطفي زغيشي،" إعمال الحق في التنمية لإحلال السلام في مجتمعات مابعد الصراع"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثاني عشر، 2018، ص105.

[2]- حراية الصادق، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثامن، 2014، ص27.

[3]- صفية إدري، مرجع سبق ذكره، ص151.

مفهوم الأمن الإنساني Human Security هو من المفاهيم الأمنية التي برزت في فترة مابعد الحرب الباردة، في محاولة لإدمج الشق أو البعد الفردي ضمن مفهوم الأمن، وذلك بالتركيز على تحقيق أمن الأفراد داخل وعبر الحدود بدلا من التركيز على أمن الحدود ذاته، وهو ما جاء انعكاسا لمجموعة كبيرة من التحولات التي شهدتها البيئة الدولية في فترة مابعد الحرب الباردة التي كشفت عن عمق وخطورة مصادر تهديد أمن الأفراد وعدم ملائمة الإقتراب التقليدي للأمن، وهذا ماطرحه المفكر بلاتزW.E .Blatz في كتابه بعنوان" الأمن الإنساني: بعض التأملات" Human Security :Some Reflections وأكد أن الدولة الأمنة لا تعني بالضرورة أمن الأفراد. [1]

ويعبر مفهوم الأمن الإنساني عن خروج جوهري في تحليل أمني للعلاقات الدولية الذي يعتبر الدولة كمرجع اساسي للأمن، غير أنه بدلاً من ذلك تم إعطاء البشر وعلاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية المعقدة الأولوية، وتضمن موضوع الأمن الإنساني القدرة على حماية الناس بالإضافة إلى حماية الدول، ويشير وزير الخارجية الكندي لويد أكسورثي Lloyd Axworthy أن الإحتياجات البشرية لها أهمية قصوى بدلاً من إحتياجات الدولة، خاصة مع تحول في طبيعة النزاعات ما بعد نهاية الحرب الباردة من نزاع بين الدول إلى نزاعات داخلية، وهذا ما سبب حرمان الفئات الأقل ضعف بالدرجة الأولي الأطفال والنساء، وهذا ما عبر عنه لويد Lloyd أن الامن الإنساني يضمن الأمن ضد الحرمان الاقتصادي ونوعية حياة مقبولة وضمان حقوق الإنسان الأساسية. [2]

[1]– خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**،(جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض، 2009)، ص21.

[2] - Caroline Thomas, **Global Governance, Development and Human Security The Challenge of Poverty and Inequality**,(London: the British Library,2000),p.13.

وظهر مفهوم الأمن الإنساني إستجابة للحاجة إلى مواجهة التغيرات الكبيرة في العلاقات الدولية وكنتيجة لمواجهة التهديدات الجديدة منها الإرهاب، الهجرة والتهجير إقصاء الجماعات، إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز(HIV/AID) والمخدرات، والمتاجرة بالبشر كل هذه التهديدات تؤكد أن العالم بحاجة إلى إطار جديد من التعاون الدولي للتعاطي مع هذا النوع من التهديدات.[1]

صدر أول تعريف للأمن الإنساني في تقرير الأمم المتحدة الإنمائيPNUD سنة 1994 والذي يقصد به التحرر من الحاجة Freedom from Fear والتحرر من الخوف Freedom from want فالأمن الإنساني ليس أمنا متعلق بالأسلحة بل تحقيق أمن الأفراد من الحاجة ومن الخوف والعيش حياة كريمة.[2]

فرضت التهديدات الأمنية الجديدة ضرورية معالجتها وفق جهود مشركة تدرج من شبكة متعددة الأطراف بين الفواعل الدولية والفواعل غير الدولاتية والتي على رأسها المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال النشاطات المتعددة منها أنشطة موجهة إلى " الرعاية والرفاه" Care and welfare والتي تهتم بالفئات المحرومة أو المهمشة، وأنشطة مواجهة إلى "التغيير والتنمية" Change and development المواجهة إلى الإهتمام بالفئات المحرومة، وغيرها من الأنشطة مما يطلق عليها متعدد الوظائف Functional multi.[3]

[1]-Shahrbanou Tajbakhsh and Anuradha M. Chenoy, **Human Security:Concepts and Implications**,(UK:Routledge,2007),p.30.
[2] - Randall D.Germain, Michael Kenny, **The Idea of Global Civil Society Politics and ethics in a globalizing era**,(Simultaneously published in the USA and Canada: New York,2005), p.116.
[3] - Shahrbanou Tajbakhsh, Anuradha M. Chenoy, Op.cit,p.31.

كما أن المبدأ الأساسي للأمن الإنساني هو معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن بما في ذلك انتهاك حقوق الإنسان والعنف القائم على نوع الجنس، وجميع أشكال عدم المساواة والظلم والفقر المرض والجريمة المنظمة والاتجار الجنسي، الفساد وتدهور البيئة والإرهاب، والعمل على تحقيق التمكين لزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بما هو ضروري لسلامتهم وأمنهم وتحقيق إحتياجات الفرد وحفظ الكرامة الإنسانية، بالإضافة إلى ذلك فإن الأمن الإنساني يعني مسؤولية إنسانية عالمية تعمل على رفاهية الإنسان وإعتراف بإنسانيتنا المشتركة وأهمية إستعادة كرامة الإنسان بإعتبارها من ترتيبات بناء السلام.[1]

عرفت النزاعات الداخلية العنيفة في إفريقيا وأجزاء أخرى من العالم النامي التي تزامنت مع نهاية الحرب الباردة، هذا ما أدي إلى تدخل الفواعل الدولية بهدف منع النزاعات من خلال تدخل الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد التي كانت تهدف إلى منع العودة إلى النزاع وتعزيز السلام الدائم في حالات كل من ناميبيا وكمبوديا موزمبيق البوسنة والهرسك، السلفادور هايتي وجمهورية أفريقيا الوسطى، سيراليون وتيمور الشرقية وقد كان نهج الأمم المتحدة التقليدي لحفظ السلام يسعى في المقام الأول إلى تقليل النزاع بين الدول من خلال مراقبة وقف إطلاق النار بين الدول المعادية، فإنه لا يمكن أن يضاهي جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في فترة ما بعد الحرب الباردة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بما في ذلك تعزيز التنمية، حيث أصبح التخلف يرتبط بشكل متزايد بالنزاع العنيف وانعدام الأمن في البلدان المنخفضة الدخل، وقد ارتبط في وقت لاحق بالأمن والإرهاب، ولاسيما في ما يسمى بالولايات المنهارة والفاشلة والضعيفة وينبغي النظر إلى تطوير مفهوم بناء الدولة من حيث تحقيق التنمية والحفاظ على الأمن.[2]

[1] -Elisabeth Porter, **Peacebuilding Women in international perspective**,(British Library: Routledge,2007),p.35.

[2] - Patrick Tom, **Liberal Peace and Post-Conflict Peacebuilding in Africa**,(St Andrews: United Kingdom,2017),p.40.

المطلب الثالث: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية حقوق المرأة والطفل وإعادة دمج المسلحين وحقوق اللاجئين

تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على تقديم المساعدات والعمل الإغاثي الإنساني بهدف تخفيف المعاناة الإنسانية التي تمس بالأخص الفئات الضعيفة النساء والأطفال أثناء النزاعات، حيث تتميز المنظمات الدولية غير الحكومية بالمشاركة الفاعلة خصوصا تلك التي تتمتع بالصفة الإستشارية والتي لها تأثير كبير في إتخاذ القرار والمشاركة لحماية حقوق المرأة والطفل من العنف.

تكون المرأة في المجتمعات المتفككة عريضة للعنف والسلوكيات التعسفية، ولهذا السبب تكون أقل تمتعا بالحقوق والحريات المتعرف بها للإنسان، كما أنها تكون أقل قدرة وحظا على إختيار مصيرها وتحديد نمط حياتها، ولهذا تم وضع مجموعة من القوانين تمنع على الدول السلوك العنيف ضد المرأة، وقد تمخضت عن المؤتمرات المختلفة الخاصة بالمرأة إعلان بكين فكرة حماية المرأة من العنف، كما أصدرت لجنة القضاء على التميز ضد المرأة توصيتين الأولى خلال سنة 1989 بشأن حماية المرأة من كافة أشكال العنف الجنسي والإيذاء والتحرش، والثانية الصادرة سنة 1992 بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.[1]

كما يقتضي توفير الأمن للمرأة للإقرار بالتهديدات الخاصة التي تواجهها في أعقاب النزاع وهذا من خلال محاولة القضاء على العنف الجنسي وإعادة إدماج المرأة في المؤسسات وتوفير فوائد السلام كخدمات التعليم والصحة

[1]- محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، **القانون الدولي لحقوق الإنسان الحقوق المحمية**،(عمان: دار الثقافة، 2009)، ص 513.

والمأوي، بحيث تعتبر مشاركة المرأة في بناء السلام شريك بالغ الأهمية في دعم الركائز الثلاثة للسلام الدائم والمستدام وهي الإنتعاش الإقتصادي، والتماسك الإجتماعي والشرعية السياسية.[1]

يعتبر الدفاع عن حقوق المرأة قضية حقوقية من حقوق الإنسان، حيث حظيت حقوق المرأة بقدر كبير من الاهتمام في المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا سنة 1993، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر فيينا اعترفت الدول بأن حقوق المرأة غير قابلة للتصرف ومتكاملة، و جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية، و أنشئت الحركة الدولية لرصد حقوق المرأة (IWRAW) خلال منتدى المنظمات غير الحكومية في مؤتمر نيروبي للمرأة، كما قامت منظمة العفو الدولية سنة 2004 بحملة حول العنف ضد المرأة وسهرت على تنفيذ مجموعة من المعايير منها تنفيذ القوانين القائمة التي تضمن الوصول إلى العدالة والخدمات للنساء اللواتي يتعرضن للعنف بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، سن قوانين جديدة من شأنها الدفاع عن حقوق المرأة.[2]

كما يؤكد منظري تحليل الجندر على أنه في فترة ما بعد النزاع أن إعمال بناء السلام للنساء ضروري للمساعدة في منع الحرب وإنهاء النزاع المسلح وإعادة بناء المجتمعات وتعتبر تحليلاتهم مفيدة في تطوير رؤى جديدة حول كيف يمكن تفسير بناء السلام بشكل واضح من قبل النساء والمنظمات النسائية، والتأكيد على أن النساء يجب أن ينتقلوا من دور الضحية والفئات الأكثر ضعف في المجتمع ليصبحوا فاعلين في إعادة بناء مجتمعات ما بعد النزاع على مستوى المنظمات غير الحكومية وعلى مستوى القاعدة الشعبية، وأصبحت مشاركة المرأة المتزايدة في بناء السلام في الساحات العالمية من خلال مشاركتهن في المنتديات العامة ومفاوضات إنهاء الحرب، واتفاقات السلام وعمليات إعادة البناء

[1]- تقرير الجمعية العامة ومجلس الأمن، مشاركة المرأة في بناء السلام، الدورة الخامسة والستون، 2010، ص7 .

[2] - Peter R. Baehr,Op.cit,p.71.

المجتمعية في مرحلة ما بعد النزاع، وقد كان مبادرات مجموعات بناء السلام النسائية في ما بعد النزاع في البوسنة نتيجة لما تعرضت من التهجير القسري والتعذيب والاغتصاب وأثارها النفسية الاجتماعية.[1]

أما حقوق الطفل نجد دور منظمة غير حكومية تعرف ب "الاتحاد الدولي لإنقاذ الطفولة"، التي صاغت الإعلان الأول لحقوق الطفل وأنشأت فريق عمل لصياغة اتفاقية بشأن حقوق الطفل وشاركت منظمات غير حكومية في اجتماعات الفريق العامل كمراقبين، ونشأت حوالي 30 منظمة غير حكومية المعنية باتفاقية حقوق الطفل وقد وضعت مجموعة المنظمات غير الحكومية جدولاً لاجتماعاتها السنوية، وتعاونت المنظمات غير الحكومية في صياغة بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وأشارت منظمة كويكر للسلم والخدمة غير الحكومية أمام لجنة حقوق الطفل إلى أن المنظمة دعت إلى تحسين القواعد القائمة ولتطوير القواعد المتعلقة بالجنود الأطفال ووضعت المنظمة غير الحكومية توصيات للجنة كما فعل ممثلو المنظمات غير الحكومية الأخرى نوقشت مسألة البروتوكول الاختياري.[2]

بالإضافي إلى دور منظمة أكبات الدولية في صياغة البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وهي منظمة دولية غير حكومية تهتم بقضايا الإتجار ولها دور في دعم وصياغة البروتوكول الإختياري المتعلق ببيع الأطفال وكانت جهودها تهدف إلى حماية حقوق الأطفال ميدانيا ومكافحة الإستغلال الجنسي للأطفال والدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي لمكافحة الإستغلال الجنسي والتجاري للأطفال، حيث تمكنت من عقد المؤتمر الأول سنة 1996 والمؤتمر العالمي الثاني سنة 2001 الذي قدمت فيه الحكومات تقاريرها حول التقدم المحرز على استغلال الأطفال الجنسي والتجاري، أما المؤتمر

[1] - Ho-Won Jeong, **Approaches to Peace building**,(George Mason University Fairfax: USA,2002),p.125.
[2] - Peter R. Baehr,op.cit,p.73.

العالمي الثالث سنة 2008 حيث ساهمت هذه المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية في الإعداد لنصوص لهذه المؤتمرات.[1]

كما تؤدي منظمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر مهامها الإنسانية لصالح الأطفال بصفة خاصة في ظل النزاعات الأهلية والإضطرابات الداخلية في إطار دورها الإنساني ومجهوداتها لتخفيف ومنع المعاناة البشرية، حيث تقوم اللجنة بإعطاء العناية الأولية للأطفال بتوفير الأغذية والملابس والمساعدات الطبية، تولي اللجنة الدولية أهمية خاصة لصون وحدة العائلة وإعادة الأطفال المفقودين إلى أهلهم خاصة في ظل النزاعات، كذلك من الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها اللجنة الدولية الزيارات التي تقوم بها إلى الأشخاص المحرومين من حريتهم ومعسكرات اسرى النزاع ويتعرض الأطفال للإعتقال وهنا تقوم اللجنة بزيارة هؤلاء الأطفال وتعمل على ضمان إحترام القواعد التي تخول للأطفال حماية خاصة وتؤكد على ضرورة مراعاة قدرتهم المحدودة بحكم سنهم.[2]

وكجزء من نشاط بناء السلام في الدول الخارجة من النزاع، فإن نزع السلاح وإعادة دمج المقاتلين المسلحين سواء من القوات المسلحة الحكومية أو غير الحكومية يمكن أن يساعد في إيجاد جو من الثقة والأمن الضروريين لبدء أنشطة العودة إلى الحياة وتتم هذه العملية بعد إنتهاء النزاع ووقف إطلاق النار، نتيجة إنعدام الثقة بين الأطراف المتنازعة لابد من وجود طرف ثالث كطرف محايد يعمل على نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.[3]

[1]- بدر شنوف ،" دور المنظمات غير الحكومية في إرساء قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد12، 2016، ص90.

[2]- فضيل عبد الله طلافحة، **حماية الأطفال في القانون الدولي الإنساني**، (دار الثقافة لنشر والتوزيع: عمان، 2001)، ص194.

[3]- مختاري نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 82.

وتعتبر عملية نزع السلاح وإعادة دمج المقاتلين برامج تطبيق على الصعيد الوطني بهدف إعادة إدماج الفئات المسلحة التي كانت طرفا في النزاع في المجتمع وإعادة دمجهم بعيدا عن صفتهم كمقاتلين سابقين، وهذا حتي لا يتحول هؤلاء إلى حد تشكيل معارضة مسلحة تهدد ما تم إنجازه من استقرار، بالإضافة إلى تنظيم القوات المسلحة الوطنية والشرطة الوطنية وبتشكيل يتناسب والمرحلة الجديدة التي يقبل عليها المجتمع، ونزع الألغام وإصلاح القطاعات الأمنية.[1]

حيث تتضمن عملية إعادة دمج التنظيمات المسلحة من خلال تبني فكرة مقاربة نزع التسلح والتسريح وإعادة الدمج armament Demobilization and Re integration Dis كمدخل أساسي في صياغة مجتمعات ما بعد النزاعات وتتضمن عملية الدمج نموذجين:

1- النموذج الأول: الدمج المدني للمسلحين: حيث تستهدف نزع سلاح التنظيمات وتفكيك بنيتها التنظيمية وإعادة دمج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية، وتتضمن مسارات منها ترسيخ الأمن والاستقرار، بناء وتطوير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، إيجاد فرصة عمل مناسبة للمقاتلين السابقين، وتكشف التجارب الدولية عن تبني نموذج الدمج المدني وذلك ما شهدته السلفادور بعد توقيع اتفاقية للمصالحة الوطنية بين الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي خلال سنة 1992.

2-النموذج الثاني الدمج العسكري للمسلحين: حيث يكتسب اهمية متزايدة في حالة الدول التي شهدت تفككا لجيوشها الوطنية نتيجة لصراعات داخلية، وقد تم تطبيقه في عدد من الدول التي شهدت نزاعات داخلية مثل جنوب إفريقيا وأنجولا، بوروندي وموزنبيق، السودان من خلال توقيع اتفاق السلام سنة 2005.[2]

[1]- حولة محي الدين يوسف، "دور الأمم في بناء السلام"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد الثالث،2011، ص498.

[2]- محمد بسيوني عبد الحليم، "إدماج المسلحين بين النموذجين المدني والعسكري"، ملحق إتجاهات نظرية مجلة السياسة الدولية، العدد 206، 2016، ص19.

كما تتبني سياسة بناء الثقة كشرط أساسي لبناء القدرات وهذا نتيجة ما تخلفه النزاعات من صدمات وحالات معنوية سيئة وانهيار الروابط الاجتماعية، هذا ما يتطلب إعادة تأسيس الثقة والتعاون والتضامن كأسس للعمل الجماعي، وتتضمن عمليات بناء القدرات في مجتمعات ما بعد النزاع تدخل المنظمات غير الحكومية وذلك بالتركيز على تسخير جميع الإمكانيات وإستخدام الآليات التي من شأنها تطوير وتنمية قدرات المجتمع المحلي، حيث تعمل على تدريب الأفراد من أجل تمكينهم لإنشاء منظمات غير حكومية محلية وتنظيم ورشات ودوريات تدريبية، وخلق مراكز استعلامية لرفع الوعي بين الأفراد.[1]

تنشط العديد من المنظمات غير الحكومية في فترات ما بعد النزاع في مجال بناء القدرات وإعادة بناء الثقة في مرحلة نهاية النزاع مباشرة بتقدم مجموعة واسعة من نشاطات بناء العلاقات بين المجتمع المحلي، وتستخدم التدريب كوسيلة لتحفيز عمل المجتمع المدني المحلى وإيجاد شركاء محليين، وكذا تعزيز عملية التعليم من خلال إرسال المنظمات غير الحكومية أفراد لحضور جلسات تدريبية متتالية، وتوفير مجموعة متنوعة من برامج تدريب المدربين والمستشارين والمتخصصين في مجال تكريس التعاون وبناء علاقات ثقة.[2]

بالإضافة إلى دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مواجهة أزمة اللاجئين، ففي النزاع الرواندي تم إعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاع بعدما وصلت الحكومة التي يسيطر عليها التوتسي إلى السلطة بعد الانتصار العسكري للجبهة الوطنية الرواندية (RPF) سنة1994، حيث عرفت عدد كبير من العائدين واللاجئين وقدرت بحوالي 150,000 لاجئ من التوتسي ولإعادة الانخراط السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتخفف من حدة التوترات والانقسامات

[1] - Renforcer les capacités nationales et locales en matière de gestion du développement durable, Conseil Economique et social, E/C.16/2014, 24 Janvier 2014, p.6.in : 23/04/2014.
http://workspace.unpan.org/sites/Internet/Documents/UNPAN92615.pdf

[2]- أماني قنديلي، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، (مصر: مكتبة الأسرة،2008)،ص 111.

الاجتماعية والاقتصادية المزعزعة للاستقرار داخل المجتمع وهذا لإعادة الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، ومشاركتهم في عمليات إعادة الإعمار وإعادة الهيكلة.[1]

فقد كانت الجهود الإنسانية للمنظمات غير الحكومية لتحديد معايير المساءلة الجماعية في أعقاب الإستجابة الإغاثة الإنسانية للإبادة الجماعية في رواندا سنة 1994 وعملت المنظمات الإنسانية غير الحكومية على توفير الرعاية الطارئة للاجئين المقيمين في المخيمات في البلدان المجاورة من خلال تقديم السلع والخدمات الأساسية لتخفيف المعاناة الإنسانية.[2]

المبحث الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في مجال تقديم الخدمات الإغاثية الإنسانية لبناء السلام عالميا

المطلب الأول: المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في تقديم الخدمات الصحية والغذائية في ترتيبات بناء السلام عالميا

تعرف منظمة أطباء بلاحدود بالمنظمة الدولية غير الحكومية العابرة للحدود وامتلاكها لمصادر القوة الإنسانية بما جعل صوتها لايستهان به في السياسات العالمية بتقديم المساعدات الطبية عبر العالم، ومن هنا ينطلق فهم مصدر قوة منظمة أطباء بلاحدود Doctors Without Borders (MSF) في العمل الإنساني العالمي من نقطة نشأتها سنة 1971 على يد أطباء وصحفيين مهتمين بالعمل الإغاثي في فرنسا، حيث تأثروا بالفظائع الإنسانية التي ارتكبت خلال حرب بيافرا الإنفصالية في نيجيريا، ومن تم تأسست للعمل الإنساني وإنشاء هيئة إنسانية مستقلة تقدم المساعدات لضحايا النزاعات دون حدود أو خضوع للحسابات السياسية، حيث أصبحت توصف بأنها المنظمة الأكثر جرأة وفعالية في مواجهة المخاطر في مناطق العنف المسلح، وتعتبر من بين المنظمات التي تقر بمبدأ الشهادة العلانية

[1] - Michael Pugh and others, **Whose Peace? Critical Perspectives on the Political Economy of Peacebuilding Edited by,**(Great Britain by: London,2008),p.102.

[2] – محمد بسيوني عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص20.

أمام الرأي العام حول أي انتهاكات الحقوق، فضلا عن التصدي لإستخدام الإغاثة الإنسانية من أجل مصالح سياسية.[1]

كما أصبحت منظمة أطباء بلا حدود منظمة إنسانية دولية تقدم مساعدات طبية طارئة للسكان المعرضين للخطر في البلدان التي تكون فيها الهياكل الصحية غير كافية أو حتى غير موجودة، تتعاون منظمة أطباء بلا حدود مع وزير الصحة لتقديم المساعدة، كما تعمل منظمة أطباء بلا حدود في إعادة تأهيل المستشفيات والمستوصفات وفي برامج التطعيم ومشاريع المياه والصرف الصحي، وتعمل منظمة أطباء بلا حدود أيضا في مراكز الرعاية الصحية النائية ومناطق الأحياء الفقيرة وتوفر التدريب للموظفين المحليين كل هذا يتم بهدف إعادة بناء الهياكل الصحية إلى مستويات مقبولة وتقوم بتقديم الخدمات الطبية في أعقاب الحروب والمجاعة أو الكوارث الطبيعية. [2]

تتوخي المنظمة من خلال مبادئها معايير أساسية أثناء تقديم المساعدات في المجال الإنساني منها أولوية الدافع الإنساني والاستقلالية وعدم التحيز لأى من أطراف النزاع عند تقديم المساعدات، وعدم دخول المنظمة الإنسانية في أي جدل سياسي أو عرقي أو ايديولوجي، كما تتبني مبدا الشهادة العلنية حيث اسهمت منظمة أطباء بلاحدود في فضح إنتهاكات حقوقية عديدة في مناطق النزاع سواء للحكومة أو معارضيها وكذلك الأطراف الدولية المتدخلة.[3]

[1]- خالد حنفي على،"دور أطباء بلاحدود في الصراعات.. القوة الأخلاقية وإشكالياتها"، مجلة السياسة الدولية، العدد 207، 2017، ص57.

[2] - Nyla Jo Jones Hubb ard, **Doctors Without BordersIn Ethiopia: Among the Afar**, (Algora Publishing:New York ,2011),p.5.

[3]- بدر شنوف، مرجع سبق ذكره، ص91.

كما ساهمت منظمة أطباء بلاحدود في تقديم المساعدات أثناء المجازر التي ارتكبت في روندا سنة 1994، بالإضافة إلى دور المنظمة في أزمة حكومة السودان عندما نشرت تقارير حول جرائم اغتصاب وعنف جنسي في نزاع درافور سنة 2003 .[1]

بالإضافة إلى دور منظمة منظمة أطباء بلا حدود في التعامل مع الأمراض الطويلة الأمد وتخصصت فيه مما جعلها تعرف بـ "دواء الطوارئ" من خلال إنقاذ ضحايا النزاع وجرحى الحرب، كما نجد دورها في علاج فيروس نقص المناعة البشرية الإيدزHIV/AIDS في دول جنوب شرق أسيا سنة 1990 بإستخدام مضادات الفيروسات والدعوة المكثفة لتعزيز الوصول بأسعار معقولة إلى هذه الأدوية والتي تعتبر ضرورية لعلاج هذا المرض، كما قامت بالتعاون مع شبكة من المنظمات غير الحكومية المحلية لتعامل مع القضايا المرتبطة بالحصول على العقاقير والمضادة للفيروسات وجعلها متاحة للمستشفى والمرضى، كما ساعدت على تهريب كمية صغيرة من هذه الأدوية إلى تايلاند سنة 2000 وعملت ببرنامج العلاج بمضادات الفيروسات، ونشاطها الإنساني الطبي في دول جنوب إفريقيا سنة 1999 لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز من الأم إلى الطفل.[2]

وتدخلت منظمة أطباء بلا حدود في إثيوبيا من خلال المساعدات الإنسانية بتقديم الخدمات الطبية الطارئة للسكان المعرضين للخطر وإعادة تأهيل المستشفيات والمستوصفات وتقديم برامج التطعيم ومشاريع المياه والصرف الصحي، كما تعمل في مراكز الرعاية الصحية عن بعد والمناطق النائية وتوفر التدريب للموظفين المحليين، ويقر بالجهد

[1]- خالد حنفي علي، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2] - Renée C. Fox, **Doctors Without Borders Humanitarian Quests, Impossible Dreams of Médecins Sans Frontières** ,(Johns Hopkins University : Baltimore,2014),p.127.

الذي تبذله في فترة مابعد النزاع أو الكوارث الطبيعية وقد كان لهذه المنظمة دور في تقديم الخدمات الصحية في هايتي بعد الكارثة الطبيعة الزلزال الأخير.[1]

كما نجد دور منظمة أطباء بلاحدود بكل فروعها في العديد من الدول الإفريقية التي تشهد النزاعات من خلال تدخلها في تقديم الخدمات الصحية في مخيمات اللاجئين ومشروع "مخيمات النازحين" من خلال توفير الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية والتدريب على التواصل، وكذا تدخل فرع هذه المنظمة في هولندا في تقديم المساعدات الصحية خاصة في ظل إنتشار مرض الكالازار kala azar وتعمل فرق من أعضاء المنظمة نفسها على توفير الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي وبناء المراحيض والتنظيف وإصلاح الآبار في مخيمات النازحين.[2]

لقد حذرت منظمة أطباء بلا حدود من تفاقم الوضع الصحي الذي يعيشه اللاجئون السوريون في مخيم الزعترى بالأردن وقالت بإنه يزداد سوءا وإن المخيم تجاوز طاقته الإستيعابية وأن النظام الصحي في الأردن يعانى ضغطا كبيرا، وأصبحت الأردن غير قادرة على تلبية إحتياجات اللاجئين وتعرض البنية التحتية والمصادر الطبيعية لضغوط متزايدة مما يشكل تأثير على كافة القطعات كالتعليم واختلال التوزان السكاني ونقص الغذاء والمياه.[3]

تتميز الدول التي شهدت نزاع أو كارثة طبيعية حالة من الفقر والجوع وهذا ما تعمل من خلاله المنظمات الناشطة في مجال تقديم المساعدات الإغاثية كالغذاء والماوي والمياه عبر العديد من الدول سوء في اطارها المحلي أو العالمي وتعتبر منظمة أوكسفام Oxfam البريطانية التي نشأت سنة 1942 أحد هذه المنظمات الإغاثية الإنسانية التي تعود جذورها التاريخية إلى تكوين رابطة Quokersالبريطانية على يد John Fox وأنصاره الذين يريدون تعزيز رؤي

[1] -Hubbard, Nyla Jo Jones, **Doctors without Borders in Ethiopia: Among the Afar**,(New York: the United States,2011),p.5.

[2] - Liesbet Heyse, **Choosing the Lesser Evil Understanding Decision Making in Humanitarian Aid NGOs**,(Twente University: Netherlands,2006),p.75.

[3] – خالد شنيكات، "قدرة الدول المستضيفة على الإستيعاب ودور المجتمع الدولي حالة الأردن"، مجلة السياسة الدولية، العدد 207، 2017،ص101.

الروحانية المسحية التي تهدف إلى تحقيق العدالة والسلام وتأمين حقوق المحرومين والفقراء وحماية المجاعة وتقديم الإغاثة للمحتاجين.[1]

وقد أثرت عولمة الأنظمة الاقتصادية والسياسية في العالم على نشاط منظمة أوكسفام Oxfam في تقويتها وتعاونها الدولي لإحداث تأثير في دورها على القضاء على الفقر والظلم في جميع أنحاء العالم وكهدف من الأهداف الرئيسية للمنظمة وتنشط في كل بلد من البلدان التي تشكلت فيه وجميع أنحاء العالم للتغلب على المعاناة الناجمة عن الفقر والنزاعات والكوارث الطبيعية.[2]

حيث تساهم المنظمة من خلال نشاطها وتدخلها في حالات الطوارئ سواء كانت كارثة طبيعية، أو النزاع المسلح والعمل التنموي طويل الأجل، بحيث تسهر المنظمة على تقديم الإغاثة من خلال توزيع الملابس والمياه النظيفة المأوي والأمن، كما تعمل على إعادة هيكلة السكن والطرق والجسور وإعادة بناء الإقتصاد وتقديم خدمات التعليم وغيرها من المساعدات بهدف حماية المحتاجين أثناء مرحلة الطوارئ.[3]

تعتبر منظمة أوكسفام Oxfam نموذجا للمنظمات الدولية غير الحكومية في مجالات الإغاثة الطارئة في حالات الكوارث والتنمية طويلة الأجل في المجتمعات الفقيرة في جميع أنحاء العالم وتنشط أكثر من 3000 منظمة محلية لمساعدة الأفراد الذين يعيشون حالة الفقر وتأكيد كرامتهم كمواطنين وتتركز جهود منظمة أوكسفام على ثلاثة مجالات منها:

1- برامج التنمية طويلة الأجل تهدف إلى الحد من الفقر ومكافحة الظلم.

[1] - Nick Crowson, Matthew Hilton, James Mckay, **NGOs in Contemporary Britain- Non State Actors in Society and Politics Since1945**,(US is a division of St Martin's Press: New York, 2009),p43.
[2] - Barbara Rugendyke, **NGOs as Advocates for Development in a Globalising World**,(Simultaneously published in the USA and Canada: New York,2007),p.87.
[3] - Rachel Hastie, **disabled children in a society at warA Casebook from Bosnia,(**Oxford U K : Ireland,1997),p.109.

2- تقديم المساعدة للمتضررين من الكوارث الطبيعية أو النزاعات.

3- الدعوة لتنظيم الحملات لرفع الوعي بأسباب الفقر وممارسة الضغط بهدف تغيير السياسات والممارسات الدولية بطرق تضمن حصول الفقراء على الحقوق والفرص والموارد التي يحتاجونها لتحسين حياتهم.[1]

تنشط منظمة أوكسفام Oxfam في إطار شبكة من التعاون فيما بين المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى، فقد تعاونت المنظمة مع منظمة أطباء بلا حدود ومنظمة كير الدولية خلال الأزمات التي عرفتها منطقة البحيرات العظمي من خلال تقديم المساعدات الإنسانية كمأوى والمياه والغذاء والمعدات الطبية وغيرها من الخدمات التي تحتاج إليها الشعوب نتيجة الأثار التي خلفتها الحروب والنزاعات، كما ساهت بالتدخل بتقديم الإغاثة في حالات الطوارئ أثناء كارثة تسونامي في جنوب آسيا سنة2004 وفي إعصار نرجس في بورما سنة2008 بتوفير الرعاية الصحية لكل الفئات المتضررة خاصة الأطفال والنساء وتخفيض أسعار الأدوية وضمان الأمن الغذائي.[2]

كما تعمل منظمة أوكسفام Oxfam في مختلف الحالات التي تتدخل فيها وبالتعاون مع العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية باختلاف نشاطاتها في تقديم خدمات الإغاثة الإنسانية بهدف القضاء على الفقر، وتعتمد على إستراتيجية مكافحة الفقر وتأمين الخدمات في أوقات النزاعات والكوارث الطبيعية بسجلها الطويل من خلال العمل على إيصال كل من الغذاء والمياه والمواد الصحية والمأوى والأمن وغيرها من الخدمات التي تساعد الفئات الأكثر فقرا، كما تعمل المنظمة في بناء برامج مستقبلي لسنة 2019 يعمل على القضاء على الفقر والظلم من خلال ضمان وتأمين الحصول كل الفئات على المساعدة الإنسانية والقضاء على الفقر.[3]

---

[1] - Jeffrey Atkinson And others, **Globalizing Social Justice The Role of Non-Government Organizations in Bringing about Social Change**,(London: Britain,2009),p.53.
[2] - Heather Gautney, **Protest and Organization in the Alternative Globalization Era NGOs, Social Movements, and Political Parties**,(New York: America,2010),p.89.
[3] - the Power of People Against Poverty Oxfam Strategic Plan, 2013-2019,in :13/04/2014.
www. Oxfam. arg.uk.

المطلب الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة نحو تقديم خدمات تنموية بيئية في ترتيبات بناء السلام عالميا

أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية تلعب دور في إثراء العديد من الموضوعات الدولية وعلى رأسها حماية البيئية حيث لم يعد يقتصر العمل البيئي الدولي على الدول والمنظمات الدولية، إنما تنشط المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال العمل على حماية البيئة الإنسانية والمحافظة عليها وتمارس دورها في مجال حماية البيئة يفوق في أهميته الدور الذي تمارسه سائر المنظمات الدولية الحكومية، وهناك عدد كبير من المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالبيئة وهي موزعة بين منظمات وطنية وأخرى إقليمية ومن بين المنظمات الدولية غير الحكومية منظمة السلام الأخضر التي لها القدرة من أجل الدفاع عن القضايا البيئية على المستوى الدولي.[1]

تعتبر منظمة السلام الأخضر Green Peace منظمة عالمية مستقلة تعنى بالشؤون البيئية تأسست سنة1971 في كندا تقوم بتنظيم الحملات والنشاطات التي لها علاقة بالمجال البيئي منها الدفاع عن البحار والمحيطات وحماية الغابات وإيقاف التغيير المناخي، بالإضافة إلى معارضة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، كما تعمل المنظمة على تغيير السياسات الصناعية للحكومات التي تهدد العالم الطبيعي ويستخدم أعضاء المنظمة وسائل الاحتجاج المباشرة غير العنيفة لإيصال رسائلهم في كل مكان يشكل خطرا على البيئة، إذ تعتبر من المنظمات الأكثر نشاطا على مستوى العالم بنشاطها وجهودها في حماية البيئة من التهديد بالإنقراض.[2]

حيث تنشط العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئية والمحافظة عليها من مخاطر التلوث وعرفت نمو في عدد المنظمات الدولية البيئية غير الحكومية وهذا بمشاركتها مع الهيئات الدولية بهدف حماية البيئة من خلال مشاركتها مع برامج الأمم المتحدة للبيئية UNEP، وكذا مشاركتها في الإتحاد العالمي لحفظ البيئةIUCN في

[1]- محمد جاسم محمد الحماوي، مرجع سبق ذكره، ص152.

[2]- عبد الناصر زياد هياجنة، **القانون البيئي النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية**،(الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014)، ص250.

ندوة الأمم المتحدة حول البيئية المنعقد في ستوكهولم سنة 1972حيث تبلور دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الإهتمام بالشؤون البيئية.[1]

دور المنظمات الدولية غير الحكومية في أعمال القواعد الدولية في مجال حماية البيئية وفي نقل المعلومات والبيانات المتعلقة بمدى إحترام الدول للإلتزامات الدولية المترتبة عليها في مجال حماية البيئية، كما تعمل على تغيير منهجية عملها من التركز على العمل ذو الطابع الاحتجاجي المحض إلى العمل المنظم والفعال من خلال الإقتراح المباشر في إطار الندوات الدولية للقواعد اللازمة لحماية البيئية والمحافظة عليه.[2]

وقد أشار تقرير مستقبلنا المشتركOur common future إلى أن التغيير لا يمكن أن يتم بدون المشاركة الفعالة للمنظمات الدولية غير الحكومية، فقد شاركت حوالي 760منظمة دولية غير حكومية في مؤتمر ريوديجانيرو، كما أكدت لجنة برونتلاند في تقريرها على الحكومات بالإعتراف بدور المنظمات الدولية غير الحكومية وتوسيع نطاق الحقوق المتعلقة بها ومن أهمها:

1- حقها في المعرفة وإمكانية الحصول على المعلومات بشأن البيئة والموارد الطبيعية.

2- حقها أن تستشار وتشترك في عملية صنع القرار بشأن الأنشطة التي من المحتمل أن تترك أثارا كبيرة على بيئتها.

3- حقها في اللجوء إلى وسائل الإنصاف والقانون والحصول على تعويضات عندما تتعرض بيئتها إلى تأثيرات خطيرة.[3]

---

[1] - Jack P.Manno and Margaret L.Clark,**Environmental NGOs in World Politics Linking the local and the global**,(New York :Oxford Universitaires press,1994),p .186.

[2]- وناس يحي، **المجتمع المدني وحماية البيئة دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات**،(الجزائر: دار الغرب لنشر والتوزيع، 2003)، ص 156.

[3]- محمد ياسر الخواجه،" دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي "، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، تم تصفح الموقع يوم:2014/02/09.
file:///C:/Users/PC.H.D.G/Downloads/Document.s.

دور منظمة أصدقاء الأرض العالمية Friends Of The Earth International التي تأسست سنة 1969 تعتبر أكثر منظمة بيئية عالمية ممثلة في 76دولة تعمل على مواجهة المشاكل البيئية الحالية والعاجلة، كما أنها ذات تركيبة هرمية في تشكيلها تبدأ من الأسفل إلى الأعلى فهي عبارة عن تجمع لمنظمات محلية صغيرة شكلت الشبكة الكبيرة العالمية، وللمنظمة مكتب رئيس في أمستردام هولندا يؤمن الدعم لها وحملاتها البيئية وتعمل على مواجهة القضايا البيئية، وتستمد قوتها من خلال العمل مع الشركاء والمجتمعات المحلية من أجل برامج دولية مستدامة، وتحقيق العدالة الإجتماعية العالمية.[1]

وتنشط منظمة أصدقاء الأرض العالمية في حماية البيئية والحفاظ على سلامتها من خلال تبني أربعة برامج أساسية:

1- برنامج المناخ والطاقة: حيث عملت من خلاله على مواجهة تحديات المناخ والحفاظ على الطاقة النظيفة.

2- برنامج الغذاء والتكنولوجيا: يهدف إلى حماية الغذاء ومنع إستخدام المواد الكيمائية السامة والمضرة للصحة.

3- برنامج المحيطات والغابات: يهدف إلى حماية الغابات بإعتبارها مصدر الإنتاج.

4- برنامج إقتصاديات الأرض: يهدف إلى خلق عالم أكثر إستدامة بيئيا وإجتماعيا.[2]

تسعي المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة ونشر الوعي البيئي، فمنذ مؤتمر إستوكهولم سنة 1972 قامت بدورها في تحديد المخاطر وتقييم الأثار البيئية واتخاذ الإجراءات لمعالجتها، كما قامت برصد الإهتمام العام والسياسي بالقضايا البيئية والإنمائية، وعليه أصدرت لجنة برونتلاند في تقريرها" مستقبلنا المشترك " على الحكومات

[1]- عبد الناصر زياد هياجنة، مرجع سبق ذكره، ص 249.

[2]- وناس يحي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

الإعتراف بحقوق المنظمات غير الحكومية والحصول على المعلومات بشأن البيئة والموارد الطبيعية وأن تستشار في عملية صنع القرار في الأنشطة المتعلقة بالبيئية، كما لها مساهمات عديدة واقتراحات متنوعة في المؤتمر الدولي للأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية "قيمة الأرض" سنة 1992.[1]

نجد دور المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالبيئة في مجال الإستعداد لحالات الطوارئ البيئية والحيلولة دون وقوعها وضمان إستجابة دولية فعالة وموحدة لحالات الطوارئ، وتحقيق الكفاءة في تعبئة وتنسيق الإستجابة الدولية المتعلقة بالبيئة من الكوارث وحالات الطوارئ، ففي العراق سجل المنظمات البيئية غير الحكومية دور ملحوظ في مجال ضغوطها على السلطة التشريعية أدى إلى إعتمادها قانون حماية البيئة وهو قانون وزارة البيئة سنة 2008 وتضمن هذا القانون مدي فعالية دور المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة، كما نجد دورها في بروتوكولات إتفاقية نوعية المياه في البحيرات العظمى من خلال نشاطها كمراقب كونها جزء من شبكة ثنائية من المدافعين.[2]

المبحث الثالث: تضافر الاستراتيجيات وجهود المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل ترتيبات بناء السلام في مابعد النزاع

المطلب الأول: متطلبات وإستراتيجيات المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء المؤسسات وتعزيز القدرات في مرحلة مابعد النزاع

تتمثل إستراتيجية المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام كخطوة تأتي مباشرة في فترة ما بعد النزاع وبناء السلام على المدى الطويل بهدف إصلاح ما دمرته النزاعات، وهذا بإعادة بناء العلاقات من خلال مشاركة سياسية واقتصادية فعالة وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة سابقا وإيجاد بيئية محفزة لتثبيت السلام وعدم عودة

[1]- نادية عمراني، " دور الجمعيات في حماية البيئية"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني عشر، ص161.

[2]- محمد جاسم محمد الحماوي، مرجع سبق ذكره، ص106.

أطراف النزاع إلى النزاع مجددا وهذا من خلال تعزيز القدرات ومجموعة من الترتيبات لإعادة بناء ما تم تخريبه من مختلف الجوانب لتفعيل بناء السلام في مابعد النزاع.

أولا: نشر ثقافة السلام بالعدالة والمصالحة

نعني بها تثبيت ركائز السلام على المستويات الثقافية والفكرية داخل المجتمع حيث أصبحت النزاعات بمنزلة ثقافة هدم لركائز الدولة ومؤسساتها، بينما ترادف ثقافة السلام معانى التعايش والحرية والعدالة والتضامن والتسامح، حيث يتم من خلالها إنهاء النزاع وتحقيق المصالحة الوطنية والشروع في تنفيذ التعهدات وإزالة أثار النزاع منها تسليم السلاح إعادة المناطق التي تمت السيطرة عليها من قبل بعض أطراف النزاع، عودة اللاجئين والمهاجرين وإزالة أثار الألغام وتشكيل لجان تقصى الحقائق ولجان المصالحة.[1]

كما تأتى مرحلة الإصلاح المؤسسي كخطوة مكملة، بحيث لا يجوز أن تتم المحاسبة وتعويض الضحايا مع الإبقاء على نفس أعضاء المؤسسات التي تورطت في ارتكاب الجرائم وهذا ما يطلب إجراء تعديلات هيكلية في المؤسسات ذات الصلة بالانتهاكات أو تطهير تلك المؤسسات التي ثبت تورطهم في إرتكاب الجرائم، ولهذا يستوجب إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وإصلاح المؤسسات والتغيير البنيوي لأجهزة الدولة التي تعمل على تحول المجتمع من حالة الإقصاء والتهميش والتوتر والحروب الأهلية إلى مجتمع يسوده الاستقرار والسلم.[2]

ويعتبر التغير البنيوي لأجهزة الدولة من أهم التحديات وأكثرها صعوبة التي تواجه مجتمع ما بعد النزاع بإعادة تأسيس الإيمان والثقة في مؤسسات الدولة واحترام سيادة القانون على وجه الخصوص، مما يعني فرض مبادئ متسقة وشفافة في مؤسسات الدولة والاستخدام المشروع للقوة مما يتطلب بناء الثقة في فكرة الدولة والتحول في الطريقة التي

[1]- داليا رشدى، "أبعاد ومتطلبات إعادة بناء الدولة بعد الصراعات"، ملحق اتجاهات نظرية مجلة السياسية الدولية، العدد 207، 2017، ص13.

[2]- عمر عبد الحفيظ شنان، مرجع سبق ذكره، ص120.

تعمل بها هذه المؤسسات، كما أن مسالة الكيفية التي ينبغي أن يتعامل بها النظام الناشئ مع الانتهاكات السابقة بمثابة فكرة مهيمنة والتركيز على الدور الذي يمكن ويجب أن يلعبه الفاعلون الدوليون في العدالة الانتقالية.[1]

نجد دور لجان الحقيقة في الكشف عن ما حدث وما يستوجب على الدول التي في مرحلة العدالة الانتقالية أن تقرر فيما إذا كانت العدالة ستقضي إلى عدالة تصالحية أو عدالة عقابية، وأكثرها عدالة تصالحية تمنح فيها الفرصة لإعادة التأهيل الذي يلعب دور إيجابيا في عملية البناء والتأقلم مع المرحلة الجديدة، وتعتبر تجربة لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في جنوب إفريقيا حيث بدأت بالإنتقال السياسي الذي يعتبر سبب في نجاحها وتحقيق الديمقراطية الساعية إلى التغير والإصلاح السياسي في المؤسسات الديمقراطية الجديدة.[2]

ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون منذ توقيع إتفاقية لومي لسلام سنة1999 أحرزت سيراليون وشعبها بدعم من المجتمع الدولي تقدما هائل في إعادة بناء البلد وتأمين السلام، وإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة لإعادة التنظيم وتأمين المؤسسات الأمنية الوطنية مثل الشرطة السيراليونية القوات المسلحة ومكتب الأمن الوطني وإنشاء عدد من المؤسسات الديمقراطية مثل لجنة الانتخابات الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية ولجنة حقوق الإنسان التي عملت بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمركز الإنتقالي بهدف تحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة وإتباع نهج الصفح والنسيان في سيراليون، وقد شارك مجموعة من الفواعل الدولية الأمم المتحدة، منظمة الوحدة الأفريقيةOAU والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقياECOWAS ومنظمات دولية غير حكومية من أجل العفو عن جرائم النزاع وتحقيق المصالحة لإعادة البناء المؤسساتي في سيراليون.[3]

---

[1] - Simon Chesterman, **You, The People The United Nations, Transitional Administration,and State-uilding**,(Oxford :NewYork,2005),p.160.

[2] - عمر عبد الحفيظ شنان، مرجع سبق ذكره، ص 173.

[3] - لجنة بناء السلام "،التشكيلة الخاصة بسيراليون في ديسمبر 2008، الدورة الثانية،2008 ،ص4 .

كما نجد دور لجنة المصالحة الإفريقية التي تتضمن منظمات دولية ومحلية مثل منظمتي فورواForwa وهاجيروكا Haguruka المهتمين بالمصالحة الوطنية في البلاد وعملت على إعادة توطين النازحين بعد النزاع، كما وفرت مساعدات وقروض للأهالي لدعم عملية التنمية الريفية في رواندية، وقد كان لها دور في بناء السلام في إثيوبيا بتعاونها مع منظمات دولية غير حكومية من خلال التدريبات في إدارات النزاع وبتأسيس ورش عمل تتكون من كبار السن ومسؤولين بالأحزاب لمناقشة كيفية إدارة الأزمات، كما تدخلت المنظمات الدولية غير الحكومية مع قادة المنظمات المحلية التي تعمل في مجال التنمية والتعليم وحقوق الإنسان في رواندا بعد مذبحة سنة 1994 لتقصي الحقائق للخروج بأفضل السبل.[1]

ثانيا: التمكين وبناء القدرات

يرتبط مفهوم بناء القدرات بالبناء المؤسسي للمؤسسات المدنية وهو مفهوم حديث نسبيا برز مع ظهور أنظمة صارمة في مجال صوغ المشاريع والبحث عن التمويل وحاجة المجتمعات إلى تملك أساليب إدارة محكمة تحميها من خطر الحل التلقائي أو القضائي، وقد عرف مفهوم بناء القدرات من طرف الدكتورة أماني قنديل بأنه مجموعة من تدخلات منظمة مخطط لها من داخل المنظمة أو المنظمات من خلال تسير تدفق المعلومات والتدريب، وبناء قواعد وبيانات وتحقيق التواصل والتشبيك بغرض زيادة الكفاءة والفعالية.[2]

تعتبر بناء الثقة شرط أساسي لبناء القدرات نتيجة ما تخلفه النزاعات من صدمات وحالات معنوية سيئة وإنهيار الروابط الإجتماعية، هذا ما يتطلب إعادة تأسيس الثقة والتعاون والتضامن كأسس للعمل الجماعي، وتتضمن عمليات بناء القدرات في مجتمعات ما بعد النزاع تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية وذلك بالتركيز على تسخير

[1]- محمد عبد الحميد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص183.

[2]- أماني قنديلي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

جميع الإمكانيات وإستخدام الآليات التي من شأنها تطوير وتنمية قدرات المجتمع المحلي، وتعمل على تدريب الأفراد من أجل تمكينهم لإنشاء منظمات غير حكومية محلية وتنظيم ورشات ودوريات تدريبية وخلق مراكز إستعلامية لرفع الوعى.[1]

كما تتطلب بناء القدرات وتمكين الأفراد المنظمات المحلية القدرة القدرة على فهم وتطبيق أجندة الأمن الإنساني في ظل تحييد مشاركة المدنيين في وضع السياسات الأمنية، ولهذا تحرص المنظمات الدولية غير الحكومية على صياغة برامج تدريبية تفاعلية على المستوى القاعدي مع تنظيم ورشات تدريبية وتنفيذ برامج لفائدة قوات الأمن، كما قامت بفتح أفاق التمكين والمشاركة لمختلف مكونات المجتمع حيث تم تمكين المرأة من خلال نشاط شبكة المرأة وإعطاء المرأة صوت في عملية صنع وإتخاذ القرارات، بالإضافة إلى بناء القدرات بين المنظمات المحلية من خلال التدريب وتعزيز حقوق المرأة والطفل.[2]

وقد حققت سيراليون تقدما في بناء قدراتها في ميدان تعزيز حقوق الإنسان وأدي على توقيع إتفاقية حقوق الإنسان وذوي الإعاقة وادرج بعض القوانين الخاصة بحقوق الطفل والمرأة، بحيث ساهمت الشراكة الثنائية مع الدول والجماعات الفاعلة بما في ذلك أمانة حقوق الإنسان وبرنامج الأمم واليونسف ومفوضية حقوق الإنسان من خلال بعثة الأمم المتحدة في سيراليون سنة 1998 وتم إنشاء مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام بهدف سن التشريعات لحماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون وتقوم برصد حالات إنتهاكات حقوق الإنسان من خلال تفتيش السجون وتشكيل الاجتماعات الأمنية الدورية بهدف بناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان.[3]

[1] -Renforcer les capacités nationales et locales en matière de gestion du développement durable, Conseil Economique et social", E/C.16/2014, 24 Janvier 2014, p.6.in : 23/04/2014 .
http://workspace.unpan.org/sites/Internet/Documents/UNPAN92615.pdf.

[2]- عادل زقاع، هاجر خلالفة، مرجع سبق ذكره، ص 276.

[3]- "التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان"، المساعدة المقدمة إلى سيراليون في مجال حقوق الإنسان، الدورة السادسة عشرة،2011، ص19.

كما أن سيراليون حققت نجاحات إلى حد كبير في القضاء على التميز ضد المرأة بالاعتماد على الآليات الوطنية والدولية بهدف بناء القدرات وتمكين المرأة في سيراليون بعد النزاع، فمن الناحية الوطنية فقد قامت دولة سيراليون بإعادة تنشيط لجنة إصلاح القانون بهدف مراجعة قوانين سيراليون ثم إنشاء لجنة مراجعة الدستور السيراليوني في سنة 1991 وذلك بإدخال تعديلات خاصة في قوانين تميز المرأة،[1] أما من الناحية الدولية فنجد دور إتفاقية جنيف الرابعة سنة1989 على ضرورة حماية المرأة في سيراليون وذلك بإنشاء محكمة خاصة لتفعيل سبل حمايتها وإعادة بناء قدرة المرأة مابعد النزاع.[2]

ثالثا: بناء الثقة بإعادة الدمج ونزع التسلح

في إطار إدارة العلاقات في ظل التعددية الموجودة داخل الدولة، هذا ما يستلزم الإعتماد على الآليات التي تساعد على بناء الثقة بين الدولة والأقليات المختلفة، وتأخذ هذه السياسات العديد من الأشكال منها تقاسم السلطة وتطبيق النموذج الديمقراطي التوافقي Consocitional Approachوالنموذج الإندماجي Integrative Approach وتطبيق الفيدرالية على أساس استقلال كل جماعة وتعتمد هذه السياسة بشكل أساسي على محاولة الدولة الإعتراف بالأقليات، إذ تم الإعتماد على سياسية تذويب الأقليات Assimilation والتي تعنى تقليل المسافة الثقافية بين الجماعات المختلفة والدولة مع إطاحة قدر من التسامح والإعتراف ببعض الخصوصيات الثقافية ومراعاة درجة التضامن الداخلي ومحاولة دمج مجموعة من الثقافات والإختلافات في ثقافة واحدة في اطار ما يسمى مرحلة الكوكلة Cocacolonization التي تتماشي مع تكامل الدولة ووحدتها.[3]

[1]- " تقرير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة"، الجنة المعنية بالقضاء علي التميز ضد المرأة، الدورة الثامنة والثلاثون،2007 ،ص4.

[2]- هشام فخار،" الحماية الخاصة في ظل قواعد القانون الدولي الإنساني"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد السادس،2012 ،ص87.

[3]- مي مجيب، " الأقليات وبناء السلام .. أي المقاربات أنسب للحالة العربية؟"، مجلة السياسة الدولية، العدد206، 2016، ص34.

وقد ساهمت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية في فترات ما بعد النزاع في مجال إعادة بناء الثقة في كل من البوسنة والهرسك وكوسوفو عند نهاية النزاع مباشرة بتقدم مجموعة واسعة من نشاطات بناء العلاقات بين المجتمع المحلي وتستخدم التدريب كوسيلة لتحفيز عمل المجتمع المدني المحلى وإيجاد شركاء محليين وكذا تعزيز عملية التعليم وهذا من خلال إرسال أفراد لحضور جلسات تدريبية متتالية وتوفير مجموعة متنوعة من برامج تدريب المدربين والمستشارين والمتخصصين في مجال تكريس التعاون وبناء علاقات ثقة.[1]

إن تأسيس أطر متماسكة للتعايش المجتمعي وبناء السلام الدائم يستهدف التعاطي السلمي مع إشكالية التنظمات المسلحة كأحد المحددات الجوهرية في تكريس السلام والإستقرار وتجنب إحتمالات تجدد العنف لاسيما مع تراجع الخيارات العسكرية ووصول جميع اطراف النزاع إلى مرحلة لم يعد من الممكن تحمل تكلفة العنف، ولهذا تطرح عملية الدمج ونزع التسلح على أساس أنها جزء من عملية بناء السلام وعملية لهندسة بناء مجتمعات مابعد النزاع.[2]

كما تتضمن إستراتيجيات بناء السلام المستدام إعادة البناء والتأهيل والمصالحة وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، إزالة الألغام الأرضية وإعادة اللاجئين، نجد دور المنظمات الدولية غير الحكومية في أنغولا حيث تعمل بطرق مهمة لإزالة الألغام من أجل إعادة توطين اللاجئين، ودورها في الموزامبيق لإعادة تأهيل البنية التحتية والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي وإزالة الألغام. [3]

رابعا: تفعيل المجتمع المدني ودعم المؤسسات الديمقراطية

تعتبر مرحلة بناء السلام أن المفاوضات الرسمية هي جزء صغير من أجندة أكبر من التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية اللازمة لتحقيق السلام المستدام، وهذا ما أدي إلى زيادة الاعتراف بالأدوار المهمة التي يلعبها

[1]- أماني قنديلي، مرجع سبق ذكره، ص111.

[2]- محمد بسيوني عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص19.

[3] - Anthony G. McGrew, **Protecting Human Security in a Post 9/11 World Critical and Global Insights**,(Southampton University UK: United States,2007),p.139.

المجتمع المدني في بناء المجتمعات والمؤسسات السلمية، كما توسعت نظرية وممارسات حل النزاعات لتشمل مجموعة أوسع من القطاعات مثل الإعلام والتعليم والشباب في خلق واستدامة السلام.[1]

فمؤسسات المجتمع حتمية لدعم مؤسسات الدولة الديمقراطية خاصة أنها تشكل همزة الوصل بين الشعب والحكومة من خلال الدفاع عن حقوق الأقليات والفئات المهمشة التنظيم ورفع المطالب وصياغة الاحتياجات وترسيخ قيم بناء السلام وجهود المصالحة في مجتمعات مابعد النزاع، كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني بإنشاء وسائل إعلام بديلة وتقارير عن الحرب والسلم ومراقبة الانتخابات وترسيخ ثقافة السلام، وكل مبادرات بناء السلام على المستوى القاعدي كالمصالحة، تضميد الجراح وتعزيز العلاقات، دعم الحكم المحلي والقدرات المحلية، كما يعزز من رأس المال الاجتماعي وعناصر المؤسسات الديمقراطية وعلاج النزاعات، كما نجد دوره في المنطقة العربية لبناء السلام في ظل التعددية الإثنية والعرقية والدينية وخلق الإستقرار لوحدة الدولة والقضاء الجدل حول النموذج الأمثل للتعامل مع الأقليات وإستيعاب التكوينات المجتمعية في المنطقة العربية.[2]

المطلب الثاني: تعاون الجهود الدولية وغير الدولاتية للترتيبات الجديدة لإرساء بناء السلام المتساند في مرحلة مابعد النزاع

تخلق النزاعات إنعدام الثقة داخل المجتمعات وتؤثر بشكل كبير على جهود بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع لإعادة بناء البنية التحتية المدمرة وبناء المؤسسات الحكومية الرسمية وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية وإعادة اللاجئين إلى مناطق سكناهم ونشر الثقة والمصالحة وهو أمر ضروري لتأمين سلام دائم، وهذا يتطلب تعاون وتضافر الجهود الدولية وغير الدولاتية في إطار العلاقات التعاونية لإعادة بناء ما تم تخريب في مرحلة التي تعقب النزاع مباشرة.

[1]- Atalia Omer, R. Scott appleby, David Little, **Religion,conflict, And Peacebuilding**,(Oxford University: New York,2015),p.307.

[2]- مي مجيب، مرجع سبق ذكره، ص 35.

فقد جاء في تقرير الأمين العام بعنوان"بناء السلام في أعقاب إنتهاء النزاع" سنة 2009 بشأن بناء السلام في المرحلة التي تعقب إنتهاء النزاع مباشرة إلى أن فترة أول سنتين بعد إنتهاء النزاع تتيح فرص لتوفير الأمن الأساسي وتعزيز العمليات السياسية وبناء الثقة فيها وتعزيز القدرات الوطنية، وهذا ما يؤكد الحاجة إلى دعم دولي مستدام يبدأ في المرحلة التي تلي النزاع مباشرة ويتوصل لفترة تتجاوز المدى البعيد المرتبطة بعملية بناء السلام.[1]

حيث يشكل بناء السلام تحديا ومسؤولية على المستوى الوطني والدولي من خلال تشارك المجتمع الدولي بما فيه الأمم المتحدة في دعم البرامج الوطنية تأتي استجابة في شكل جهود جماعية تشارك فيها جميع أعمدة الأمم المتحدة جهود السلام والأمن وحقوق الإنسان والجهود الإنمائية والإنسانية، وتتدخل من خلال وجود أفرقة قيادية تتسم بالقوة والفعالية وتحظي بدعم أفضل فتحدد أفراد لديهم المعرفة والخبرة المطلوبة ونشرهم في المناطق التي تعقب إنتهاء النزاع، قامت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بصورة مشتركة بنشر أفرقة متعددة التخصصات لوضع استراتيجيات متسقة لبناء السلام وتحقيق الإستقرار في هاتي.[2]

كما أن مشاركة الأمم المتحدة في عملية بناء السلام فرضت عليها القيام بتطوير أجهزة فرعية ضمن هيكلها التنظيمي لتدخل في بناء السلام منها لجنة بناء السلام التي أنشت بقرار مجلس الأمن وقرار الجمعية العامة الصادر سنة 2005 وقد كانت بوروندي وسيراليون أول دولتين أدرجتا على جدول أعمال لجنة بناء السلام سنة 2006 عقب إحالة من مجلس الأمن، تلتها غينيا سنة 2007، وجمهورية إفريقية الوسطى سنة 2008 ، أما مكتب دعم لجنة بناء السلام فقد وضع لدعم عمل لجنة بناء السلام على وضع إستراتيجيات بناء السلام، وصندوق بناء السلام تأسس سنة

[1]– " تقرير مجلس الأمن والجمعية العامة"، بناء السلام في أعقاب إنتهاء النزاع، الدورة الثامنة والستون، 2012، ص2.

[2]– "تقرير الجمعية العامة ومجلس الأمن"، تقرير مرحلي للأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة إنتهاء النزاع، الدورة الخامسة والستون، 2010، ص4.

2006 من قبل الأمين العام لتأمين الحاجات الفورية للبلدان الخارج من النزاع وهو يعتمد على المساعدات الطوعية من دول ومؤسسات دولية.[1]

وقد خصص صندوق بناء السلام خلال سنة 2011 ما يقارب 99,4 مليون دولار ووجهت مخصصات كبيرة إلى بوروندي لإعادة دمج ضحايا النزاعات، وإلى كوت ديفوار لإعادة بسط سلطة الدولة في المناطق المتضررة من النزاع، وإلى غينيا لإصلاح القطاع الأمني، وفي ليبيريا للمساعدة على تعزيز الأمن والعدالة، وفي إطار الجهود المبذولة لتشجيع المنظور الجنساني وتحسين الدعم المقدم لمراعاة هذا المنظور في عمليات بناء السلام حيث ساهم صندوق بناء السلام في تمويلها بملغ 5 ملايين دولار لدعم خطة عمل الأمم المتحدة المؤلفة من سبع نقاط بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام.[2]

عملت الأمم المتحدة على تكريس عملية دعم السلام في سيراليون عبر آلياتها التفاوضية صنع السلام، وكذا عبر آلياتها العسكرية قوات حفظ السلام بإرسال بعثتها المعروفة باسم الاونامسيل سنة2005 في تنفيذ ولاياتها، وقد نجحت إلى حد كبير في الإشراف على عمليات السلام ووقف إطلاق النار والإشراف على الإنتخابات الوطنية ونزع السلاح وتدريب الشرطة ومراقبي حقوق الإنسان وتسهيل العودة الطوعية وإعادة توطين الآلاف من اللاجئين والمتشردين، بالإضافة إلى دورها في إتفاقية لومي لسلام بنشر قوات حفظ السلام ما بين سنة1999وسنة 2000 وأصدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون الإنسان من خلال تدابير العفو بهدف حماية حقوق الإنسان والإبادة الجماعية ووقف التمرد.[3]

[1]- خولة محي الدين يوسف،" دور الأمم المتحدة في بناء السلام" مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد الثالث، 2011، ص500.

[2]- "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة"، بناء السلام، الدورة السابعة والستون، 2012، ص13.

[3]- "مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان"، أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع تدابير العفو، جينيف، 2009، ص8.

شاركت العديد من الفواعل على بناء وتعزيز مكانة الأطفال في سيراليون بعد نهاية النزاع من خلال الجهود الفعالة وتوقيع سيراليون إتفاقية حقوق الطفل سنة 1990 بهدف التحصين ضد الأمراض وإنتشار الإستقرار بوجود بيئة داعمة لحقوق النساء والأطفال، كما أثنت العديد من الأطراف الخارجية كاليابان وفرنسا وبريطانيا والمغرب عن جهود سيراليون من أجل إعادة وإدماج الأطفال المجندين، ورحبت بإصلاح التعليم وإنشاء برامج لرعاية الصحة المجانية وأثبتت الولايات المتحدة عن مدى التزام حكومة سيراليون بإجراءات تقليص معدل وفيات الأطفال والقيام بتعويض الأطفال الذين تعرض لضحايا الحرب الأهلية.[1]

أصبح للأمم المتحدة فرقة لبناء الدولة وتتولى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان لبناء قدرات المؤسسات الوطنية وساعدت في تمكين الدولة الجديدة من أداء المهام الرئيسية للحوكمة وأثناء فترة المرحلة الإنتقالية المؤدية إلى الاستفتاء أنشأت جنوب السودان 37 وزارة 19 لجنة وبرلمان وطنيا و10 حكومات محلية ومجالس تشريعية على مستوى الولايات، ونشرت الأفرقة المعنية بمكافحة الألغام بوصفها جهات تمكن من تحقيق النمو الاجتماعي والإقتصادي، وقدمت الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن الموارد الطبيعية والنزاع وبناء السلام أربع مذكرات توجيهية بشأن الصناعات الاستخراجية وإدارة الموارد الطبيعية وبناء القدرات.[2]

كما توجد فجوة في القدرات الوطنية المطلوبة لضمان تحقيق إنتقال مستقر من النزاع إلى السلام الدائم والتنمية المستدامة وعدم قدرة الجهات الفاعلة على الصعيد الوطني وعلى مستوى المتجمعات المحلية لإدارة أو حل التوترات الجديدة أو المتكررة التي قد تؤدي إلى تجدد النزاع، مما سارعت الأمم المتحدة لمعالجة هذه الفجوة بوضع برامج إرشادية وتدريبية لتعزيز القدرات الوطنية في إدارة النزاعات بين المجتمعات المحلية وفي دارفور دعمت الأمم المتحدة الدور الذي

[1]-Ali Jarbawi, Asam Khalil,**Armed conflits & Security Of Wumen**,(palestine :Birzeit unioersity ,2003) , p.28.

[2]- "تقرير الجمعية العامة ومجلس الأمن"، مرجع سبق ذكره، ص 7.

تضطلع به الإدارة المحلية في حل النزاعات المجتمعية وعززت إمكانية الوصول إلى العدالة، وتوصلت في نيبال على استباق التوترات خلال الإنتخابات عن طريق تقييم المناطق المعرضة للخطر في وقت مبكر ونشر الأفرقة المعنية بالشؤون المدنية، وفي بوروندي قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنفيذ مشروع صندوق بناء السلام من أجل تعزيز قدرات اللجنة الوطنية لأراضي وتوصل هذا المشروع إلى حل أكثر من 2000 قضية نزاع على الأرض.[1]

الترتيبات الجديدة المتكاملة في إعادة عمليات بناء السلام في فترات مابعد النزاع تتضمن إعادة إعمار المنطقة والإهتمام بدور الإجتماعي والعدالة والمصالحة وحماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة الطفل، وكذا إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وإعادة الادماج وتسريح المسلحين والإشراف على الانتخابات وتمكين القدرات، وتوظيف مؤسسات المجتمع المدني، تتضافر فيه الجهوات بين أطر رسمية التي مثلتها الأمم المتحدة بمختلف الأجهزة والإصلاحات التي تتضمن بناء السلام بمختلف ترتيباتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى بالشراكة بين المنظمات الدولية غير الحكومية التي تحمل الطابع التطوعي الإنساني والجهات المحلية لبناء مشروع متكامل لعمليات بناء السلام.[2]

فعملية بناء السلام في نيجيريا تضمن شراكة بين المنظمات الدولية غير الحكومية في تقديم المساعدات على شكل منح ومبادرات المجتمع المدني أهم مبادرة إقليمية تمولها الحكومة الفيدرالية في نيجيريا هي استضافة السيدات الأفريقيات الأولى سنة 2012 بعنوان "المرأة الأفريقية: صوت من أجل السلام" للحفاظ على التماسك الاجتماعي والسلام والتسامح في نيجيريا، كما تم إنشاء معهد السلام وحل النزاعات الذي يعمل على تعزيز السلام والأمن داخل نيجيريا وخارجيا في إفريقيا ويقوم بإجراء البحوث في القضايا العوامل والقوى الكامنة وراء النزاعات وانعدام الأمن

[1]- "تقرير الجمعية العامة ومجلس الأمن"، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2]- "التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان"، المساعدة المقدمة إلى سيراليون في مجال حقوق الإنسان، الدورة السادسة عشرة،2011، ص19.

والترويج لثقافة ديمقراطية شفافة وذات مصداقية وسلمية باعتبارها مرحلة لمنع النزاعات والمشاركة عمليا في مهمة الوساطة وإدارة النزاعات.[1]

كما تعاونت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تهتم بقضايا المرأة وترى بأن الفقر تعاني منه النساء أكثر من الرجال وهذا نتيجة التميز وعدم المساواة حيث عملت من خلال برامجها محاولة تحقيق المساواة والأخذ بالمنظور الجندر وعملت على تقديم الإغاثة لتخفيف المعاناة وتوصيل الإمدادات من مأوى وغذاء ومياه وخدمات صحية ودعم المشاريع الخيرية والرعاية وتقليل حوادث العنف ضد النساء ومكافحة العبودية في غرب إفريقيا، كما عملت على تمويل دراسة عن الجرائم الخفية ضد المرأة في الهند، كما ساهمت في دعم مؤتمر وطني حول الحركة المناهضة للمرأة في بنغلاديش ومشاركتها في المؤتمر العالمي المعني بالمرأة ومؤتمر بكين وغيرها من النشاطات بهدف تأمين الحقوق الأساسية للمرأة في مرحلة مابعد النزاع.[2]

بالإضافة إلى شراكة منظمات دولية حكومية وغير حكومية في مواجهة أزمة اللاجئين التي تعاني منها الأردن وأصبح غير قادر على تلبية احتياجات للاجئين بمفرده بدون دعم المجتمع الدولي، حيث تعاونت منظمات غير حكومية سواء الوطنية أو الأجنبية في مواجهة أزمة اللاجئين بتعاون بين منظمة كير الدولية والهيئة الطبية الدولية، ومنظمة الإغاثة والتنمية الدولية والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، ومؤسسة المجتمعات العالمية ومركز ضحايا التعذيب، والصليب الأحمر الفرنسي، والمنظمة الدولية للمعوقين، ومنظمة أطفال بلاحدود والمجلس النرويجي للاجئين، وأوكسفام ومنظمة إنقاذ الطفولة الأردنية بهدف تكثيف الجهود المانحة لدعم الأردن

[1] - Fletcher D. Cox, Timothy D. Sisk, **Peacebuilding in Deeply Divided Societies Toward Social Cohesion?**,(University of Denver: USA,2017),p.142.

[2] -Gender, Disaster Risk Reduction, and Climate Change Adaptation: A Learning Companion Oxfam Disaster Risk Reduction and Climate Change Adaptation Resources, p 9.in:23/03/2014. www.oxfamint.org.

المستضيفة للاجئين السوريين، وكذلك تقديم الخدمات الهادفة إلى مساعدة اللاجئين ذوي الاحتياجات الحرجة في المخيمات وتقديم الخدمات الصحية ولوازم الإغاثة الضرورية والمساعدة المالية وتقديم الخدمات للنساء والأطفال.[1]

ساهمت المنظمات الدولية غير الحكومية بتعاون بين منظمة أكيات Ecpat ومنظمة أوكسفام Oxfam إلى عقد مؤتمر دولي سنة 1994 حول الإتجار الجنسي بالأطفال، وهذا نتيجة للإستغلال والجرائم البشعة التي ترتكب ضد الأطفال وفي مكافحة الفقر والجوع في اليمن خاصة بعد الإحصائيات التي تشير إلى أكثر من عشرة ملايين يمني يعانون من إنعدام الغذاء وتعرض أكثر من 267,000 طفل معرضون لخطر الوفاة.[2]

إنشار ظاهر تجنيد الأطفال دفعت المنظمات الإنسانية الدولية إلى إلغائها خاصة منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر من خلال العمل على وقف إستخدام الجنود الأطفال بحيث تعارض التجنيد الطوعي أو الإجباري للأولاد والبنات دون سن الثامنة عشر، ففي النزاع المسلح الدائر في بوروندي تم تجنيد الأطفال وخطفهم وتحطيم طفولتهم وتعريض مستقبلهم للخطر وتم إستخدام أطفال تقل أعمارهم عن الخامسة عشرة حيث تسعي هذه المنظمات من خلال مهامها الإنسانية لحماية الأطفال في وقت النزاعات الأهلية أو الاضطرابات الداخلية بتوفير الأغذية المناسبة والملابس والخدمات الطبية وإعادة الأطفال إلى أهلهم والبحث عن المفقودين في مخيمات اللاجئين وفك الأطفال الأسر والمعتقلين، ومحاولة ضمان المعاملة الملائمة لسن الأطفال وحماية حقوق الأطفال.[3]

كما شاركت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية بإشتراك مع المجتمع المدني في ليبريا من خلال إنشاء الدول الإفريقية شبكة عمل لبناء السلامWANEP تقوم بالإعداد لمبادة المجتمع المدني تحمل إسم شبكة عمل الإنذار

[1]- خالد شنيكات، "مرجع سبق ذكره، ص102.

[2]- غسان خليل، **حقوق الأطفال التطور التاريخي منذ بدايات القرن العشرين**، (لبنان: بيروت، 2003)، ص 94.

[3]- فضيل عبد الله طلافحة، مرجع سبق ذكره، ص 191.

والإستجابة WARNوتعمل بتعاون مع المنظمة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا الايكواس ECOWAS وهذا لبناء العلاقات وإرساء ثقافات السلام والتغلب على ثقافات العنف من الوظائف الهامة التي لا يمكن للحكومة أن تنفيذها.[1]

أصبح من الواضح بشكل متزايد أن التعامل مع الأزمات الإنسانية في مجتمعات ما بعد النزاع يتطلب اتباع نهج متعدد المسارات يجمع بين الجهود التي تهدف إلى تحقيق الإغاثة والتنمية وهذا بالتعاون بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ففي أفغانستان تم القيام بمهام بناء الدولة وعودة اللاجئين إلى الوطن وإقامة مجتمع مدني وإعادة التأهيل السياسي وإعادة البناء الاجتماعي للبلد وتحقيق الأمن الإنساني، وجهودها لبناء السلام من خلال استراتيجية تحقيق الأمن والحفاظ على النظام، وتحقيق التنمية وإعادة الإعمار، وقد حققت جهود التعاون بين المنظمات غير الحكومية والشبكة الأفغانية المعروفة ب التعاون من أجل السلام والوحدة CPAU بهدف تعزيز السلام وتمكين العاملين في مجال التنمية والتعامل مع قضايا النزاع الناشئة وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار على المستوى المحلي.[2]

تسعي جهود التعاون بين المنظمات الدولية غير الحكومية وأعضاء المجتمع المحلي لبناء السلام في سريلانكا من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي بين الطوائف العرقية والدينية ولاسيما فترة وقف إطلاق النار خلال سنوات 2006/2002 حول كيفية تحقيق ما بعد النزاع في سريلانكا وما أسفر عن النزاع من خسائر بشرية من قتل وتشريد مئات الألاف داخل وخارج البلاد وإعاقة الاقتصاد والتنمية، بالإضافة إلى تدفق التمويل من الأطراف الفاعلة الدولية في أعقاب أحداث تسونامي سنة 2006 وكانت المبادرات ناجحة في إقامة علاقات أفقية تعزز التماسك الاجتماعي على المستوى المحلي وتدابير بناء الثقة اللازمة لبناء قاعدة دائمة لبناء السلام.[3]

---

[1] – مارتينا فيشر، ترجمة:يوسف حجازي، **المجتمع المدني ومعالجة النزاعات التجاذبات والإمكانيات والتحديات**،(مركز بحوث بوغهون الإدارة البناءة للنزاعات،2006)،ص25.

[2] -Henry f.Carey, Oliver P.Richmond, **Mitigating Conflict The Role of NGOs**,(London: Britain,2003),p.137.

[3] - Fletcher D. Cox, Timothy D. Sisk,Op,cit,p.251.

من خلال تشارك المنظمات الدولية غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني المحلي في فترات ما بعد النزاع تهدف إلى إستعادة رؤية للسلام والشفاء النفسي والمصالحة وإعادة التأهيل وإعادة التفكير في المؤسسات الاجتماعية من أجل حقوق المرأة والطفل، وتحسين الأمن الداخلي وإعادة توطين اللاجئين والمهجرين داخليا، وبناء الدولة الديمقراطية، وكل ما تتضمنه أنشطة بناء السلام من مجموعة من التدابير تستهدف الحد من العودة إلى النزاع من خلال تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات لإدارة النزاعات ووضع أسس تحقيق السلام الدائم.[1]

[1]- Henry f.Carey, Oliver P.Richmond,Op.Cit,p.138.

الفصل الثالث: مسعى المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز مضامين بناء السلام في مابعد النزاع: دراسة نماذج تيمور الشرقية، جنوب السودان و سيراليون.

الفصل الثالث: مسعى المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز مضامين بناء السلام في مابعد النزاع: دراسة نماذج تيمور الشرقية، جنوب السودان وسيراليون

تتنوع أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام بإختلاف نماذج النزاعات وهذا ما يتم التركز عليه في دراسة ترتيبات بناء السلام بعد النزاع في كل من تيمور الشرقية وجنوب السودان وسيراليون.

المبحث الأول: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية لبناء السلام في مابعد النزاع في تيمور الشرقية

يتخذ نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام أشكال مختلفة ويتم على مستويات عدة من خلال أداء مجموعة من الوظائف كرصد حالات حقوق الإنسان والعمل على إعادة تأهيل وتمكين الفئات الإجتماعية الأكثر ضعفا كالنساء والأطفال والتنسيق مع مختلف المنظمات الدولية غير الحكومية لتسهيل مهام الإغاثة ضمن مسار تراكمي يهدف إلى إعادة بناء المجتمع والدولة التي شهدت نزاعات داخلية تسببت في التأثير في بنية الدولة مؤسساتيا وتفكيك الروابط الاجتماعية.[1]

المطلب الأول: طبيعة النزاع في تيمور الشرقية

تقع تيمور الشرقية في الطرف الشرقي من أرخبيل إندونيسيا إستولى عليها البرتغاليون سنة 1520 ثم الهولنديون سنة 1613 وبعدها قسمت بموجب معاهدة لشبونة سنة 1859 بين الدولتين فوضع الجزء الشرقي تحت السيادة البرتغالية والغربي تحت السيادة الهولندية.[2]

قاوم سكان الجزيرة المستعمرة البرتغالي من خلال القيام بحركات تمرد ضده وبقيت تحت الإحتلال البرتغالي حسب دستور سنة 1933 رافضة منح تقرير المصير لأي من مستعمراتها في آسيا وإفريقيا، غير أن

[1]- طلال لموشي، مرجع سبق ذكره، ص226.

[2]- علي خليل أحمد،" إستقلال تيمور الشرقية ومستقبل الوحدة الوطنية الأندونسية"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد الأول، المجلد 4، 2009، ص112.

الثورة التي عرفتها البرتغال سنة 1974 بسبب الحلول العسكرية التي إتبعتها الحكومة ضد أنغولا وموزمبيق وغينيا وفقدانها السيطرة على كل مستعمراتها هذا ما ألزمها ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية وتغير الدستور بإقرار حق المستعمرات في تقرير مصيرها بما فيها تيمور الشرقية.[1]

وبذلك تحصلت تيمور الشرقية على إستقلالها من الإستعمار البرتغالي سنة 1975، إلا أنها تعرضت في نفس السنة لغزو وإحتلال من إندونيسيا، وتم إعتبارها مقاطعة إندونيسية ونشبت نزاعات مسلحة بين القوات الأندونيسية ومجموعات في تيمور الشرقية تعرف باسم " فالنتيل" وبغرض إنهاء تلك النزاعات تم إبرام إتفاق بين دولتي إندونيسيا والبرتغال برعاية الأمين العام للأمم المتحدة سنة 1999 تضمن الإتفاق منح حكم ذاتي لمقاطعة تيمور الشرقية في إطار جمهورية إندونيسيا.[2]

بدأت التغيرات تجري بسرعة في تيمور الشرقية وتشكلت أحزاب لمناقشة ثلاث إعلانات رئيسية الإتحاد مع البرتغال أو الاستقلال أو الاندماج مع إندونيسيا وتشكيل حزب الاتحاد الديمقراطي التيموري (UDT) والرابطة الديمقراطية الاجتماعية التيمورية (ASDT) التي تحولت فيما بعد لتصبح الجبهة الثورية لإستقلال تيمور الشرقية ونشأت أحزب أقلية منها الإتحاد الشعبي الديمقراطي لتيمور الشرقية (APODETI) وحزب كوتا (KOTA) وحزب العمل والرابطة الديمقراطية لتكامل تيمور الشرقية مع أستراليا. [3]

يعتبر إستفتاء إستقلال تيمور الشرقية الوطني سنة 1999 بمثابة انتصار نهائي لكفاح البلد الذي دام 24 سنة من أجل الحرية وتعتبر تحديات بناء النظام السياسي في تيمور الشرقية نابعة من تاريخها الاستعماري

[1]– إبتسام محمد العامري،" تيمور الشرقية دراسة في التطورات السياسية بعد الإستقلال"، مجلة المستنصرية العربية والدولية، العدد 52، ص 263.

[2]- محمد جبار جدوع،" دور عمليات حفظ السلام الدولية في تسوية النزاعات المسلحة الداخلية"، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 38، 2015، ص150.

[3] -naazneen h. barma , **The Peacebuilding Puzzle Political Order in Post-Conflict States**,(United Kingdom: University Printing House Cambridge,2017),p.80.

البرتغالي الطويل والاحتلال الإندونيسي، وتميزت فترة الإحتلال الإندونيسي بعمليات الإعدام الجماعية لمئات من سكان التيموريين واختطاف وتعذيب واغتصاب النساء والفتيات المنتميات إلى الجبهة الثورية لتيمور الشرقية، بالإضافة إلى إنتشار الأمراض والمجاعة وانتهاكات لحقوق الإنسان، وقد تدخلت المنظمات الإغاثة الدولية في تيمور الشرقية سنة 1999 بعد استفتاءها من أجل الاستقلال وتوقيع إتفاق السلام في سنة 2006 في إطار العلاقات الشبكية بين المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في بناء السلام.[1]

المطلب الثاني: ترتيبات بناء السلام عبر تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية في تيمور الشرقية

من خلال الدراسة النظرية لعملية بناء السلام الذي يتضمن مجموعة من الترتيبات التي تمكن من إعادة بناء الدولة في فترة مابعد النزاع، حيث نجد من بين ترتيبات بناء السلام في تيمور الشرقية وفق تدخل نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية منها:

أولا: تعزيز وحماية حقوق الإنسان

عرفت تيمور الشرقية أحدث العنف نتيجة إنسحاب إندونيسيا من تيمور الشرقية في سمبتر1999 هذا ما اسفرت عنها إنتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي المليشيات المؤيدة لإندونيسيا وقوات الأمن الإندونيسية عن وقوع المئات من عمليات القتل غير القانونية والتهجير أو الطرد القيسرى لحوالي 70% من السكان ودمر قسم كبيرة من البنية التحية للإقليم الذي ترك من دون مؤسسات حكومية أو إدارية أو قضائية.[2]

تدخلت منظمة العفو الدولية International Amnesty Organization لحماية حقوق الإنسان وتقرير مصيرهم وأنه من الضروري أن تعطي الإدارة الإنتقالية الاولوية لهذه الحقوق وينبغي على شعب

[1]-naazneen h. barma ,Op.cit,p.80.

[2]- إبتسام محمد العامري، مرجع سبق ذكره، ص164.

تيمور الشرقية ارساؤها بوضوح على منهج يمكنه من ممارسة حقوقه وإختيار نظام الحكم المناسب وتقوم الإدارة الإنتقالية بوضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان تسطيع من خلالها تحديد الخطوات التي تتفق مع التوصيات التي جاءت في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان سنة 1993 وعلى جميع المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أن تشارك في العملية بشكل نشيط، وتطرح ضرورة تنفيذ القوانين والسياسات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ومساهمة الإدارة الإنتقالية في ضمان العدالة والمصالحة وإعادة الاندماج لشعب تيمور الشرقية.[1]

كما تعمل لجنة الصليب الأحمر International committee of the Red Cross في تقديم المساعدات لتحسين أوضاع السجناء بما في ذلك المرافق الصحية في السجون، وقامت اللجنة بإعادة التيموريين الشرقيين من الإقليم إلى أقربائهم، وقامت اللجنة أيضا بتسهيل مغادرة الشباب التيموريين وسفرهم إلى البرتغال بعد أن رفضت عدة سفارات في جاكارتا في السنتين الآخرتين التماساهم للجوء السياسي، كما قام مكتب لجنة الصليب الأحمر الدولية بتسليم أحد الهاربين ومصدرا من المصادر المستقلة المتعلقة بالسجناء أو ضحايا حوادث النزاعات.[2]

ثانيا: إعادة تمكين حقوق المرأة والأطفال

تعيش النساء والأطفال في تيمور الشرقية كأشباه رهائن في تيمور الغربية وأجزاء أخرى من إندونيسيا لاتزال صعبة التقييم لعدم وجود أي أرقام رسمية، فقد أجبرت العديد من النساء على تزوج أفراد المليشيات المسلحة وتم إختطاف الأطفال أثناء أعمال العنف وأخذوا قهرا إلى تيمور الغربية وتم فصلهم عن أهلهم

[1]- تقرير مجلس الأمن العام حول الأوضاع في تيمور الشرقية،" تيمور الشرقية: بناء الدولة جديدة تقوم على دعائم حقوق الإنسان"، 2000، ص 13.
[2]- تقرير الجمعية العامة، " مسألة تيمور الشرقية"، الدورة الثانية والخمسون، 1997، ص10.

وتعرضوا للحرمان تحت الإكراه المباشر ويوجد 2000 طفل من الأطفال المفصلين يعيشون في مختلف المقاطعات في إندونيسيا، وأفادت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية أن النساء أصبحت كخادمات معزولات عن ذويهم ويتعرضن للاعتداء الجنسي وليس لديهم سبيل للحصول على الدعم الاجتماعي.[1]

كما عانت النساء في تيمور الشرقية من أثار القمع إبان الاحتلال الإندونيسي، حيث سجلت منظمة العفو الدولية العديد من حالات الإعدام والإختفاء والسجن والتعذيب وتعرضها للإغتصاب وكافة أشكال التعذيب وإنتهاك الحقوق من طرف عناصر قوات الأمن الإندونيسي، إلى جانب تأثير القيم التقليدية في إقصاء المرأة من التعليم والرعاية الصحة والوظائف العامة، العمل والحصول على الملكية وهذا ما ساهم في زيادة معدلات العنف العائلي في تيمور الشرقية، ولهذا تتخذ منظمة العفو الدولية مجموعة من التدابير من أجل ضمان الحقوق الإنسانية للمرأة في تيمور الشرقية منها:

1- التشريع: إصدار أنظمة ولوائح تبين معنى المساواة في جميع المجالات الإجتماعية والسياسية والقانونية والإقتصادية وفقا لأحكام إتفاقية المرأة.

2- التنفيذ: وضع برنامج عمل لضمان تنفيذ هذه الحقوق.

3- المشاركة: ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة على أساس متساوي في جميع مستويات الحياة العامة.

4- التعليم والتدريب: وضع برامج تعليمية وتدريبية حول الحقوق الإنسانية للمرأة وحددت لجنة القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة.[2]

[1]- تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي، "تحرير النساء والأطفال الذين يؤخذون رهائن في النزاعات المسلحة"، بمن فيهم أولئك الذين يسجنون فيما بعد"، الدورة السادسة والأربعون، 2002، ص6.

[2]- تقرير الجمعية العامة، "تيمور الشرقية: بناء دولة جديدة تقوم على دعائم حقوق الإنسان"، 2000، ص26.

وتهتم منظمة أوكسفام Oxfam بقضايا المرأة حيث ترى بأن نسبة الفقر تعاني منه النساء أكثر من الرجال وهذا نتيجة التميز وعدم المساواة وتعمل من خلال برامجها لتحقيق المساواة والأخذ بالمنظور الجندر وفي تقديم الإغاثة لنساء في تيمور الشرقية وفي المناطق التي عرفت كوراث طبيعية أثناء كارثة تسونامي في آسيا سنة 2004 وما خلفته من أضرار مست لأطفال والنساء وجود أكثر من نسبة 70% من النساء المتضررات.[1]

ثالثا: إعادة تشكيل اللجنة الاستشارية والبنية الترابطية

لقد إعتمد شعب تيمور الشرقية من أجل التغلب على الإنقسامات فتح مجال للحوار وإعادة تشكيل الأحزاب السياسية ودعم الإندماج والإستقلال وإعادة توطيد العلاقات الأسرية وخلق الثقة بين أبناء تيمور الشرقية لتجاوز الانقسامات والصراعات العنيفة، حيث شاركت المنظمات الدولية غير الحكومية في عقد إجتماع قادة تيمور الشرقية سنة 1995 من أجل الحوار السنوي الشامل لمناقشة الوضع السياسي وكذا مناقشة قضايا المهاجرين واللاجئين التيموريين وإعادة بناء الثقة بين أفراد، كما لها دور أيضا في إجتماع القادة التيموريين سنة 1998 لتسهيل الحوار وتعزيز المصالحة ونزع السلاح.[2]

رابعا: بناء القدرات وإعادة الإدماج والتأهيل

تتشارك المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية على إعادة بناء القدرات وحل النزاعات لبناء السلام في مابعد النزاع في تيمور الشرقية وتجاوز المرحلة الإنتقالية التي تميزت بإستمرار المشاكل التي تسبب تجدد النزاعات، وقد دعمت بعلاقات عمل إيجابية عرفت بالشراكة وتعاون بين المديرية

[1] - Dirk-Jan Koch, **Aid from International NGOs Blind spots on the aid allocation map**, (New York: Palgrave Macmillan, 2009),p56.
[2] -Ian Martin, **self-determination in east timor The United Nations, the Ballot, and International Intervention**,(Lynne Rienner Publishers: United States of America,2001),p.69.

التابعة لوزارة العدل في تيمور الشرقية ومعاونو مجلس الإنماء والإعمار والمعهد الإندونيسي لإعادة البناء الإقتصادي والإجتماعي في مابعد النزاع.[1]

كما تم إنشاء وكالة للمساعدة لإدماج المقاتلين والسجناء وتأهيلهم وتقديم التعويض لضحايا من خلال تخصيص أموال التعويض ومحاولة إعادة إنخراطهم في العمل والقضاء على الفقر للتحقيق تنمية اجتماعية في أعقاب إنتهاء النزاع في تيمور الشرقية، وتم إنشاء برامج متوسطة وطويلة المدى لإعادة تأهيل المجتمعات المتضررة وتقديم تمويلات لمختلف المشاريع التي تفيد العائدين والمتضررين من النزاع وتحقيق التماسك الإجتماعي.[2]

خامسا: الإصلاح الهيكلي و إعادة إرساء الديمقراطية

بعد أكثر من خمسة وعشرين سنة من الحكم الإندونيسي وحصول سكان تيمور الشرقية على الإستقلال من خلال إستفتاء شعبي وأدت هذه المطالب الداعية للإستقلال إلى أعمال العنف في المجتمع المحلي بدعم من القوات المسلحة الإندونيسية قامت المليشيات بقتل مالا يقل عن 1000 شخص وتهجير الألف من الأشخاص إلى إقليم تيمور الغربي الإندونيسي، ولمواجهة تلك الأزمة تم نشر العديد من قوات حفظ السلام، غير أنه بالإعلان عن قيام جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية سنة 2002 أجريت لأول مرة انتخابات رئاسية بعد تحقيق الاستقلال وبعد العودة إلى تيمور الشرقية حيث بدأت جميع الأحزاب في الإستعداد لإنتخابات

[1] - Christopher Moore, **Dispute Resolution System Design and Mediation Capacity-Building: Partnering to Resolve Post-Conflict Disputes in Timor-Leste**,(Conflict Resolution Institute University of Denver: USA, 2018),p.305.
[2] - Ayesah Uy Abubakar, **Peacebuilding and Sustainable Human Development The Pursuit of the Bangsamoro Right to Self-Determination**,(Universiti Malaysia Sabah : Malaysia,2019),p.135.

الجمعية التأسيسية، وتم تشكيل مجموعة من الأحزاب السياسية الصغيرة إلى جانب الحزب الديمقراطي التيموري.[1]

كما أنشت مؤسسات الحكم الرسمي بهدف تحقيق العدالة في المجتمع وبناء القدرات المؤسسة للحكم الديمقراطي لصون السلم والإستقرار في الأجل الطويل وتولي المهمة الحيوية للقيادات الوطنية في المرحلة التي تعقب النزاع مباشرة لتحقيق التوازن بين الحاجة إلى ترسيخ الإستقرار السياسي، وهذا ما يسعي من خلاله قادة تيمور الشرقية لممارسة مهام القيادة على النحو الواجب في توطيد السلام في أعقاب النزاع المسلح الإندونيسي وفي النزاعات الداخلية على السلطة التي خلفت أزمة الأمن السياسي، وتحقيق الوحدة الوطنية وكفلوا بإنتقال السلطة سلميا من خلال القيادة والالتزام بخدمة المصالح الوطنية وكذلك دمج المثل العليا والمبادئ العالمية للحكم في قيم وأعراف المجتمعات المحلية والقدرة على تحقيق التوزان بين ضرورة اتخاذ إجراءات بشأن المظالم وجرائم العهود السابقة وبين السعي إلى المستقبل والقدرة على غرس ثقافة السلام لتحقيق السلام الدائم .[2]

سادسا: إعادة التمكين وتأهيل الشباب

أدى النزاع في تيمور الشرقية إلى تفكيك البنية بين أفراد الشعب نتيجة نزوح الشباب وتثقيفهم ثقافة إندونيسية مما زادت في خلق الأزمة والتفرقة بين أفراد الشعب الواحد، بالإضافة إلى الأزمة السياسية التي عرفتها بعد الإستقلال بأربع سنوات سنة 2006 أدت إلى مقتل أكثر من 30 شخصا ونزوح ما يقارب 150,000شخص من ديارهم في إطار أعمال العنف غير المتوقعة والتي تعود جذورها إلى النزاع داخل الجيش

[1]- البرامج العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية، " التمثيل والمشاركة التعددية وتحقيق الديمقراطية"، تم تصفح الموقع يوم: 2019/07/14.
www.etc-graz.at/typo3/fileadmin/user…/manual/…/democracy

[2]- مركز عدل لحقوق الإنسان، " دور القيادة في بناء السلام والتنمية المستدامة"، تم تصفح الموقع يوم: 2019/07/15.
http://adelhr.org/portal/6424.

التيموري، هذا ما أدى إلى فتح القضية لتدخل من طرف الأمم المتحدة عن طريق بعثات حفظ السلام، وكذا مجموعة من البرامج من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية والوكالات المانحة ومنظمات المجتمع المحلي لمعالجة المشكلات التي قد تؤدي إلى تجدد النزاع منها إعادة التمكين وجلسات التدريب على بناء السلام لشباب التي تديرها منظمة أصدقاء السلام وتعمل على تحفيزهم على فهم سبب حدوث النزاع وكيفية معالجته لبناء السلام ومنع تجدد النزاعات.[1]

سابعا: بناء سلام مجتمعي في إطار شبكي

عقد شراكة بين المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات المحلية ورابطة أمم جنوب شرق أسيا ASEAN على التعاون لبناء سلام في تيمور الشرقية والإنفتاح على النظام الجديد بعد النزاعات الانفصالية و بناء نظام إقليمي يعمل على تحقيق الحرية والسلام وحفظ حقوق تيمور الشرقية من ضمها لإندونيسيا، والإقرار بالدور الإقليمي من خلال الاعتراف بإستقلال وإنشاء دولة تيمور الشرقية الجديدة بعد أحداث 1999 والقضاء على الغزو الإندونسي الذي انتهك قواعد القانون الدولي الإنساني، والتسوية السلمية للنزاعات وإحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وقد كان التدخل الدولي والإقليمي دور في تدعيم حركة الإستقلال التي تدعم فكرة إستقلال تيمور الشرقية سنة 2002.[2]

كما ساهم التعاون بين المنظمات الدولية غير الحكومية بتقديم الدعم والخدمات لإعادة بناء السلام والتنمية في تيمور الشرقية بعد كارثة تسونامي وعرفت تعاون بين عدد كبير من الوكالات في إعادة البناء بتمويل يفوق أربعة مليار دولار من المساعدات الإنسانية وهذا ما ساعد على بناء السلام وإعادة الإعمار والتأهيل

[1] - Michele Ford, **Social Activism in Southeast Asia**,(British Library: New York,2013),p.142.
[2] - James Cotton, **East Timor, Australia and Regional Order Intervention and its aftermath in Southeast Asia**,(London: New York,2004),p.148.

ودعم التنمية ودعم برامج إعادة الإدماج لتمكين ضحايا النزاعات والمقاتلين، وضحايا كارثة تسونامي في القطاعين الإجتماعي والإقتصادي وفي التنمية مابعد إنتهاء النزاع .[1]

نجد من خلال تجربة تيمور الشرقية دور ومكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في مابعد النزاع من خلال مجموعة من الترتيبات منها تعزيز وحماية حقوق الإنسان، إعادة تمكين حقوق المرأة والأطفال، إعادة تشكيل اللجنة الاستشارية والبنية الترابطية لبناء السلام، بناء القدرات وإعادة الإدماج والتأهيل، الإصلاح الهيكلي وإعادة إرساء الديمقراطية، إعادة التمكين وتأهيل الشباب، إصلاح الشرطة وقوات الأمن وهذا من خلال تعزيز كل المبادرات لتوطيد السلام بإشراك الجهود المحلية والدولية في إطار عمل المنظمات الإغاثية الإنسانية ونستخلصها في مجموعة النقاط.

1– نشاط منظمة العفو الدولية من خلال دورها الإستشاري بالمشاركة وإقرار مصير حقوق الإنسان والمرأة والطفل وضمان العدالة والمصالحة وإعادة الاندماج لشعب تيمور الشرقية.

2– دور العديد من المنظمات الإنسانية في تقديم خدمات الصحة والغذاء والماوي للمرأة والأطفال في فترة مابعد النزاع في ظل إنتشار الأمراض والأوبئة ونقص الغذاء والفقر والمجاعة نقص مياه الصرف الصحي.

3– نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في حالات الإعدام والإختفاء والسجن والتعذيب وكافة اشكال التعذيب وإنتهاك حقوق المرأة والأطفال من طرف عناصر قوات الأمن الإندونيسي.

4– تعاون المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية على بناء القدرات وإعادة التأهيل من خلال إنشاء وكالة للمساعدة في عملية إعادة دمج المقاتلين والسجناء وتأهيلهم وتقديم التعويض لضحايا وتحقيق تنمية إجتماعية في أعقاب إنتهاء النزاع في تيمور الشرقية.

[1] - Delsy Ronnie, Ripe for Rivalry Or Ready For peace: UndersTanding The Reasons For The Success And Failure Of The Peace Process In Aceh, (Doctoral Thesis University of Helsinki, Faculty of Social Sciences,2016),p181.

5- دور المنظمات الدولية غير الحكومية في إعادة تمكين وتأهيل الشباب من خلال مجموعة من البرامج بالتعاون من طرف الوكالات المانحة ومنظمات المجتمع المحلي بهدف معالجة المشكلات التي قد تؤدي إلى تجدد النزاع وإعادة التمكين وإقامة جلسات تدريب الشباب.

6- دور نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في التسوية السلمية للنزاعات وإحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتدعيم حركة إستقلال تيمور الشرقية.

من ترتيبات بناء السلام وفق نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال الشكل رقم : (05) **حلقة بناء السلام في تيمور الشرقية**

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة.

المبحث الثاني: إستراتيجيات المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في جنوب السودان

المطلب الأول: طبيعة النزاع في جنوب السودان

تمثل النزاعات العرقية إحدى السمات المميزة للقارة الإفريقية ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى التنوع العرقي والقبلي والإثني الواسع في القارة، إلا أن المشكلات الناجمة عن هذا التنوع ترتبط بعاملين أخرين أولهما السياسة الإستعمارية التي كرست نمطا للعلاقات غير الودية بين مختلف المكونات الإجتماعية في نسيج القارة الإفريقية وكانت الإداة البارزة في هذا السياق هي سياسة ترسيم الحدود بين الدول الإفريقية التي تزيد من تمزق أبناء القبيلة الواحدة ويعد جنوب السودان من أبرز الدول الإفريقية تأثرا بسياسة التمزيق الإجتماعي.

إستعصى على شعب جنوب السودان لأكثر من خمس سنوات عقود من النزاع الأهلي والصراع بين الشمال والجنوب، حيث عرف السودان أطول نزاع عنيف في إفريقيا وله آثاره على السكان المدنيين، والنزاع يضم حربين أهليتين التي يعود تاريخها إلى ما قبل الاستعمار، حيث يشمل النزاع الأول بين الشمال العربي المسلم والجنوب الأفريقي المسيحي والتي جرت من سنة 1955 إلى سنة 1972من قبل مجموعة من المتمردين المعروفين باسم أنيا نيا Anya-Nya قاوموا ببرامج الاستيعاب العدواني لـ" تعريب وأسلمة" الجنوب ، وطالبوا باستقلال الجنوب كحل وحيد لمشكلة تهميش الجنوب واستبعاده من جانب الشمال، حيث انتهت النزاع في سنة 1972 باتفاق أديس أبابا، التي منحت جنوب السودان شبه استقلالية من خلال حكومة إقليمية مع جمعية تمثيلية، ووضعت أحكاما دستورية للحماية الدينية والثقافية، غير أن اتفاق أديس أبابا لم يستمر بسبب

عدم قدرة جنوب السودان على التوحد سياسيا في دفاعه، وفشل نظام جعفر محمد النميري في الخرطوم، في الوفاء بأحكامه.[1]

أما النزاع الأهلي الثاني سنة 1983 بقيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان SPLA مع جون قرنق دي مابيور كزعيم، وكانت تهدف إلى إنهاء إدامة فكرة السودان كدولة عربية إسلامية إنتهت هذه الحرب 2005 بتوقيعها اتفاق السلام الشامل CPA.[2]

حيث حصدت النزاعات الأهلية في جنوب السودان خلال سنوات 1955-1972- 1983- 2003 عدد من القتلى والجرحى والهجرات الداخلية وتشرد أزيد من أربعة ملايين سوداني، بالإضافة لأكثر من 420 لاجئ وإزاء هذه الظروف بدا ضروريا على المنظمات الدولية غير الحكومية التعامل مع هذه الأثار التدميرية التي خلفتها النزاعات، خاصة في ظل عجز وغياب الحكومة عن التحكم في هذه الأثار، وضعف المجتمع المدني المحلي وافتقاره إلى البني الأساسية للقيام بوظائف الإغاثة، فضلا عن امتثالها إلى إستراتيجية بناء السلام في مرحلة مابعد إتفاقية السلام.[3]

فقد سعى أبناء جنوب السودان نحو الإنفصال عن الدولة السودانية إعتقاد منهم بأن الدولة المستقلة هي الأنسب لهم، دون أن يأخذوا في الإعتبار المخاطر والتحديات التي يمكن أن تترتب على الإنفصال في ظل الإنشقاقات بين التيارات السياسية الجنوبية والإقتتال بين الجماعات الإثنية وضعف الجانب الإقتصادي الذي يؤهل الجنوب لكي يكون دولة مستقرة، كما تعاني الدولة الهشة من تفشي النزاع وفشل جهود التنمية وإنتشار

[1]- محمد عبد الحميد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص245.

[2] -Lydia Wanja Gitau,**Trauma-Sensitivity and Peacebuilding Considering the Case of South Sudanese Refugees in Kakuma Refugee Camp,**(Australia: Centre for Peace and Conflict Studies at University of Sydney,2018),p.03.

[3]- محمد عبد الحميد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص247.

الفقر، وذلك نتيجة ضعف الحكم وعدم قدرة الحكومة على تحمل مسؤولياتها، وتبنى سياسات تقوم على عدم المساواة والإقصاء السياسي والإقتصادي، وهذا الوضع في جنوب السودان قبيل باندلا ع الحرب الأهلية.[1]

وقعت الحكومة السودانية سنة2005 ومتمردو حركة تحرير شعب السودان على اتفاق السلام الشامل الذي منح الحكم الذاتي الاقليمي لجنوب السودان، ولكن اتفاق السلام الشامل لم يضع حدا للعنف الداخلي، وكذلك لم يوقف انفصال جنوب السودان من السودان، ففي سنة 2011 تم الاتفاق على أجراء استفتاء تقرير المصير الذي بموجبه تم انفصال جنوب السودان، ففي الفترة من سنة 2005 إلى سنة 2013 ارتبط القتال بين القوات الحكومية والميليشيات المتمردة المسلحة والعنف الطائفي بالأرض والماشية في أغلب الأحيان، وأدى الانتشار الواسع للأسلحة.[2]

لا يمكن فهم طبيعة النزاع في جنوب السودان إلا بالرجوع إلى فهم المكون القبلي، إذ تعيش في دولة جنوب السودان العديد من القبائل، ومن أشهرها قبيلة الدينكا التي تقدر نسبتها 40%، وينحدر منها سلفاكيرSalva Kiir ، ثم النوير بحوالي 20 % والتي ينحدر منها رياك مشارReak Machar الذي دخل في صراعات مع سلفاكير بدعم من الجيش، بحيث تسعي النُخبة الحاكمة وهي الحركة الشعبية على أن يكون رئيس البلاد من قبيلة الدينكا ونائبه من قبيلة النوير.[3]

فقد تشكلت دولة جنوب السودان من خليط اثني- قبائلي يعادل 64 قبيلة ولهجة شكل معه تنوعا ثقافيا وإجتماعيا معقد والذي كان له الأثر على الأزمة في جنوب السودان، إذ تأسست الدولة على أساس

[1]- أيمن شبانة، "الحرب الأهلية ومستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان"، مجلة دفاتر المتوسط، العدد الخامس، 2016، ص 43.

[2]- تقرير منظمة العفو الدولية 2017، تم تصفح الموقع يوم:2017/04/13.
file:///C:/Users/PC.H.D.G/Downloads/AFR6532032016ARABIC.PDF

[3]- ياسر محجوب الحسين،" سلفاكير ومشار.. عوامل الثقافة وصراع الأفيال"، تم تصفح الموقع يوم: 2017/04/15.
http://www.aljazeera.net/home/print/.

المرجعية القبلية وليست المرجعية القانونية في ظل التنوع الاثني والتعدد القبائلي الذي كان له الأثر في إضعاف الانتماء للأمة، والإنقسام الثقافي وغياب الوحدة السكانية، وبذلك جاءت الدولة هشة في تكوينها الثقافي والإجتماعي وتأثير السلوك القبلي في تكوينات الجيش والهيئات الحاكمة وفي إدارة مؤسسات الدولة وغياب المشاركة الفاعلة في الحكم، كل هذا يعكس التوحيد الجنوبي كان مرحلي انعكس ذلك في النزاع الذي اندلع سنة 2013 حول القيادة داخل الحركة الشعبية وإبراز الأساس القبلي.[1]

بدأت بوادر الخلاف داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان بين الرئيس سلفاكير وبعض أعضاء الحركة وعلى راسهم رياك مشار وباجان امور الامين العام للحركة الشعبية وذلك بدعوى إنتهاك سلفاكير للدستور وهيمنته على إدارة الحركة الشعبية، وأمام هذا الوضع أعلن مشار وباجان سنة 2013 على إنهاء الوضع من خلال مواجهة سلفاكير في الإنتخابات الرئاسية التي كان من المزمع إجرائها خلال سنة 2015 ، فكان ذلك مقدمة لإجراء تعديل وزاري ثم أقيل رياك مشار من منصبه كنائب للرئيس وتم تعيين جيمس وانى المقرب من سلفاكير.

لقيت هذه التغيرات معارضة قوية داخل مجلس التحرير للحركة الشعبية الذي يعد هيئة الشورى داخل الحركة وهو ما دفع سلفاكير إلى الشروع في حل المجلس، وبهذا إنتقل النزاع إلى المواجهة المباشرة في منتصف ديسمبر 2013 عندما نجح مشار في تكوين تحالف معارض لسفاكير وهو ما أدى إلى إندلاع اشتباكات مسلحة بين مجموعة من قوات الحرس الجمهوري تدين بالولاء لمشار تعرف باسم" تايجر" والعناصر الموالية

[1]– النذير محمد التوم،" الأوضاع في دولة جنوب السودان وتأثيره على دول الجوار"، مجلة دراسات إفريقية، العدد السابع والخمسون، 2017، ص227.

للرئيس سلفاكير، واعلنت الحكومة عن محاولة الإنقلاب بهدف إزالة سلفاكير عن السلطة وتسارعت وتيرة العنف لتمتد إلى معظم ولايات جنوب السودان واتخذ النزاع على السلطة بعدا اثنيا. [1]

وإتسمت عمليات القتل المتبادلة بالأعمال الانتقامية المؤسسة على اسس عرقية بين الدينكا والنوير وأدى النزاع إلى مقتل ما لا يقل عن عشرات الالاف من المواطنين، مما يشير إلى أن القادة السياسيين والعسكريين في جنوب السودان لايعنون بتكريس نظام ديمقراطي حقيقي بقدر ما يغرقون فيما ورثوه من سنوات النزاع ضد القوات السودانية، فالنزاع بين الإثنيات المختلفة يرجع إلى مخلفات الحرب الأهلية التي خاضها جنوب السودان من اجل الانفصال. [2]

المطلب الثاني: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء المؤسسات وتعزيز القدرات لبناء السلام في جنوب السودان

أصبحت المنظمات غير الحكومية تتميز بالدور الانتقالي في إدارة النزاعات وتعمل دور المراقب لإنتهاكات حقوق الإنسان من خلال التقارير الدورية والضغط على أطراف النزاع، كما تطورت نشاطاتها في عمليات بناء السلام من خلال بناء القدرات التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل، نشر ثقافة السلام وبناء الثقة، إعادة الإدماج وتمكين المجتمع المحلي، تحقيق العدالة وإصلاح القطاع الشرطة والأمن، نشر مبادي الديمقراطية والتنمية.

[1]- أيمن شبانة، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2]- رامي عاشور،" فشل التاسيس: جنوب السودان من الانفصال إلى التردى في الصراع الإثني"، ملحق مجلة السياسية الدولية، العدد 208، 2017، ص33.

أولا: حماية حقوق الإنسان واللاجئين

إرتكبت القوات الحكومية وقوات المعارضة إنتهاكات خطيرة للقانون الإنساني وإنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وأشكال التعذيب من القتل المعتمد للمدنيين من أطفال ونساء وشيوخ، وخطف وإغتصاب للفتيات وتدمير للمدارس والمستشفيات والممتلكات المدنية وتجنيد الأطفال، كما عرقلت الأطراف المتحاربة المساعدات الإنسانية من الإمدادات الطبية والغذائية، وقد كان لهذا النزاع تأثير كبير إذ قتل ألاف الأشخاص وفر أكثر من 2,3 مليون في جنوب السودان من منازلهم وأكثر 1,7 مليون نازحا داخليا، ويعيش 600 الف لاجئ في البلدان المجاورة.[1]

كما يعاني اللاجئين من ندرة الضروريات الأساسية الغذاء والماء أثناء هجرتهم الطويلة مما جعلهم لا يملكون الجنسية، وحرمانهم من خدمات التعليم والرعاية الصحية والتوظيف والضروريات الأساسية الأخرى والحصول على البطاقة التموينية، مما زاد من تعرض جنوب السودان لخطر انعدام الجنسية لعدد كبير من الأشخاص من أصل جنوب السودان الذين يعيشون في الشمال بعد إستقلال جنوب السودان، مما أدي إلى تشارك وتنسيق بين المنظمات الدولية غير الحكومية وبرامج الإغاثة والحكومة المضيفة والوكالات الحكومية الدولية مثل برنامج الغذائي العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تقديم المساعدة للاجئين .[2]

إن الأحداث التي وقعت سنة 2013 في جنوب السودان تشكل محاولة إنقلابية قام بها نائب الرئيس سابقا رياك مشار ومؤيدوه للإطاحة بحكومة منتخبة نتيجة لخلاف سياسي بين السياسيين من مختلف

[1]- تقرير منظمة العفو الدولية، "أثر النزاع المسلح في جنوب السودان على الصحة النفسية"، 2016، ص34، تم تصفح الموقع يوم: 2017/11/06.
https://www.amnesty.org/download/

[2] - Lydia Wanja Gitau,op,cit,p.76.

الانتماءات الإثنية، ومن أجل تحقيق الإستقرار يجب إتخاذ تدابير وإنشاء لجنة لإدارة الأزمات ولجنة للسلام والمصالحة وتضميد الجراح ولجنة للتحقيق في إنتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء النزاع.[1]

كما أن الحكومة وافقت على وقف الأعمال القتالية والتفاوض بشأن السلام برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ورحبت بلجنة التحقيق التي شكلتها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية غير الحكومية الحقوقية للتحقيق في تجاوزات حقوق الإنسان في جنوب السودان، وأشار البيان الذي وقعته الحكومة والمتضمن إجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومة والمعارضة المتمثلة في الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، وهذا ما ساعد اللجنة الشعبية لبناء السلام في نجاحها في إقناع كثير من المشردين واللاجئين بالعودة إلى ديارهم.[2]

ثانيا: إشراك المجتمع المدني وإعادة بناء الثقة

تعزيز المجتمع المدني لبناء السلام والذي شمل العمل الميداني الإثنوغرافي المكثف بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان، على اعتبار المجتمع المدني عامل التنمية إذ أصبح أكثر فاعلية وبديلا للحكومات في توفير احتياجات التنمية، حيث طرحت هذه التوجهات العالمية للمجتمع المدني على وجه الخصوص في سياقات ما بعد النزاع أو ما يسمى بالدول الهشة في ظل فشلت مؤسسات الدولة في توفير الأمن والخدمات الأساسية، مما جعل المجتمع المدني يمثل القوى لصالح السلام في المجتمع وينظر إليه على أنه أكثر تمثيلا وأقرب إلى القواعد الشعبية من المؤسسات الحكومية، حيث يساهم في إصلاح العلاقات بين الدولة

[1]– تقرير الجمعية العامة، "حلقة نقاش بشأن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان"، الدورة الثامنة والعشرون، 2015، ص5.
[2]– تقرير الجمعية العامة، مرجع سبق ذكره، ص7.

والمجتمع ويشترك بوظائف الحماية والمراقبة الإنذار المبكر، التماسك الاجتماعي والوساطة وتقديم الخدمات، ولهذا يطلق عليه وكيل السلام المتصور. [1]

كما أن مؤسسات المجتمع المدني تعتبر حتمية لدعم مؤسسات الدولة الديمقراطية خاصة أنها تشكل همزة وصل بين الشعب والحكومة، فضلا على أنها تضمن لمختلف الأقليات والفئات المهمشة التنظيم ورفع المطالب وصياغة الإحتياجات، ودورها في حماية الشعب من طغيان الحكم وترسيخ قيم بناء السلام وجهود المصالحة في مجتمعات مابعد النزاع، كما لا يمكن الإستغناء عن دور القدرات المحلية في مرحلة بناء السلام ذلك أنه يعزز من دور المجتمع المدني من خلال توفير رأس المال الإجتماعي ووضع أسس الحكم المحلى التي تمثل إطار لعمل النظام الجديد القائم على الثقة.[2]

وهذا ما أدي إلى العمل على تقديم مبادرات لبناء السلام على المستوى القاعدي لتحقيق المصالحة وتعزيز ثقافة السلام القائم على الثقة كشرط أساسي لبناء القدرات نتيجة ما تخلفه النزاعات من صدمات وحالات معنوية سيئة وإنهيار الروابط الإجتماعية، مما يتطلب إعادة تأسيس الثقة والتعاون والتضامن كأسس للعمل الجماعي، وتتضمن عمليات بناء القدرات في مجتمعات ما بعد النزاع تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية وتركيزها على تسخير جميع الإمكانيات وإستخدام الآليات التي من شأنها تطوير وتنمية قدرات

[1] - Annika Björkdahl, Kristine Höglund, Gearoid Millar, **Peacebuilding and Friction Global and local encounters in post- conflict societies**,(New York: Routledge studies in peace and conflict resolution,2016),p.103.

[2] – مي مجيب، مرجع سبق ذكره، ص35.

المجتمع المحلي وتعمل على تدريب الأفراد من أجل تمكينهم لإنشاء منظمات غير حكومية محلية وتنظيم ورشات ودوريات تدريبية، خلق مراكز إستعلامية ورفع الوعى.[1]

حيث تنشط العديد من المنظمات غير الحكومية في فترات ما بعد النزاع في مجال بناء القدرات وإعادة بناء السلام مابعد النزاع مباشرة بتقدم مجموعة واسعة من نشاطات بناء العلاقات بين لمجتمع المحلي وتستخدم التدريب كوسيلة لتحفيز عمل المجتمع المدني المحلى وإيجاد شركاء محليين وكذا تعزيز عملية التعليم وهذا من خلال إرسال المنظمات غير الحكومية أفراد لحضور جلسات تدريبية متتالية وتوفير مجموعة متنوعة من برامج تدريب المدربين والمستشارين والمتخصصين في مجال تكريس التعاون وبناء علاقات ثقة.[2]

دعمت المنظمات الدولية غير الحكومية عدة مساهمات لتحقيق تعاون بين المنظمات غير الحكومية السودانية وفتحت مجال للحوار لنشطاء المجتمع المدني بهدف تدعيم ثقافة السلام والديمقراطية والحكم الراشد وفتح ورش عمل حول الترتيبات الدستورية قبل وبعد توقيع إتفاقية السلام لسنة 2005، حيث تأسست منظمات محلية لدعم المسار في عملية التفاوض بين الحكومة والحركة الشعبية منها مبادرة السلام للمجتمع المدني لتحديد إحتياجات جنوب السودان خلال المرحلة الإنتقالية وقدمت تصورات وحلول للقضايا بعد نهاية النزاع في جنوب السودان كالديمقراطية والتنمية، العدالة النظام القضائي، حقوق المرأة والطفل.[3]

[1] -Renforcer les capacités nationales et locales en matière de gestion du développement durable, Conseil Economique et social", E/C.16/2014, 24 Janvier 2014, p.6.in : 23/04/2014 .
http://workspace.unpan.org/sites/Internet/Documents/UNPAN92615.pdf

[2]- أماني قنديلي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[3]- محمد عبد الحميد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص274.

ثالثا: حقوق المرأة والطفل

تعتبر المرأة كأحد الأطراف الفاعلة في بناء السلام في مرحلة مابعد النزاع، وهذا من خلال مشاركتها للإصلاحات التي تساهم في تمكين المرأة في عمليات السلام، ولهذا تعمل الجهات الفاعلة الوطنية والدولية لإشراك المرأة ومعالجة القضايا الجنسانية في سياق عمليات السلام ووفق تقرير الأمين العام سنة 2009 في تعزيز الوساطة ودعمها وتزويد الأطراف المتفاوضة بخصوص القضايا الجنسانية وإتاحة المساعدات الإنسانية والعدالة والأمن والإستثمار في الاستراتيجيات الهادفة إلى إشراك مزيد من النساء، إنشاء منتديات لمنظمات المجتمع المدني النسائي وحث الأمين العام الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على أن تعتمد على ضمان إدماج المرأة وإشراكها بإدارة عمليات السلام.[1]

حيث ساهمت منظمات محلية عديدة في جنوب السودان لدعم وجود المرأة في مفاوضات السلام السودانية، ومنها شبكة المرأة للسلام تهدف لتمكين المرأة من السلام وهي تتشكل من شبكة المرأة للمجتمع المدني والاتحاد الوطني للمرأة وشبكة المرأة الجنوبية، وقد شاركت هذه المنظمات في تقديم مقترحات لتفعيل دور المرأة في السلام إلى لجنة المراجعة الدستورية في إجتماع نيروبي للمنظمات غير الحكومية والذي ضم ممثلين من الشمال والجنوب سنة 2005.[2]

كما تولي المنظمات الدولية غير الحكومية إهتماما كبير بقضايا حقوق الأطفال بالتعاون مع فريق وحدة حماية الطفل وأهالي دارفور وفريق الأمم المتحدة من أجل خلق بيئة أمنية للأطفال وتهدف إلى إدراج قضايا الأطفال في عملية السلام وإتفاقيات السلام وبرنامج إنعاش مابعد النزاع وبرامج بناء قدرات وتدريب حول

[1]- تقرير مجلس الأمن، " مشاركة المرأة في بناء السلام"، الدورة الخامسة والستون، 2010،ص14.
[2]- محمد عبد الحميد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص172.

حقوق الطفل وحماية الطفل، وقد شرعت في حوار مع أطراف النزاع من أجل الالتزام بخطة العمل الزمنية التي تهدف إلى إنهاء تجنيد وإستخدام الأطفال الجنود إلى جانب الإنتهاكات الجسمية الأخرى ضد الأطفال وقد اطلق سراح أكثر182 من الجنود الأطفال سنة 2009 وإطلاق سراح ما تبقى من الأطفال.[1]

كما يعتبر حصول الأطفال على التعليم من تحديات بناء السلام في جنوب السودان وفي جميع المجتمعات التي تمر بفترة مابعد إنتهاء النزاع، حيث يظل العديد من الأطفال في حالة إقصاء عن فرص التعليم في المدارس وهي الفرص التي يمكن أن تساعد على تنمية المعرفة والمهارات والمواقف لبناء مجتمع مسالم، وهذا ما يدفع بأن نظام التعليم في جنوب السودان يحتاج إلى مساعدة منها تقديم المساعدة لتزويد منطقة جنوب السودان بالهيئة التدريسية والتدريب المطلوب، وكذا تطوير برامج التعليم التي تعالج قضايا التوعية وتطوير مهارات الحياة وتعليم نشر ثقافة السلام[2].

وبهذا تم عقد شراكة بين المسؤولين لجنوب السودان والمنظمات الدولية غير الحكومية في تنظيم وتدريب وإعداد الأطفال المشاركين في النزاع، وإنشاء أكثر من 200 مدرسة في المناطق التي تسيطر عليها حركة التمرد، كما أكدت المنظمات غير الحكومية في تقاريرها بأنها ترعى مراكز تدريب الأطفال تحت شعار التعليم وتقدم لها كل المواد المدرسية.[3]

[1]– آلاء مياحي،" اليونميد تدعم جهود خلق بيئة أمنة للأطفال في مناطق الصراعات المسلحة"، مجلة أصداء من دارفور، العدد 8، 2011، ص8.

[2]- تيم براون، "أزمة التعليم في جنوب السودان"، نشرة الهجرة القسرية، 200، ص25. تم تصفح الموقع يوم: 2019/05/03.
https://www.fmreview.org/sites/fmr/files.

[3]- محمد عبد الحميد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص248.

رابعا: إصلاح قطاع الشرطة والأمن

من المهم الإعتراف بالتقدم الذي أحرزته جنوب السودان منذ الإستقلال ولكي يصبح بلد أكثر إستقرار وخاضعا للمساءلة بصورة ديمقراطية وقادر على الاضطلاع لدور إيجابي وتحقيق تقدم في توطيد السلام، حيث حقق تقدم في إصلاح جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وجيش تحرير جنوب السودان أو ما يسمى الجيش الديمقراطي لجنوب السودان، وقوات دفاع جنوب السودان مع وضع برامج نحو شرطة تتسم بقدر أكبر من الكفاءة المهنية والفعالية، وإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، كما ساهمت تدهور الأوضاع الأمنية والمؤسسات في أجزاء من جنوب السودان وإنتهاك حقوق الإنسان من طرف الجماعات المسلحة إلى تعاون بين السلطات على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات والمنظمات الدولية غير الحكومية إلى ضرورة تفعيل التزاماتها بتحسين إحترام الحقوق وحالات الإعتقال التعسفي والإحتجاز وسوء المعاملة وحوادث القتل على أيدي قوات الأمن، وتعزيز الوعي والمساءلة لتعزيز السلام والأمن والإستقرار. [1]

خامسا: إعادة التأهيل والتقييم البيئي مابعد النزاع

من بين التحديات التي تواجه إعادة التأهيل والتنمية عدة قضايا تواجه التقييم البيئي مابعد النزاع والأمن الغذائي والتنمية المستدامة نتيجة إستمرار العنف وإنعدام الأمن بالرغم توقيع إتفاق سلام والإدارة السليمة وإعادة التأهيل الموارد الطبيعية لبناء السلام في جنوب السودان.

كما أن الرابط بين النزاع والبيئة في جنوب السودان متبادلة التأثير فمن جهة للنزاع الممتد لفترة طويلة تأثيراته على البيئة منها نزوح السكان وضعف التنظيم الإداري وأساليب إستغلال الموارد وقصور الإستثمار في

[1]- تقرير مجلس الأمن،" جنوب السودان"، الدورة الثامنة والستون، 3013، ص5.

التنمية المستدامة، ومن جهة أخرى تعتبر القضايا البيئية من بين أسباب النزاع فالتنافس على إحتياطات النفط والغاز والمياه وقضايا إستخدام الأراضي وتتداخل عوامل البيئية مع طائفة من القضايا الإجتماعية والسياسية والإقتصادية في إثارة النزاع في جنوب السودان.[1]

في دراسة الباحثة كارين بالينتاين Karen Ballintein في عمل مرجعي شاركها في تحريره الباحث هيكونيتشى Hikoneichi بعنوان" الإستفادة من السلام: إدارة موارد الحرب الأهلية"، وتفرض عملية ما بعد انتهاء النزاع تحديا مزدوجا لصانعي القرار في عمليات بناء السلام من ناحية يفرض عليهم إجراء تقييم دقيق للاستغلال المفرط غير الشرعي من قبل الأطراف المتناحرة وأثر ذلك الإستغلال على ديناميات النزاع، ومن ناحية أخرى يفرض عليهم صياغة وتنفيذ أجندة عمل وتوظيف مختلف أليات الإصلاحات البيئية في منع النزاعات، حيث أشار الأمين العام الامم المتحدة السابق كوفى إنان سنة 2005 أن إعتراف بإخفاق المنظمة الأممية في صياغة وإقرار إتفاقيات سلام مستدامة وحيوي، وكانت هذه القرارات الأممية في صلب إهتمام المراكز الخاصة بالنزاع ودراسات السلام تحاول الاستجابة لتحديات قضية الموارد في عملية في بناء السلام. [2]

كان للمنظمات الدولية غير الحكومية دور في معالجة قضايا الأمن الغذائي والتحرر من الجوع والفقر وهذا من خلال حملة التحرر من الجوع في مؤتمر منظمة الفاو سنة 1959 ثم المؤتمر الدولي المعني بالتغذية سنة 1992 وكذلك من خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية سنة 1996 الذي ناقشت فيه الأبعاد الإقليمية لإنعدام الأمن الغذائي، كما يساعد المؤتمر العالمي للأغذية سنة 2002 على عملية مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية لإحداث تغييرات في السياسات والإجراءات لتحقيق أهدافها في حالات السلم والنزاع بإعتبار

[1]- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، " السودان التقييم البيئي لمابعد النزاع"، تم تصفح الموقع يوم: 2018/10/04.
https://postconflict.unep.ch.

[2]- أحمد زكى عثمان،"كيف تتحول الموارد من تأجيج الصراع إلى السلام؟"، ملحق اتجاهات نظرية مجلة السياسية الدولية، العدد 207، 2017، ص25.

التغذية وإصحاح البيئة ترتكز عليهما عمليات الإغاثة، حيث ساهمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على تقديم المساعدات أثناء النزاع بل إنها تباشر أنشطة تستهدف فتح المجال للتأهيل في مرحلة مابعد النزاع وتقدم المساعدات للأهالي على إستعادة اكتفائهم الذاتي على نحو دائما فيما يتعلق بالإنتاج والحصول على الغذاء في جنوب السودان وإصلاح المرافق الصحية وتقديم الأدوية وتوفير الغذاء.[1]

كما تطرح العديد من الدراسات ترابط العلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات التي تؤدي إلى إنعدام الأمن الغذائي الذي يعتبر من الإحتياجات الضرورية لدولة الخارجة من النزاعات في فترة مابعد النزاع، في إطار الإحتياجات الإجتماعية ومع ظهور بناء السلام في الأجندة العالمية مع طرح الأمين العام بطرس بطرس غالي في أجندة بناء السلام مابعد النزاع بهدف تقديم الخدمات وإعادة القدرات والمصالحة والتحول الإجتماعيو أصبح النهج الأخير لبناء السلام أجندة السلام من خلال التنمية وإدارة الموارد الطبيعية المتجددة بيئيا لتدعيم الإنتاج الغذائي المستدام للبناء الإجتماعي والإقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي.[2]

حيث نخلص من خلال دراسة تفعيل نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في ترتيبات بناء السلام في جنوب السودان إلى مجموعة من الترتيبات.

1- مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان واللاجئين بإنشاء لجنة إدارة الأزمات ولجنة للسلام والمصالحة وتضميد الجراح ولجنة للتحقيق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ولجنة التحقيق التي شكلتها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان ومنظمات الدولية غير الحكومية الحقوقية للتحقيق في تجاوزات حقوق الإنسان في جنوب السودان.

[1]- نادية أحمد عمراني، **النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق**، (الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014)، ص222.

[2]- Paul Y. Wel, The Potential of Agroforestry for Peacebuilding the case of Jonglei, (A Thesis Master, Guelph, Canada,2012),p.31.

2- إشراك المجتمع المدني وإعادة بناء الثقة وتتضمن بناء القدرات في مجتمعات ما بعد النزاع بتدخل المنظمات غير الحكومية وإستخدام الآليات التي من شأنها تطوير وتنمية قدرات المجتمع المحلي، وتعمل على تدريب الأفراد من أجل تمكينهم لإنشاء منظمات غير حكومية محلية وتنظيم ورشات ودوريات تدريبية وخلق مراكز إستعلامية لرفع الوعى.

3- دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية المرأة والأطفال من خلال تعزيز الوساطة ودعمها وتزويد الأطراف المتفاوضة بخصوص القضايا الجنسانية وإتاحة المساعدات الإنسانية والعدالة والأمن والإستثمار في الاستراتيجيات الهادفة إلى إشراك مزيد من النساء.

4- تولي المنظمات الدولية غير الحكومية إلى إدراج قضايا الأطفال في عملية السلام وإتفاقيات السلام وبرنامج إنعاش مابعد النزاع وبرامج بناء قدرات وتدريب حول حماية حقوق الطفل.

5- تعاون المنظمات الدولية غير الحكومية والسلطات المحلية لجنوب السودان لإعادة إصلاح قطاع العدالة والأمن وتعزيز الوعي والمساءلة لتحقيق السلام والأمن والإستقرار في جنوب السودان.

6- دور المنظمات الدولية غير الحكومية في معالجة قضايا الأمن الغذائي والتحرر من الجوع والفقر لإحداث تغييرات في السياسات والإجراءات لتحقيق أهدافها في حالات السلم والنزاع لتقديم خدمات الإغاثية.

وعليه يمكن القول للمنظمات الدولية غير الحكومية مكانة في عمليات بناء السلام في جنوب السودان مابعد النزاع، محاولة تجاوز الخلافات العرقية والسلطوية وإعادة بناء ماتم تخريبه أثناء النزاع وبناء القدرات والتأهيل على مستوى البناء المؤسساتي لإصلاح القطاع الأمني والنظامي والعدالة، ولكن هذا لابد من تشارك وقبول المجتمعي لتحقيق شبكية العلاقات بين الأطر المحلية والدولية الحكومية وغير الحكومية.

وهذا ما نبرزه من خلال ترتيبات بناء السلام مابعد النزاع وفق نشاط المنظمات غير الحكومية لتحقيق سلام إيجابي مستدام من خلال الشكل رقم: (06) **شجرة بناء السلام في جنوب السودان مابعد النزاع.**

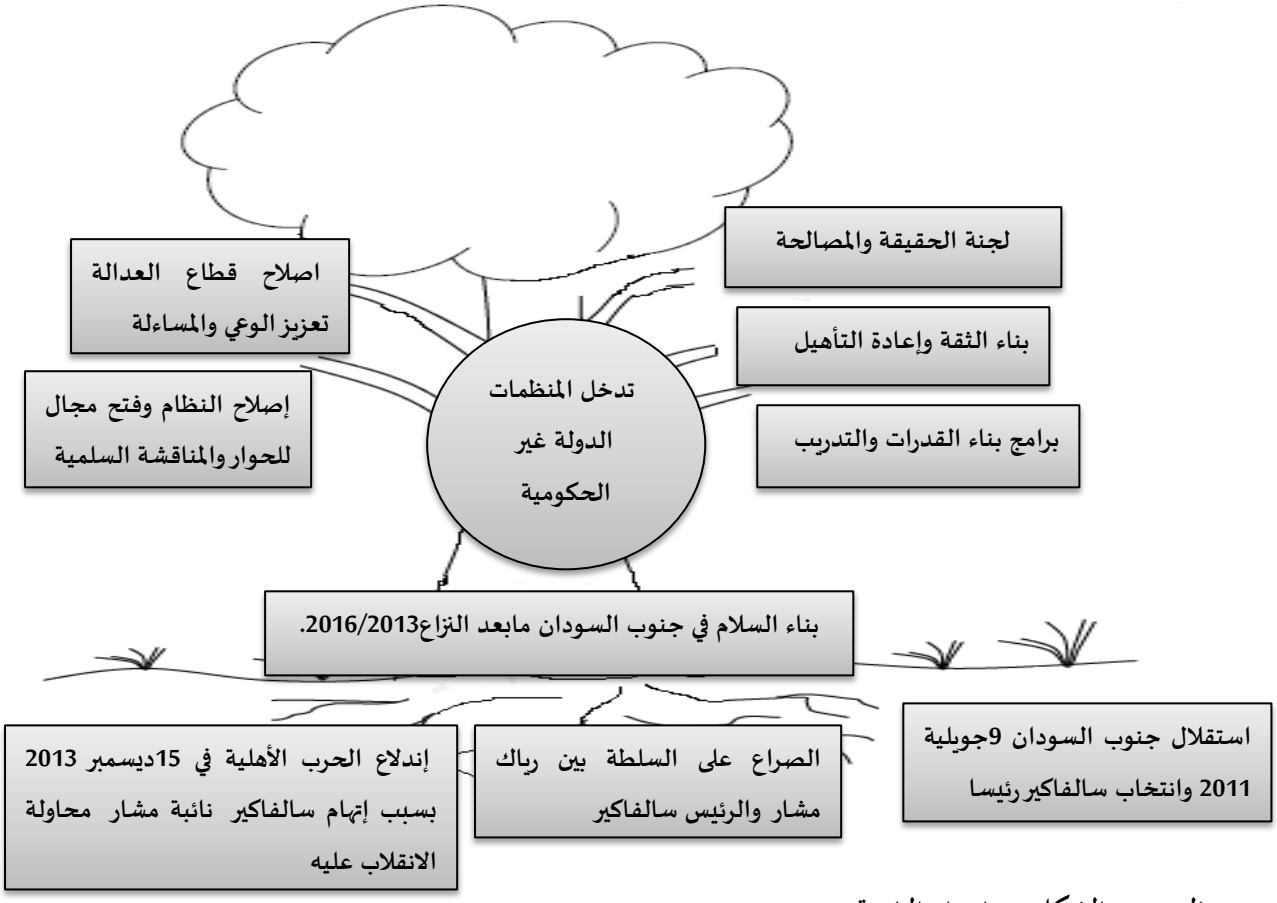

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة.

المبحث الثالث: تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية في إدارة عمليات بناء السلام في سيراليون

المطلب الأول: طبيعة النزاع و ترتيبات بناء السلام في سيراليون

تعتبر سيراليون من بين دول غرب إفريقيا التي عرفت نزاعات أهلية وذلك نتيجة تعدد مجموعة من الأسباب السياسية والإقتصادية الثقافية، حيث بدأ النزاع في سيراليون سنة1991 نتيجة تشابك عدة أسباب لكن السبب الفعلي هو محاولة السيطرة على مناجم الماس وباقي مناطق حوض نهر مانو،[1] كما تعود أيضا إلى نشوء منظمة لتهريب الماس إلى الشركات الدولية بأسعار منخفضة، حيث أصبح يعرف النزاع بالماس الدموي Blood Diamond وهذا ما أدى إلى اشتعل حرب أهلية بين سكان سيراليون.[2]

في حين يرجع البعض سبب النزاع إلى طبيعة الدولة في حد ذاتها حيث تم الإدعاء أن النزاع كان نتاجا للزيادة السكانية و التدهور البيئي، بينما أرجع آخرون أسباب النزاع إلى ديناميات فترة ما بعد الحرب الباردة التي أدت إلى سقوط مؤسسات الدولة و ظهور جيل جديد من أمراء الحرب، أما التفسير الاقتصادي فهو تفسير سائد خاصة بين بناة السلام الدوليين، فالأجندات الاقتصادية للمقاتلين ودور الموارد الطبيعية القيمة و مداخيلها لعبت دور كبير في إذكاء جدوة الأزمة، فإن السرديات ألقت الضوء على السعي للنهب من قبل المتمردين وشجع أمراء الحرب على نهب احتياطيات الماس الكبيرة لشراء الأسلحة وتحقيق الثراء وإدامة النزاع وباتت سيراليون مرادفا لجملة "الماس الدموي".[3]

---

[1]- الصندوق الدولي لتنمية الزراعية وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، "جمهورية سيراليون"، المجلس التنفيذي، الدورة الثمانون،2003 ،ص8 .

[2] - Abiodun Alao, **Natural Resources and conflict In Africa The Tragedy Of Endowment**، (New york:University Of Rocheste Press ,2007),p.23.

[3] -Michael D. Beevers**, Peacebuilding and Natural Resource Governance After Armed Conflict Sierra Leone and Liberia**,(Dickinson College: USA,2019),p.121.

ولهذا شهدت سيراليون حرب أهلية شرسة نتيجة ضعف السلطة المركزية وعجز الحزب الحاكم على وقف أعمال السرقة والنهب لموارد الدولة، فنشأت حرب بين حركة التمرد الثورية والجبهة المتحدة برئاسة فوداي سنكوح، كما نجد دور الدعم الخارجي من طرف كل من ليبيريا وبوركينافاسو ليبيا للجبهة الثورية بالأسلحة والمعدات وهذا من أجل السيطرة على المواد الطبيعية و التنافس بهدف السيطرة على الأقاليم الغنية بالماس.[1]

كما تدخلت الأمم المتحدة عبر آلياتها التفاوضية، وكذا عبر آلياتها العسكرية قوات حفظ السلام بإرسال بعثتها المعروفة باسم الاونامسيل سنة2005 في تنفيذ ولاياتها، وقد نجحت إلى حد كبير في الإشراف على عمليات السلام ووقف إطلاق النار والإشراف على الإنتخابات الوطنية ونزع السلاح وتدريب الشرطة ومراقبي حقوق الإنسان وتسهيل العودة الطوعية، وإعادة توطين الآلاف من اللاجئين والمتشردين، وإتفاقية لومي لنشر قوات حفظ السلام خلال سنة1999سنة 2000 وأصدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون الإنسان بنشر تدابير العفو بهدف حماية حقوق الإنسان والإبادة الجماعية، وهذا ما تم التوصل إليه من خلال توقيع إتفاق سلام لومي Lomé Peace Agreement بين حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة(Front (RUF Revolutionary United لوقف التمرد سنة 1999.[2]

[1]- شريف محمد على البربري، **القمع والإكراه المادي ضد السيراليوني وعدم قدرة الحكومة على محاسبة**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2012)، ص 34.

[2]– مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع تدابير العفو"، جينيف، 2009،ص8.

المطلب الثاني: نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام مابعد النزاع في سيراليون

تهتم عملية بناء السلام بكل البلدان التي تخرج من حالة النزاع بمنحها فرصة إنشاء مؤسسات إجتماعية وسياسية، وقضائية، كما تعمل على تقديم المساعدات الغذائية، وإزالة الألغام ودعم الأنظمة في مجال الصحة وتتضمن إستراتيجية أو الجهود التي تتضمنها عمليات بناء السلام في فترة ما بعد النزاع في مجموعة من العناصر منها:

1- إعادة إطلاق الإقتصاد الوطني.

2- نزع الألغام و تسريح المقاتلين وإعادة تأهليهم.

3- إدماج السكان المهاجرين.

4- تمكين المجتمع المدني وبناء القدرات.

5- تمكين المرأة وحماية جميع حقوق الإنسان.

6- إصلاح شبكة الإتصالات والموصلات.[1]

ويترتب على بناء السلام في مابعد النزاع في سيراليون تفاعل مجموعة من النشطاء لتحقيق ترتيبات بناء السلام على مستوى إعادة بناء القدرات والبناء المؤسساتي للدولة في الفترة التي تعقب النزاع مباشرة لتفعيل بناء السلام الإيجابي.

[1]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص 107.

أولا: التدابير الأمنية إعادة الدمج ونزع السلاح والتسريح

لقد تم تفعيل كل المبادرات الفاعلة في إطار إعادة بناء السلام في إطار التدابير الأمنية والإشراف على الإنتخابات عقد إتفاق بين حكومة جمهورية سيراليون والوكالة الدولية لطاقة الذرية لتطبيق معاهدة ترمي إلى منع إنتشار الأسلحة النووية وتسمي معاهدة عدم الانتشار، كما تعتبر إتفاقية السلام مدخلا مهما لإصلاح القطاع الأمني، فقد عملت سيراليون على تشكيل سياسة إصلاح القطاع الأمن المستقبلية وتنفيذها وهذا ما تم من خلال الجهود الفاعلة خلال سنة 1997وسنة2007.[1]

ومنذ توقيع إتفاقية لومي سلام أحرزت سيراليون وشعبها بدعم من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية غير الحكومية تقدما هائل في إعادة بناء البلد وتأمين السلام، وذلك من خلال إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وإعادة التنظيم وتأمين المؤسسات الأمنية الوطنية مثل الشرطة السيراليونية القوات المسلحة، ومكتب الأمن الوطني وإنشاء عدد من المؤسسات الديمقراطية مثل لجنة الانتخابات الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، لجنة حقوق الإنسان وعملت اللجنة بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمركز الإنتقالي، وهذا بهدف تحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة وإتباع نهج الصفح والنسيان في سيراليون.[2]

تم إنشاء منظمة مكافحة الفساد وكانت وزارة التنمية الدولية تقوم بإعداد برنامج إنمائي يساهم في إنشاء حكومة فعالة على الصعيدين المحلي والوطني، حيث كانت السياسة موجهة نحو بناء سلام وأمن دائمين وتمت الموافقة على تمويل وازرة التنمية الدولية للتسريح في حالات الطوارئ في سيراليون وأنشئت اللجنة الوطنية لنزع

[1]– مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2]–لجنة الامم المتحدة لبناء السلام، التشكيلة الخاصة بسيراليون،" إطار سيرالون للتعاون في بناء السلام"، 2008، الدورة الثانية،2008 ،ص4 .

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في العاصمة، كما تم تحديد برنامج نزع السلاح وإعادة الإدماج سنة 1999 وتحديد الموعد النهائي لنزع السلاح في 15 ديسمبر 1999 وهذا بهدف توطيد السلام وخلق فرصة للمقاتلين السابقين للانضمام إلى المجتمع والتدريب على العمل.[1]

وأصدر الرئيس كوروما في ديسمبر 2008 برنامج التغير الذي يحدد سياسات الحكومة وأولوياتها على إمتداد لثلاث سنوات المقبلة ويعترف البرنامج بالتحديات الإجتماعية والإقتصادية ولابد من إحداث تحول في الإقتصاد السيراليون للخروج من حالة الفقر عن طريق الجمع بين النمو الإقتصادي والتنمية البشرية، ويحدد البرنامج الأولويات الرئيسة منها تعزيز الإمداد بالكهرباء بشكل موثوق، النهوض بالنمو الإقتصادي من خلال الزراعة وصيد الأسماك وتحسين الهياكل الصحية وسائر الخدمات الإجتماعية.[2]

ثانيا: العدالة الإنتقالية والمصالحة وإعادة التعمير بعد إنتهاء النزاع

إن النزاع في سيراليون بين الحكومة والجبهة الثورية أسفر عن مقتل العديد من الأشخاص والتجنيد القسري للأطفال والعنف الجسدي والفساد الحكومي، ويتميز القطاع القضائي بالضعف بعد النزاع الأهلي بينما أصدرت المحاكم المحلية ومحاكم القبائل غير الرسمية أحكاما تعسفية، ولكن مع المفاوضات التي نتجت عنها إتفاقية لومي لسلام طالبت الحكومة بإنشاء المحكمة الخاصة بسيراليون the Special Court for Sierra Leone (SCSL) لإعادة بناء سيادة القانون كجزء من بناء السلام في سيراليون ولتحقيق العدالة والأمن في البلاد، وأنشت العديد من الهيئات منها هيئة الرقابة وتشمل لجنة مكافحة الفساد بموجب قانون سنة 2000 ولجنة إصلاح القانون بموجب قانون سنة 2003 بهدف وضع العدالة والرقابة، كما تشجع لجنة

[1]- Marriage Zoe , **Not breaking the rules. not playing the game: A study of assistance to countries at war (1997-2001)**. (PhD thesis, London School of Economics and Political Science United Kingdom ,2004),p.208.

[2]- تقرير مجلس الأمن،" مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون"، 2009، ص16.

الحقيقة والمصالحة للقضاء على الأحكام العرفية التعسفية خاصة في بعض الأحكام المتعلقة بالفئات الضعيفة كالتميز ضد المرأة.[1]

حيث تم تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة the Truth and Reconciliation Commission (TRC)لإعادة إرساء الأمن وإعادة تأسيس الحكومة المحلية لتعزيز وضعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتبني العدالة المحلية لتحقيق تعايش النظام الحكومي التقليدي والحديث، وتم الاتفاق على مجموعة من الإجراءات التعديلية الخاصة بمجال القضاة وتم الإقرار بقضاة محكمة العليا ومحكمة على مستوى المقاطعة، ويتم التعامل مع الملاحقات القضائية في محاكم الصلح من قبل النيابة العامة لشرطة وتترأس هذه المحاكم مزيج من القضاة التي تتولي الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالسرقة والاعتداء الجنسي والاحتيال والنزاعات بهدف المحاكمة وتحقيق العدالة لحماية حقوق الإنسان، كما تم مقاضاة كبار الفاعلين وإدانتهم وحكم عليهم.[2]

وشاركت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال سيادة القانون من مراقبة والتدريب، وبناء القدرات في القطاع، كما تعمل مع وزارة العدل والقضاء ومحامي المقاطعات والزعماء المحليين والمستشارين القانونية في المجتمع وتقوم بالعمل في مجال العدالة العرفية من خلال اجراءات الحوار وحل النزاعات بالطرق البديلة والوساطة، ومنظمات تعمل في مجال التثقيف القانوني والوعي بحماية حقوق الانسان وتقديم الخدمات والمساعدات القانونية الخاصة بضحايا النزاعات.[3]

[1] -Chandra Lekha Sriram And others, **Peacebuilding and Rule of Law in Africa Just peace?**,(Canada: USA,2011),p.156.
[2] -Kirsten Ainley, Rebekka Friedman, **Evaluating Transitional Justice Accountability and Peacebuilding in Post-Conflict Sierra Leone**,(King's College London : UK,2015),p.203.
[3] - Chandra Lekha Sriram, Op.cit, p.149.

ثالثا: إعادة بناء القدرات والتمكين

تتم عملية بناء القدرات بالإعتماد على الحل التفاعلي الذي يركز على الطابع السيكولوجي للأطراف المتنازعة بهدف تحويل النزاع وبناء السلام، ويعتبر نهج قائم على اتصالات مراقبة بين أطراف النزاع بالإعتماد على الطرف الثالث في تسهيل المناقشة والأنشطة والاتصالات بين الأطراف المتنازعة وجها لوجه والتدريب والتعليم والتشاور الذي يشجع على تحليل النزاع التعاوني وحل المشاكل لتلبية الاحتياجات الإنسانية وقد عرفه المفكر هربت كلمان harabat kalimat عبارة عن برنامج لبحث الآراء الذي يقوم بإدراج الجهود لحل النزاعات مع توفير فرص للاضطلاع على النزاع وهي ورشات عمل لتوصل لحل للمشاكل في المجتمعات المتنازعة ويتم فيها تفاعل الأطراف وإعادة بناء الثقة وتعزيز التعاون بين الأفراد.[1]

كما تعرف أيضا بآلية الإدماج المجتمعي في إحتواء العائدين كمواطنين ومنحهم الحرية في ظل رقابة أمنية لا تنقص من تلك الحرية، وتتضمن هذه الألية توفير المساعدات اللازمة بواسطة الدولة لتمكين العائدين من التعايش والاندماج في المجتمع مع تذليل جميع العقبات التي تعيقهم في الحياة الطبيعية.[2]

وعملية بناء القدرات تدعم برامج الحكومة الهادفة إلى تلبية الإحتياجات الإجتماعية والإقتصادية وفق إستراتيجية سيراليون للحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية وتنمية الخدمات والهياكل الأساسية بما فيها المياه والكهرباء والطرق بإعتبارها شروط ضرورية لبناء السلام، وتدعم بناء القدرات اللازمة لإصلاح الخدمة

[1]- أسمهان سعداني، **منهج الحل التفاعلي في حل النزاعات الدولية– دراسة نظرية–**، (المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص39.

[2]- علي بكر، " العائدون الجدد من سوريا والعراق"، مجلة السياسة الدولية، العدد 208، 2017، ص170.

المدنية وتعزيز جهود الحكومة في إدارة الموارد الطبيعية والمواد المعدنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ولاسيما النسائية والشبانية التي تسهم في توطيد السلام والمصالحة والإنعاش.[1]

رابعا: حماية حقوق المرأة والطفل

تعتبر العلاقة الجدلية بين المرأة وبناء السلام نتيجة الدور المركزي للمرأة في بناء السلام من خلال جهودها داخل مجتمعاتها إجتماعيا وتلبية الإحتياجات الأساسية حيث هناك قيم معيارية من خلال العلاقة بين المرأة والسلام والأمن، بحث لا يمكن تحقيق سلام وتنمية مستدامة إذ لم تكون للمرأة دور ونشاط خاصة في ظل ما تشهده المرأة في بيئة النزاعات من تهميش وتعرض للعنف الجسدي والإقصاء والتمييز، وقد تم إدراج ضرورة حماية المرأة وتعزيز دورها ونشاطها في تحقيق السلام من خلال المؤتمر العالمي الخاصة بالمرأة في بكين سنة 1995 حول المرأة والسلام والأمن وتثمين دور المرأة في النزاع ويدعو إلى زيادة مشاركة المرأة في تسوية النزاعات، وتوسيع الإطار المعياري لحماية وتعزيز حقوق المرأة في مرحلة النزاع ومابعد النزاع من العنف الجنسي وإقامة الدعاوي القضائية على جرائم الاغتصاب والإظهار القائم على نوع الجنس وتزايد دور المرأة من خلال صدور قرار مجلس الأمن من خلال قرار 1889 الصادر سنة 2009 وقرار 2122 الصادر سنة 2013 من خلال إتفاقية لجنة السيدوا من أجل القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة وحماية المرأة وتفعيل دورها أثناء النزاع ومابعد النزاع، خاصة أن سيراليون سجلت سنة 2013 أعلى نسبة لوفيات الأمهات في العالم الذي قدر ب 1,100 حالة وفاة.[2]

[1]- لجنة الامم المتحدة لبناء السلام، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2]- دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن، "منع النزاعات وتحويل العدالة وضمان السلام"، تم تصفح الموقع يوم 2019/07/18.
http://wps.unwomen.org/en.

وجاء في تقرير منظمة العفو الدولية سنة 2016 عن وضع المرأة في سيراليون حيث ظل معدل حدوث العنف ضد النساء والفتيات وباتت المنظمات المخصصة في تقديم الدعم للمرأة معرضة لخطر الإغلاق بسب القيود المفروضة على التمويل، كما أن نسبة ختان الإناث في سيراليون كان مرتفعا جيدا، غير أنه في أثناء أزمة مرض الإيبولا تم حظر الختان ولم يتم رفع هذا الحضر رسميا، كما منعت الفتيات الحوامل من الذهاب إلى المدارس الرسمية مما يمثل إنتهاكا لحقهن في التعليم.[1]

هذا ما دفع سيراليون في إتخاذ إجراءات للحد والقضاء على التميز ضد المرأة بالاعتماد على الآليات الوطنية والدولية بهدف بناء القدرات وتمكين المرأة في سيراليون بعد النزاع، فمن الناحية الوطنية فقد قامت دولة سيراليون بإعادة تنشيط لجنة إصلاح القانون بهدف مراجعة قوانين سيراليون، ثم إنشاء لجنة مراجعة الدستور السيراليوني سنة 1991 وذلك بإدخال تعديلات خاصة في قوانين تميز المرأة وإعادة الإدماج المراعية للمنظور الجنساني الجندري وتلبية مجموعة من القدرات المتخصصة لتلبية إحتياجات المرأة في مرحلة ما بعد إنتهاء النزاع.[2]

وتدخلت الحكومة لتحديد وتعديل جميع القوانين التي تمارس التميز ضد المرأة عن طريق إعادة تنشيط لجنة إصلاح القانون وتمكينها من أجل مراجعة جميع قوانين سيراليون ومنها القوانين التنظيمية والعرفية، وشكلت الحكومة لجنة لمراجعة الدستور من أجل مراجعة دستور سيراليون بهدف إلغاء جميع القوانين التي تمارس التميز ضد المرأة، بالإضافة إلى التدابير الرامية لضمان تنفيذ القوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة في البلد وقعت وزارة الرعاية الإجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الطفل وشرطة سيراليون في 13 ديسمبر 2003 مذكرة

[1]- تقرير منظمة العفو الدولية، " حالة حقوق الإنسان –سيراليون–"، 2017، ص206، تم تصفح الموقع يوم 2019/07/20.
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int.

[2] - Kirsten Ainley, Rebekka Friedman,Op.Cit,p.150.

تفاهم من أجل إتخاذ إجراء تعاوني لتقليل حدوث العنف القائم على نوع الجنس ووضع برامج لتوعية المجتمعات المحلية وتشجيع إجراءات محلية مؤسسية لتقليل من وقوع العنف ضد المرأة.[1]

دور العديد من الفواعل والمنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز مكانة الأطفال في سيراليون بعد نهاية النزاع من خلال الجهود الفعالة وتوقيع إتفاقية حقوق الطفل سنة 1990 بهدف التحصين ضد الأمراض وإنتشار الإستقرار بوجود بيئة داعمة لحقوق النساء والأطفال وأثنت العديد من الأطراف الخارجية كاليابان وفرنسا وبريطانيا والمغرب عن جهود سيراليون من أجل إعادة وإدماج الأطفال المجندين ورحبت بإصلاح التعليم وإنشاء برامج الرعاية الصحة المجانية وأثبتت الولايات المتحدة عن مدى التزام حكومة سيراليون بإجراءات تقليص معدل وفيات الأطفال والقيام بتعويض الأطفال الذين تعرض لضحايا الحرب الأهلية.[2]

خامسا: تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد

منذ توقيع إتفاقية السلام سنة 1999 أحرزت سيراليون وشعبها بدعم من المجتمع الدولي تقدما في إعادة بناء البلد وتأمين السلام من حيث الإنجازات الرئيسة الإنتخابات السلمية والديمقراطية وإنتخاب الحكومة المحلية وإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، الإصلاح وإعادة التنظيم الشامل لمؤسسات الأمن الوطنية كالشرطة السيراليونية والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون، ومكتب الأمن الوطني، وإنشاء عدد من المؤسسات الديمقراطية كاللجنة الانتخابية الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، لجنة حقوق الإنسان ولجنة

[1] – تقرير الأمم المتحدة،" اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة،" الجنة المعنية بالقضاء علي التميز ضد المرأة، الدورة الثامنة والثلاثون،2007، ص4.

[2] - Ali Jarbawi , Asam Khalil, Op.cit,p.28.

مكافحة الفساد، وحققت مجموعة من الأطر والإستراتيجيات الوطنية الساعية إلى تحقيق السلام والتنمية خلال سنة 2020 وإستراتيجية سيراليون للحد من الفقر، وإستراتيجية توطيد السلام وتحسين المساءلة والحكم.[1]

وتشير لجنة بناء السلام إلى أن سيراليون قد خطت خطوات كبيرة على صعيد توطيد السلام فالبلد بصدد الإنتقال من المراحل النهائية لبناء السلام إلى نهج إنمائي تنموي، والوقوف على التقدم المحرز على صعيد توطيد السلام في ثلاث مجالات ذات أولوية وهي الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، تشغيل الشباب وتمكينهم الإتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية، وثمة إتفاق واسع النطاق في سيراليون على أن انتخابات سنة 2012 مؤشرا مهما لإحراز التقدم نتيجة لشفافية والنزاهة وبمثابة رسالة إلى المجتمع الدولي مفادها أن سيراليون قد طوت نهائيا صفحة النزاع في تاريخها والإستثمار في تحقيق النجاح لتمكين الشعب من جني ثمار السلام والديمقراطية بعد أن قطعت شوطا طويلا على درب بناء السلام.[2]

سادسا: إصلاح قطاع العدالة والأمن

يعتبر الأمن وإصلاح قطاع العدالة من بين الترتيبات اللازمة في فترة مابعد النزاع وهذا ما تهدف إليه سيراليون في فترة مابعد النزاع إلى إعادة استتباب الأمن وإصلاح المحاكم المحلية وأجريت إنتخابات الحكم المحلي سنة2004 والأنظمة القانونية الرسمية وبناء القدرات في جميع مؤسسات العدالة، وتفعيل كافة الجهود الداعمة لفترة مابعد النزاع في ظل برامج تطوير قطاع العدالة(JSDP) سنة 2005 وإعادة البنية التحتية في سيراليون والإعتماد على أليات العدالة الرقابية الرسمية بدل الأليات العرفية التقليدية التي تحكم المناطق الريفية وحكم العشائر بهدف المصالحة وبناء السلام داخل المجتمع المحلي وخلق رغبة عامة بين الجماهير في الحكم الأفضل من

[1]- تقرير الأمم المتحدة لجنة بناء السلام، "إطار سيراليون للتعاون في بناء السلام"، 2007، ص4.
[2]- تقرير مجلس الأمن،" تقرير وفد لجنة بناء السلام عن زيارته إلى سيراليون"، الدورة الخامسة، 2011، ص 3.

نظام المشيخة، خلق نظام حكومي حديث يتعايش مع واحد تقليدي لتحقيق عدالة محلية وتشكيل إدارة محلية تعمل على تعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتجارة الألماس.[1]

كما أسفر عن نزاع حكومة سيراليون مع الجبهة الثورية المتحدة تدمير القطاع القضائي هذا ما أدي إلى ضرورة إعادة تطوير وإصلاح سيادة القانون في سيراليون مابعد النزاع بدعم من الجهات الدولية الفاعلة وإعادة بناء قطاع العدالة الرسمي للدولة بدلا من الإعتماد على الأليات المحلية غير تابعة للدولة وإنشاء هيئات الرقابة ولجنة مكافحة الفساد سنة 2000، ولجنة إصلاح القانون سنة 2003.[2]

سابعا: تمكين وتأهيل الشباب

تشير لجنة الحقيقة والمصالحة أن التهميش والإقصاء السياسي للشباب أحد الأسباب الجذرية لنزاعات الأهلية وتهديد لتوطيد السلام، إذ يواجه الشباب العديد من العقبات المتعلقة بالتوظيف وتدني مستوى التعليم ومحدودية فرص الحصول على الأراضي ورأس المال الإجتماعي، والشباب المحاربين السابقون والشباب الفقراء الذين يعيشون في حالة إقصاء إجتماعي في المناطق الريفية، والشباب في المستوطنات العشوائية في المناطق الحدودية في سيراليون ولتجاوز تهميش الشباب وكفالة المشاركة الكاملة في العملية السياسية وفي حماية حقوقهم.[3]

تم تنفيذ عدد من المبادرات على المديين القصير والمتوسط لمعالجة بطالة الشباب مثل مخطط توظيف الشباب الذي أطلقته الحكومة سنة 2006 بهدف توفير ما يصل إلى 135000 فرصة عمل وكذلك وضعت سياسية وطنية للشباب وهي بصدد تكوين لجنة وطنية للشياب لتعزيز تمكين الشباب وزيادة مشاركتهم في إتخاذ

[1] - Kirsten Ainley,Op.cit,p.217.
[2] - Chandra Lekha Sriram And others,Op.cit,p.127.
[3] – تقرير الأمم المتحدة لجنة بناء السلام، مرجع سبق ذكره، ص5.

القرار، كما ساهم صندوق الأمم المتحدة في بناء السلام بتقديم الدعم إلى برنامج الحكومة لتنمية مشاريع الشباب، وأصدر البنك الدولي والحكومة دراسة شاملة تتعلق بعمل الشباب وإنشاء نمو إقتصادي على المدى الطويل وتنشيط الإنتاج وتهيئة بيئة لتنمية القطاع الخاص والاستثمار المحلي، فقد كان الإهتمام منصبا على مجالات تنمية قدرات الشباب وتوظيفها والإصلاح في ميادين العدالة والأمن والحكم الرشيد.[1]

توصلنا من نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في سيراليون في فترة مابعد النزاع إلى مجموعة من الترتيبات منها:

1- دور المنظمات الدولية غير الحكومية في إعادة بناء البلد وتأمين السلام بإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وإعادة التنظيم وتأمين المؤسسات الأمنية الوطنية كالشرطة السيراليونية القوات المسلحة، ومكتب الأمن الوطني وإنشاء عدد من المؤسسات الديمقراطية مثل لجنة الانتخابات الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، لجنة حقوق الإنسان.

2- دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال سيادة القانون بأنشطتها من مراقبة والتدريب وبناء القدرات في القطاع، كما تعمل مع وزارة العدل والقضاء ومحامي المقاطعات والزعماء المحليين والمستشارين القانونية في المجتمع، اجراءات الحوار وحل النزاعات بالطرق البديلة والوساطة والمصالحة وإعادة التعمير بعد إنتهاء النزاع وإعادة تمكين اللاجئين وإعادة الإدماج وإعادة التمكين وبناء علاقات ثقة.

3- ساهمت المنظمات الدولية غير الحكومية في وضع حدود لتجاوز التعسف و التميز ضد المرأة وتوسيع الإطار المعياري لحماية وتعزيز حقوق المرأة في مرحلة النزاع ومابعد النزاع في سيراليون.

[1]- تقرير الأمم المتحدة عن لجنة بناء السلام، مرجع سبق ذكره، ص 6.

4- نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في إعادة وإدماج الأطفال المجندين وإصلاح التعليم وإنشاء برامج الرعاية الصحة المجانية.

5- شراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في مجموعة من الأطر والإستراتيجيات الوطنية الساعية إلى تحقيق السلام والتنمية خلال سنة 2020 وإستراتيجية سيراليون للحد من الفقر، وإستراتيجية توطيد السلام في ثلاث مجالات الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، وتشغيل الشباب وتمكينهم، الإتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية.

6- جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في برامج الأمن وإصلاح قطاع العدالة في فترة مابعد النزاع وإصلاح المحاكم المحلية والأنظمة القانونية الرسمية وبناء القدرات والفعالية في جميع مؤسسات العدالة.

من خلال الجهود التي ساهمت فيها المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام في سيراليون فقد ساهمت في تحقيق بعض الإصلاحات التي تسعى لإعادة بناء سيراليون في مابعد النزاع من الناحية بناء القدرات والثقة، ومن ناحية بناء المؤسسات وإصلاح الهيكلي الذي يدعم قيام دولة سيرالون وبناء سلام ايجابي والقضاء على كل مسببات النزاع وتحقيق عملية بناء السلام فعال ومستدام في مابعد النزاع، وهذا ما يبرز من خلال الشكل رقم: (07) **نموذج إعادة بناء الثقة وتأهيل البناء المؤسساتي في سيراليون في مابعد النزاع.**

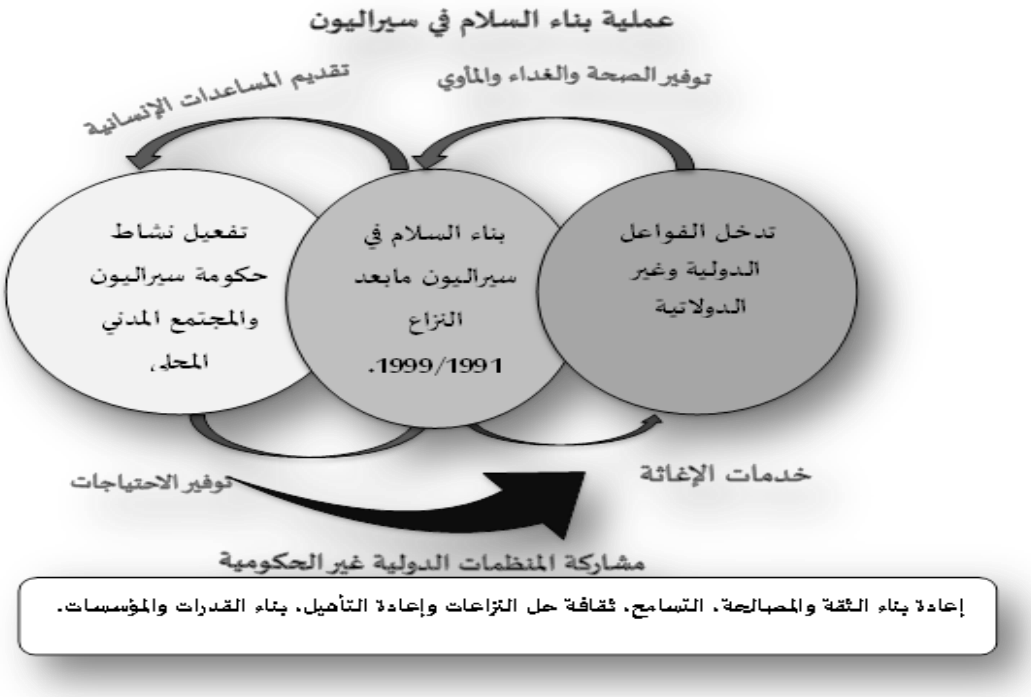

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة.

توصلنا في هذه الدراسة إلى الترتيبات التي يتم من خلالها إعادة بناء ماتم تخريبه أثناء فترة مابعد النزاع والتي طرحت ضمن عمليات بناء السلام وتم ربطها من ناحية تدخل الطرف الثالث الذي تمثله المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار مسار الثاني للدبلوماسية التي لها دور في بناء السلام في كل من تيمور الشرقية وجنوب السودان، سيراليون على مستوى إعادة بناء القدرات وإعادة التأهيل التي تشمل الجانب القيمي لإعادة بناء الثقة، تمكين الشباب، إعادة الإدماج، تأمين حقوق المرأة والطفل، غرس ثقافة السلام، وعلى مستوى البناء الهيكلي للمؤسسات من إعادة بناء الدولة وإصلاح العدالة والأمن وإعادة الانتخابات وإشاء المحاكم.

الفصل الرابع: تقييم مكانة المنظمات غير الحكومية في بناء السلام نحو رسم الحدود وبناء السيناريوهات في مرحلة ما بعد النزاع

الفصل الرابع: تقييم مكانة المنظمات غير الحكومية في بناء السلام نحو رسم الحدود وبناء السيناريوهات في مرحلة ما بعد النزاع

في ظل ترتيبات بناء السلام التي تم تفعيلها عبر نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في مناطق مابعد النزاع في كل من تيمور الشرقية وجنوب السودان وسيراليون يتم تقييم المجال المعرفي لمكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في مابعد النزاع من حيث الفعالية والنشاط على المستوى النظري والتطبيقي وطرح بعض الإصلاحات المعيارية لبناء السلام متساند.

المبحث الأول: تقييم مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل بناء السلام في ما بعد النزاع من حيث الفعالية والحدود

يتم التطرق في هذا المبحث لتقييم مكانة المنظمات الدلية غير الحكومية في بناء السلام من حيث التركيز على التأثيرات الإيجابية لدور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام وإبراز القيود التي تحد من نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل ترتيبات بناء السلام في مابعد النزاع.

المطلب الأول: التأثيرات الإيجابية لدور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام المتساند

مع نهاية الحرب الباردة ظهرت المنظمات الدولية غير الحكومية كجزء من آليات التدخل بالتعاون مع الأشكال التقليدية لحفظ السلام وفي مهام بناء السلام على المدى الطويل للمساهمة في بناء كيانات ديمقراطية في مناطق النزاع، كما أصبحت المنظمات غير الحكومية حاسمة في القضايا الإجتماعية والسياسية والإقتصادية وفي تحديد المجتمعات الممزقة والمقسمة وإستعادة البنية التحتية وتقوم بأدوار حيوية لا تستطيع الدول والوكالات التابعة لها القيام بها من خلال المشاركة المباشرة.

أولا: تحقيق سلام متساند

يعتبر الهدف النهائي لأنشطة بناء السلام من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية في إنهاء العنف والنزاعات المدمرة وبناء سلام مستدام، وهو الهدف الأكثر فورية ينهي العنف المباشر بينما يمهد الطريق لمهمة طويلة الأجل وصعبة تتمثل في إنشاء الهياكل والظروف من أجل السلام الدائم الذي يتطلب العدالة الإجتماعية والمساواة القانونية والسياسية والإقتصادية بين الجماعات والأفراد وسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية والإعلام الحر، والمجتمع المدني هذه الترتيبات تمكن من إدارة النزاع بسلام بدل من الوسائل العنيفة.[1]

فالقيمة المضافة للمنظمات غير الحكومية في بناء السلام التوصل إلى سلام متساند وفق إستراتيجيات المسار الثاني للمنظمات الدولية غير الحكومية في المشاركة بدلا من الوكالات الحكومية الدولية بإعتبارها الأقرب إلى المجتمعات وتمكين الأفراد من التعبير عن إحتياجاتهم.[2]

يشمل بناء السلام جميع العمليات التي تشجع على تعزيز المساواة والعدالة وحقوق الإنسان ومعاني وممارسات محددة ثقافيا حيث يتطلب بناء السلام حوار قائم على ثقافة السلام والتفكير في ما ينشر السلام والأمن في الثقافات المختلفة بين العرقيات والمجموعات المختلفة والهياكل الإجتماعية والسياسية والإقتصادية كما تتضمن المبادئ الديمقراطية للمشاركة والحقوق والعدالة الإجتماعية والمساواة والدعوة لإدارة النزاع والمصالحة والإغاثة والتنمية، والقضايا الإنسانية المستدامة التنمية والعدالة الإجتماعية.[3]

[1] - Willemijn Verkoren, **The Owl and the Dove Knowledge Strategies to Improve the Peacebuilding Practice of Local Non-Governmental Organisations**,(Amsterdam University Press, 2008),p.51.
[2] -Willemijn Verkoren,Ibid , p.51.
[3] - Lydia Wanja Gitau,Op.cit ,p.03.

ثانيا: تلطيف البيئة السياسية الداخلية والخارجية في مابعد النزاع

تعمل شبكة المنظمات الدولية غير الحكومية على تحويل بيئة النزاعات في فترة ما بعد النزاع وتحمل قيمة عملية ونظرية وتشكل هذه الشبكات بيئة سياسات ما بعد النزاع من حيث القيم التي تنقلها والهياكل التي تتطور فيها حيث تتميز مجتمعات ما بعد النزاع بمؤسسات رسمية هشة وغير قادرة على المشاركة في إدارة النزاعات والتهديدات الأمنية، وإنتشار الأقليات واللاجئين والفقراء خاصة النساء والأطفال وتنتشر في المجتمعات المقسمة عرقيا إنعدام الثقة والتنافس بين الطوائف، وتتبني المنظمات الدولية غير الحكومية النظر في عملية صنع السياسة العقلانية وإعادة بناء الهوية في بيئة ما بعد النزاع من أجل توفير الحقوق الإجتماعية والسياسية والتنمية الاقتصادية.[1]

ثالثا: تحقيق الإنسانية والنزاهة

تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية الإنسانية بتقديم مساعدات إغاثة إستجابة لحالات الطوارئ وفي حالة النزاعات أو الكوارث الطبيعية وتعتمد في تقديم المساعدات الإغاثية التنموية على مبادئ الإنسانية النزاهة والترابط، حيث تسعي المنظمات غير الحكومية الإنسانية لتخفيف المعاناة الإنسانية من الواجب الأخلاقي الإنساني الذي تتميز بيه، كما يتميز العاملون في المجال الإنساني بالنزاهة في تقديم مساعدات تستند إلى الحاجة وليس على أساس الانتماء العرق أو الجنس أو الطبقة أو الآراء السياسية، كما تلتزم بمبدأ الحياد في نشاطها وتدخلها وتجنب الانخراط في النزاعات أو السياسات العرقية أو الدينية أو الأيديولوجية وهذا لإمكانية

[1]- Anna Ohanyan, **NGOs, IGOs, and the Network Mechanisms of Post-Conflict Global overnance in Microfinance**,(a division of St. Martin's Press LLC: United States,2008),p.24.

الوصول لتقديم المساعدات إلى المحتاجين وخلق ثقة بين جميع الأطراف من خلال إستقلاليتها والحفاظ على إستقلالها الذاتي من تأثير الحكومات والجهات الفاعلة السياسية.[1]

رابعا: تطوعية في أهدافها

إنطلاقا من تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية نجد أنها جمعيات طوعية مستقلة غير هادفة للربح، فهي هيئات خاصة في دستورها وطواعية في توجهها هذا ما تؤكده جميع التعريفات الطابع المستقل للمنظمات الدولية غير الحكومية، ولهذا تنشط المنظمات التطوعية نتيجة فشل الدول في التعامل مع حالات الطوارئ في فترة النزاعات أو ما بعد النزاعات، وقد نشأت العديد من المنظمات الإنسانية تختلف من حيث نشاطها في تقديم خدمات منها صحية وإغاثية تنموية غذائية حقوقية ولكن تتفق من حيث الأهداف إغاثية تطوعية.[2]

قدمت المنظمات الدولية غير الحكومية خدمات حيوية في حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة في الصومال والبوسنة وكوسوفو وسيراليون والكونغو الشرقية أثناء النزاعات وبعدها من خلال تلبية الإحتياجات البشرية وتوفير حلول عملية لمشاكل بناء السلام وتعمل بشكل متزايد بالتعاون لمساعدة اللاجئين والمشردين داخليا وخلق القيم الإنسانية، وقد عرفت العديد من المساعدات بنجاح في النزاعات الإفريقية التي شهدتها ليبيريا وسيراليون وجنوب السودان و لجأت أكثر ثلاثة عشرة منظمة غير حكومية إنسانية إلى تقديم المعدات المتاحة محليا ومساعدات غذائية للمجاعة والخدمات الصحية الإنسانية الإغاثية.[3]

[1] - Mary Kay Gugerty, Aseem Prakash, **Voluntary Regulation of NGOs and Nonprofits An Accountability Club Framework**,(Cambridge University Press: New York,2010),p.173.
[2] - Gordon D. Cumming, **French NGOs in the Global Era A Distinctive Role in International Development**,(London: Britain,2009),p.15.
[3] -Henry F.carey, **Mitigating Conflict The Role of NGOs**,(Georgia State University: Britain,2003),p.173.

خامسا: تحقيق الحوار والمصالحة

تساهم المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام من خلال برامج الحوار والمصالحة والتي تشمل دعم لجان الحقيقة والمصالحة والحوار مع الصدمات الناتجة عن النزاع وإعادة تأهيل وغرس ثقافة إعادة الثقة بين الأفراد، كما تعمل بالتعاون مع المنظمات المحلية بهدف فتح أبواب الحوار بين المجتمعات المقسمة وتسير قنوات التفاوض بين القادة السياسيين من مختلف أطراف النزاع، كما تستخدم الدعوة لممارسة الضغط على الأطراف لبدء في عملية السلام وصياغة اتفاق لوقف إطلاق النار، وتساهم في مظاهرات إعادة اللاجئين والنازحين من خلال الوساطة وتعمل على خلق الوعي بين أفراد الشعب لزيادة وسائط السلام ونشر السلام المتساند.[1]

المطلب الثاني: حدود فعالية أنشطة المنظمات غير الحكومية في بناء السلام في ما بعد النزاع

في إطار المقاربات الجديدة لتحويل النزاع وبناء السلام التي إكتسبت مكانة بارزة منذ نهاية الحرب الباردة توجد أوجه قصور مهمة يجب معالجتها حتى يمكن لهذا النهج الجديد لتحويل النزاع يؤدي إلى سلام إيجابي مستدام.

أولا: عدم الفاعلية وكفاءة المنظمات الدولية غير الحكومية في أنشطة بناء السلام

لا تستطيع المنظمات الدولية غير الحكومية أن تعمل بفعالية وكفاءة إلا إذا سمحت لها الدولة بأداء مهامها وهذا ما عبر عنه المفكر هو وون Ho Won بإن الحفاظ على وقف جميع النزاعات العنيفة هو الأساس للانتقال السلمي إلى إنشاء حكومة جديدة والتنمية الاقتصادية وإعادة البناء الإجتماعي فالمنظمات

[1]- Willemijn Verkoren, Op.cit,p.59.

الدولية غير الحكومية لا تستطيع الدفاع عن نفسها عندما تستهدف بالتخويف أو الهجمات المباشرة حيث لا يستطيع العاملون فيها العمل بنجاح في المناطق الأكثر خطورة لأنهم غالبا ما يتعرضون للاختطاف أو القتل.[1]

تقوم الحكومة بمنع العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى المخيمات من خلال قطع الوقود لطاقم الجوي الذي يقوم بنقل مجموعات الإغاثة مما أدي الإسقاط الجوي للغذاء ومواد الإغاثة، كما تعرض عمال النشاط الإغاثي للقتل من قبل جماعات متمردة خلال الإبادة الجماعية في دارفور سنة 2006، وإعتقالهم وإتهامهم على أنهم يشجعون على التبشير الديني هذا ما حدث في سريلانكا سنة 2003 تم قصفهم بالنيران لمنع تقديم الخدمات الإغاثية الغذائية والصحية.[2]

ثانيا: تأثير الإيديولوجية في الأهداف

مع نهاية الحرب الباردة كان أول عملية لبناء السلام في ناميبيا في أعقاب التفاوض على تسوية سلمية بعد النزاع الأهلي الذي شهدتها وبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع أصبحت عملية نمو دولية وتم إنتشارها في ما لا يقل عن ثلاثة عشر منطقة أخرى خرجت من نزاعات داخلية، وعليه فمن الناحية النظرية قدمت هذه البعثات مساعدة إنسانية للجهات الفاعلة المحلية في البلدان التي مزقتها النزاعات من خلال المساعدات التي تهدف لمنع تجدد النزاع وإقامة سلام مستقر ودائم، غير أنه من الناحية العملية تخضع عمليات الإنسانية والموظفين في النشاط التطوعي الخيري لأهداف محايدة تخدم إيديولوجية معين في إدارة النزاعات. [3]

[1] - Henry F. Carey,Op.cit,p.58.
[2] - Henry F. Carey, Ibid,p.119.
[3] - Roland Paris, **At War's End Building Peace After Civil Conflict,** (Cambridge University Press: New York, 2004),p.15.

ثالثا: القيود المفروضة على نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية

الهدف من عملية بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع حماية أمن الدولة، ولهذا تتدخل الدولة في نشاط المنظمات غير الحكومية بالعمل بشكل مناسب وهذا ما يفسره لنا الباحث فان تويجل The Twigel تستخدم الحكومات وسائل مختلفة لتعطيل أو إزعاج أو وقف أنشطة المنظمات غير الحكومية، حيث تتحدى مصداقية المنظمات غير الحكومية وشرعيتها وأفعالها بإستخدام وسائل قانونية أو غير قانونية في بعض الأحيان لحظرها من العمل في عملية بناء السلام. [1]

فشلت المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في الأوضاع المضطربة في هايتي وكمبوديا والبوسنة وكوسوفو وأفغانستان، وهذا نتيجة التقيد الذي تفرضه الحكومة على ممارستها لنشاطها والافتقار إلى الأمن في عصر الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تم تشويه وإتهام بعض المنظمات أنها منظمات إرهابية ولها أهداف للهجوم المسلح والدعاية ما أدي بإغتيال موظفي المنظمات غير الحكومية في تيمور الشرقية وتعرضها إلى صعوبة إصلاح النظام بهدف إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة التي تعتبر من ترتيبات إعادة بناء السلام. [2]

أقرت وثيقة الأمم المتحدة "خطة للسلام" بأن بناء السلام يتكون من مجموعة واسعة من الأنشطة المرتبطة ببناء القدرات والمصالحة والتحول المجتمعي بالنسبة لدولة نامية حيث واجهت المنظمات الدولية العديد من التحديات في بناء سلام دائم في باكستان ورواندا نتيجة تمردات عرقية وطائفية داخلية إضافة إلى

[1] - Henry F. Carey,Op.cit,p.59.
[2] -oliver p. richmond, **palgrave advances in peacebuilding critical developments and approaches**,(the Copyright Licensing Agency-Saffron House Kirby Street: London,2010),p.137.

الديمقراطية الهشة ذات الحكم الضعيف والعنف الهيكلي هذا ما زاد من تقسيم المجتمع وخلق جماعات مهمشة.[1]

رابعا: تأثير حجم ميزانية المنظمات غير الحكومية على نشاطها

إن مخرجات المنظمات الدولية غير الحكومية يرتبط بحجم ميزانيتها وعدد الموظفين فلا يمكن مقارنة أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمنظمات أخرى ولكن تأثيرها الفعال في النزاع نابع من قوة قياداتها خاصة إذا كانوا رؤساء سابقين مثل مركز كارتر، هذا ما يشير إلى تأثير التمويل على دور المنظمات الدولية غير الحكومية وتشير معظم الدراسات بأن التمويل الحكومي يمثل نسبة كبيرة من مجمل الموارد المالية للمنظمات الكبرى المؤثرة التي تعمل في القارة الإفريقية لاسيما من قبل القوى الكبرى التي تتشابك مصالحها، وهذا ما أدي إلى تقسيم المنظمات الدولية من حيث التمويل، حيث نجد منظمة كير ومنظمة أوكسفام التي يصل دخلها السنوي إلى642,3 مليون دولار بينما أقل هذه النسبة لدى منظمة أطباء بلاحدود إلى مستويات لاتصل إلى 180,5 مليون دولار هذا الإختلاف في حجم التمويل ينعكس على الأنشطة ومدى إستقرارها سواء على المدى الطويل أو القصير.[2]

خامسا: إغفال البعد القيمي والنفسي في ترتيبات بناء السلام

أثبت العديد من التجارب عن إغفال البعدين القيمي والنفسي في بناء السلام، حيث تم التركيز على الأبعاد المؤسسية وتجاهلت الأبعاد القيمية والنفسية بإعتبار عملية البناء ماهي إلا عملية مركبة وشاملة لابد أن

[1] - Rawwida Baksh, Tanyss Munro Editors, **Learning to Live Together using distance education for community peacebuilding**,(Published by the Commonwealth of Learning: British Columbia,2009),p.103.

[2] - محمد عبد الحميد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص318.

تراعى جميع الجوانب المادية داخل الدولة كالمؤسسات والأجهزة السيادية والتنفيذية، ولكن لا يجب أن تغفل الجوانب الإنسانية النفسية عامل الثقة بين أطراف النزاع وقوة العلاقات بينهم في فترة مابعد النزاع.[1]

في مرحلة ما بعد النزاع في سريلانكا تم تحسين البنية التحتية وزيادة إنتاج السلع والخدمات التنموية من خلال تلبية الحاجات الأساسية الرعاية الصحية والتعليم، غير أن إعادة النظر في البرمجة النفسية والإجتماعية بهدف الحد من تأثير الصدمة في الأشخاص المتضررين من النزاع أو أي حالة أخرى من العنف، بعد إنتهاء النزاع لخلق تواصل إجتماعي، ويكون العلاج النفسي من خلال شبكة من الأطباء والأفراد ومراكز إعادة التأهيل والمستشفيات، والحكومة والمنظمات غير الحكومية لضمان حصول المستفيد على رعاية شاملة تضمن إعادة التأهيل وبناء الثقة بين الأفراد في مرحلة مابعد النزاع.[2]

سادسا: تأثير التهديدات الأمنية الجديدة

بناء السلام هو نهج واسع القاعدة يشتمل على إجراءات متكاملة ومنسقة تهدف إلى معالجة أي مزيج من العوامل السياسية والعسكرية والإنسانية وحقوق الإنسان والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديموغرافية لضمان منع أو حل النزاع، كما أن بناء السلام ينطوي على مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة بما في ذلك مختلف الوكالات التنموية والإقليمية الدولية والوطنية، والمنظمات الإقليمية ، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية، وتسعى عمليات بناء السلام إلى تعزيز السلام الدائم، غير أن هذا السلام عادة ما

[1]– داليا رشدي، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] - Daniel J. Christie, **Psychosocial Perspectives on Peacebuilding**,(Londonderry University: Northern Ireland,2015),p.117.

يكون هشا في ظل مجموعة من التهديدات الأمنية وعقبات محددة في عملية بناء السلام من منظور أمني إنساني.[1]

يعتبر الأمن من بين التحديات التي تواجه بناء السلام والمنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في تقديم الخدمات، فالأمن مهدد من أطرف النزاع الذين لم يتقبلوا عمليات بناء السلام من ناحية توفير المنافع العامة أو التنسيق بين المشاريع المحلية والدولية، وبناء المؤسسات، وكل عمليات الإغاثة والتنمية القصيرة وطويلة الأجل تتطلب توفير الأمن، كما تحد من نشاط وإستقلالية المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال تعرضها للهجمات في ظل غياب الأمن.[2]

سابعا: إغفال التعليم وبناء المهارات لتسهيل الحوار

يساهم التعليم في الفحص النقدي وتجاوز الإيديولوجيات والحياد وخلق ثقافة السلام بين الأفراد وهذا من خلال إستخدام طرق التدريس التحريرية في الفصول الدراسية ذات التنوع العرقي الثقافي لفئات المهاجرين والأقليات لمناقشة التنوع وخلق ثقافة السلام والتماسك الاجتماعي والمواطنة، كما تمنح المشاركة لطلاب الأقليات من العثور على صوتهم والمشاركة في المعارضة وإنهاء حوار الصراع وخلق ثقافة السلام ومناقشة قضايا النزاعات كالإبادة الجماعية وحقوق الإنسان، وفتح المجال لمناقشات قضايا حساسة كالهوية على أساس العرق أو الطبقة أو الجنس.[3]

[1] - Wolfgang Benedek and others, **Transnational Terrorism, Organized Crime and Peace-Building Human Security in the Western Balkans**,(London: Britain,2010),p.19.
[2] - Henry F. Carey,Op.cit,p.130.
[3] - Christina Parker, **Peacebuilding, Citizenship, and Identity Empowering Conflict and Dialogue in Multicultural Classrooms**,(University of Toronto: Canada,2016),p.153.

ثامنا: تهميش الجهود المحلية وتأثير الهوية

بالرغم من التطورات الإيجابية في بناء السلام لاتزال هناك تحديات كبيرة منها الحاجة لفهم أسباب النزاع على وجه التحديد والديناميات ما بعد النزاع في كل مجتمع لأن دعم السكان المحليين لمبادرة بناء السلام ومشاركتهم ضرورية للحفاظ على السلام على المدى الطويل، وسيبقي السلام هشا مالم تتحسن الأحوال الإجتماعية والإقتصادية، لهذا لابد أن تقوم إستراتيجيات توطيد السلام على خطة واقعية من أجل تحقيق إقتصاد مستدام وفعال للفقراء من خلال مجموعة الإتفاقيات التجارية التفضيلية والمعونة والتخفيف من الديون والتعجيل بإنعاش الإقتصاد مابعد النزاع، بحيث تتولد من السلام عائدات هامة بالنسبة للسكان ويجب أن تعالج استراتيجيات توطيد السلام المسائل الحساسة مثل إصلاح الأرضي وإنتشار البطالة وتحسين إدارة الموارد الطبيعية وتوفير التمويل من أجل التنمية.[1]

كما يتطلب بناء السلام القبول المجتمعي لأن أنشطة بناء السلام تقتضي قبول من المجتمع ويتطلب موافقة على الدعم الخارجي في مجالات إصلاح الاقتصاد والبنية التحتية المدمرة، والمساعدة في برامج نزع السلاح والتدريب، الأمن والحوكمة، وتمويل برامج إعادة النازحين، كما يتطلب إدراك طبيعة المجتمعات المحلية وثقافتها وأولوياتها كي لا يتعرض بناء السلام للمقاومة عند قيام الأطراف المتدخلة في عمليات بناء السلام سواء كانت منظمات دولية أو إقليمية أو دول ففي نهاية المطاف من يقرر إستدامة السلام هم السكان المحليون وحكومة بلدهم، وليست القوي الخارجية ويتحقق القبول لبناء لسلام عبر تدخل أطراف كانت رسمية

[1]- تقرير الجمعية العامة،" أسباب الصراع في إفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها"، الدورة الحادية والستون، 2006، ص19.

أم غير رسمية وبناء قنوات إتصال وحوارات بين ممثلين عن البنى الإجتماعية المتنازعة بغية بناء مصالحات إجتماعية تشكل أساسا قاعديا لبناء السلام.[1]

طرح المفكر يوهان غالتونغ Johan Galtung العلاقة بين الهوية والثقافة والرؤية العالمية والنزاع بين المجموعات من أجل بناء سلام إيجابي، ويعالج العنف في ثلاث أشكال مترابطة تساهم في النزاع وهي العنف المباشر تتمثل في أعمال جسدية موجهة للأشخاص أو الممتلكات، والعنف الهيكلي والسياسات المؤسسية التي تعزز الظلم في المجالات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والتي تحرم الأفراد من تلبية احتياجاتهم الأساسية وتزيد من سياسية الفصل العنصري، أما الشكل الثالث هو العنف في الجانب الثقافي الذي يمس الدين والإيديولوجية الثقافية التي تزيد من عدم القبول والإعتراف على أساس الهوية الجماعية مما تخلق العنصرية الدينية والعرقية الثقافية وهذاما يؤدي إلى تفاقم النزاعات الأهلية العرقية والدينية والمعروفة بنظرية الصراع الإجتماعي المطول.[2]

كما تشمل عملية البناء في واقع مابعد النزاع من خلال إرساء أسس مؤسساتية تلعب دور في تأمين الشرعية اللازمة لممارسة السلطة السياسية في المجتمعات التي فككتها النزاعات الدينية والعرقية، حيث ارتبط بناء السلام المجتمعي بالهوية المجتمعية التي تعبر عن بناء متعدد الأوجه والأبعاد ويتخطى الإيديولوجية لمعالجة أبرز المخاطر المتعلقة بتحقيق الإندماج الإجتماعي وتحصين الأمن المجتمعي.[3]

[1]- خالد حنفي علي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] -Cathy Bollaert, **Reconciliation and Building a Sustainable Peace Competing Worldviews in South Africa and Beyond**,(Queen's University Belfast: UK,2019),p.67.

[3]- جميلة علاق، "تجديد الإنسان في واقع مابعد الصراعات المسلحة في المجتمعات التعددية: ضرورة لبناء السلام المجتمعي وإرساء متطلبات السلام العالمي"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثالث، 2018، ص86.

المطلب الثالث: الترتيبات المعيارية الإصلاحية لبناء السلام في مرحلة مابعد النزاع

أولا: بناء السلام الإيجابي وفق أهداف طويلة المدى

تعتبر الأهداف التي تسعى لتحقيق عملية بناء السلام أهداف طويلة المدى يتم الإنتقال من الإستجابة للكوارث الطارئة إلى عمليات الإغاثة وإعادة التأهيل والتعمير والتنمية نحو عمل طويل الأجل بهدف التخفيف من المعاناة، فعملية بناء السلام تعمل في إطار زمني محدد بالتحويل المستدام، لتحقيق الأهداف البنيوية والنظامية التي تلبي الإحتياجات الإنسانية الأساسية في فترة مابعد النزاعات لتعزيز السلام الإيجابي وهذا مايبرز من خلال الشكل رقم:(08) النموذج المتداخل للبعد الزمني في بناء السلام.[1]

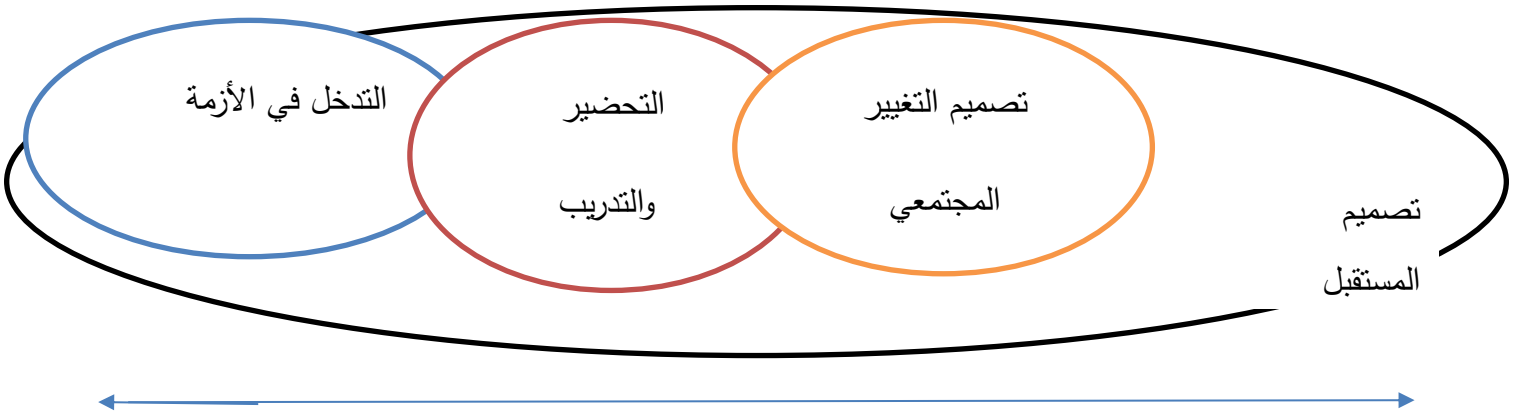

المصدر:.John paul lederach,Ibid,p108

يخلص بأن أهداف بناء السلام طويلة المدى وتكون بالتداخل مجموعة من الترتيبات في فترة زمنية محدد حتي يمكننا الوصول إلى تحقيق السلام الإيجابي.

[1] - John paul lederach, **Building Peace Sustainable Reconciliation In Divided Societies**,(United States Institute Of Peace Press: Washington D.C.,1999),p.107.

ثانيا: تحقيق بيئة أمنية في مابعد النزاع

قدم مركز التنمية الدولية وإدارة النزاعات تقرير حول مسار وأسباب النزاعات الداخلية بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة ومركز الأمن الإنساني بهدف بناء إطار معياري لإجراء محادثات السلام التي تعتبر مرحلة تمهيديه لبناء السلام وحددت مجموعة من المعايير منها حتمية شمولية إتفاقيات بناء السلام للجوانب الأمنية وقضايا نزع السلاح والتسريح، والمساعدات الإنسانية وقضايا اللاجئين ومساعدات إعادة الإعمار، وقد تجاوز الأجندات الأيديولوجية وهذا بتكليف المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال إدارة النزاعات وإعادة بناء الثقة بين أطراف النزاع وفي إطار توسيع مجال ونطاق عملية بناء السلام من خلال التركيز على الاحتياجات الأمنية للفرد في مرحلة ما بعد النزاع والسهر على عدم تجدد النزاع.[1]

وكذلك القيام بتوحيد الجماعات المتحاربة وخلق علاقات ثقة لتحويل العلاقات العدائية إلى علاقات تعاونية وهذا من خلال تحديد الأسباب الجذرية للنزاع ومحاولة الحد منها بهدف إحلال السلام الإيجابي وعدم تجدد النزاع.[2]

ثالثا: بناء السلام وفق إستراتيجية مابعد النزاع

تؤكد إستراتيجيات السلام على الجمع بين مجموعة واسعة من أدوات السلام في الاستراتيجيات الطويلة الأجل لبناء السلام بعد إنتهاء النزاع وبناء السلام الوقائي الطويل الأجل، وقد طرح المفكر روبرت روثستين Robert Rothstein في مقاله بعنوان "المقاومة والمصالحة" سنة 1999 أن عملية السلام ليست بالقدر الذي يحدث قبل التوصل إلى اتفاق السلام ولكن ما يحدث بعد إتفاق السلام ومابعد النزاع، ويوضح هذا في

[1]– عتيقة كواشي، أمال بلغالم،" الحوكمة الأمنية العالمية: دراسة مستويات حوكمة عمليات بناء السلام تبعا للنزاعات الاجتماعية الممتدة– مشاكل التعدد الاثني–"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد الثالث عشر، 2018، ص 282.

[2] -Sarah Holt Aid, **Peacebuilding and the Resurgence of War Buying Time in Sri Lanka**,(London: Britain,2011),p.18.

العديد من الدراسات لبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع، وهذا ماطرحه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في خطاب سنة 2006 في أديس أبابا حيث دعا إلى تقديم دعم عاجل لعملية بناء السلام بعد إنتهاء النزاع.[1]

حيث أدرك المجتمع الدولي أن حل النزاعات يستدعي إتباع نهج شامل تتعاون فيه الأطراف الخارجة من النزاع للمساعدة على إتفاقات السلام، وبناء السلام من خلال توفير المساعدات الإنسانية ومساعدات إعادة الإعمار وضمان الأمن وإصلاح القطاع الأمني وتعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية وتحسين مستويات معيشتهم وبناء كل ما تم تخريبه أثناء النزاع، وقد طرح المفكر كريشنا كومار Krishna Kumar في مؤلفيه بعنوان" إعادة بناء المجتمعات بعد الحرب الأهلية: الأدوار الحاسمة للمساعدة الدولية" حول كيفية تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج أكثر فعالية من أجل الغذاء والأمن والصحة وحقوق الإنسان والتسريح العسكري وإعادة التوطين والمصالحة المحلية، الانتخابات والديمقراطية والمساعدة الدولية. [2]

رابعا: إعادة بناء الأبعاد القيمية والمؤسساتية في مرحلة مابعد النزاع

يشمل التحول في بنية المجتمعات والتغير الهيكلي والبنيوي في فترة مابعد النزاع من البناءات التي تعمل فيه بناء السلام، حيث ترى العديد من المنظمات الإنسانية أن بناء السلام كطريقة لتنفيذ المساعدة الإنسانية دعما للسلام وتقوم مجموعة كبيرة من المنظمات ببرامج بناء السلام والتي تشمل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الإصلاح السياسي والقضائي والمصالحة من خلال المحاكمات لجرائم الحرب أو لجان الحقيقة، وإعادة

[1] - Willemijn Verkoren,Op.cit ,p.52.
[2] - Hans Günter Brauch, **Peace Research and Peacebuilding**,(London: Dordrecht New York,2014),p.80.

النازحين داخليا واللاجئين هذه الأنشطة الضرورية لتحويل النزاع في إتجاه السلام والتغيير الهيكلي أو إنشاء الهياكل داخل مجتمع مابعد النزاع.[1]

توجد ثلاث أبعاد رئيسية لبناء السلام في مرحلة مابعد النزاع، فالبعد الأول يكمن في الرغبة في تعزيز الاستقرار وإعادة إدماج المقاتلين بهدف عدم العودة إلى النزاع والحفاظ على وقف إطلاق النار والاستقرار من خلال مراقبة المقاتلين، إذ تحاول أنشطة بناء السلام بشكل مباشر تقليل الوسائل المتاحة والحوافز التي تمكن من رجوع الجهات الفاعلة من جديد إلى النزاع من خلال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن ومراقبة الأسلحة في منظومات الأسلحة الخفيفة والثقيلة وإعادة دمج المقاتلين السابقين وخلق ثقافة الثقة بين الأطراف.[2]

أما البعد الثاني هو المساعدة في بناء أو استعادة وظائف الدولة الرئيسية التي تمتلك قدرا من الشرعية وإعادة بناء المرافق الأساسية والإدارة العامة، وأنظمة سيادة القانون، وشبكات النقل والاتصالات والمرافق وإعادة إنشاء البنية التحتية التعليمية والصحية وبناء القدرات لمؤسسات الدولة وإنشاء مؤسسات ديمقراطية وتعزيز شرعية الحكومة حيث تتميز فترة مابعد النزاع بعدم الثقة في قدرة الحكومة على توفير مستقبل أفضل وهذا طرحه المفكر دياموند Diamond يتم تقييم أداء النظام ليس فقط من ناحية النمو الإقتصادي والإصلاح الاجتماعي، ولكن أيضا من ناحية العديد من السياسيات المهمة الأبعاد منها القدرة على الحفاظ

[1] - Sarah Holt Aid,Op.Cit,p.19.
[2] - Michael Barnett And others, "Peacebuilding: What Is in a Name?", Global Governance, 13, 2007,p.50.in :17/10/2018.
http://booksc.xyz/?gg_uri=search.php&q=Peacebuilding+&t=0&p

على النظام، والحكم بشفافية والحفاظ على سيادة القانون خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان ويتم إعادة البناء السياسي في المجتمعات التي مزقتها النزاعات.[1]

والبعد الثالث لبناء السلام في مرحلة مابعد النزاع يتضمن قدرة المجتمع على إدارة النزاع سلميا ومعالجة الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية للنزاع، وإعادة البنية التحتية وتقديم المشورة بشأن الصدمات النفسية والعدالة الانتقالية والمصالحة، والحوار المجتمعي، وتعزيز منظمات المجتمع المدني زيادة حقوق الإنسان، وتعزيز الوعي البيئي والمساعدة في تمكين النوع الاجتماعي، وبناء الثقة بين مختلف المجتمعات ومحاولة خلق ثقافة سلام.[2]

يعد عامل بناء الثقة شرطا أساسيا لبناء القدرات وهذا نتيجة ما تخلفه النزاعات من صدمات وحالات معنوية سيئة وإنهيار الروابط الإجتماعية، هذا ما يتطلب إعادة تأسيس الثقة والتعاون والتضامن كأسس للعمل الجماعي، وتتضمن عمليات بناء القدرات في مجتمعات ما بعد النزاع على تسخير جميع الإمكانيات وإستخدام الآليات التي من شأنها تطوير وتنمية قدرات المجتمع المحلي، حيث تعمل على تدريب الأفراد من أجل تمكينهم لإنشاء منظمات غير حكومية محلية وتنظيم ورشات ودوريات تدريبية، خلق مراكز إستعلامية ورفع الوعى لثقافة السلام الإيجابي المستدام.[3]

تقوم بناء الثقة بين الدولة والأقليات المختلفة، وتتأخذ هذه السياسات العديد من الأشكال منها تقاسم السلطة وتطبيق النموذج الديمقراطي التوافقي Consocitional Approachوالنموذج الإندماجي Integrative Approach وتطبيق الفيدرالية على أساس إستقلال كل جماعة وتعتمد هذه السياسة

[1] -Albrecht Schnabel, Hans-Georg Ehrhart, **Security sector reform and post-conflict peacebuilding**,(United Nations University : New York,2005),p.127.

[2] - Michael Barnett And others, "Peacebuilding: What Is in a Name?", Global Governance, 13, 2007,p.50.in :17/10/2018.
http://booksc.xyz/?gg_uri=search.php&q=Peacebuilding+&t=0&p.

[3] - Renforcer les capacités nationales et locales en matière de gestion du développement durable, Conseil Economique et social", E/C.16/2014, 24 Janvier 2014, p.6.in : 23/04/2014 .
http://workspace.unpan.org/sites/Internet/Documents/UNPAN92615.pdf.

بشكل أساسي على محاولة الدولة الإعتراف بالأقليات، إذ تم الإعتماد على سياسية تذويب الأقليات Assimilation والتي تعنى تقليل المسافة الثقافية بين الجماعات المختلفة والدولة مع إعطاء قدر من التسامح والإعتراف ببعض الخصوصيات الثقافية ومراعاة درجة التضامن الداخلي ومحاولة دمج مجموعة من الثقافات والإختلافات في ثقافة واحدة تتماشي مع تكامل الدولة ووحدتها.[1]

خامسا: إعادة بناء رأسمال اجتماعي

يتطلب بناء السلام التزاما طويل الأجل بالتصدي للأسباب الجذرية وبناء المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، كما لا يمكن تحقيق السلام الدائم دون إبرام عقد اجتماعي يقوم على علاقة تبادلية بين الدولة وجميع مواطنيها بغض النظر عن انتمائهم العرقي، حيث يساهم هذا الترابط في خلق الثقة بين الأفراد بوجود رابط مشترك من الحقوق والمسؤوليات وهذا ما يقوى إنتمائهم لبلدهم والدفاع عنه بهدف حفظ الحقوق والحريات عن طريق تحقيق السلام وتجنب النزاع، وهذا ما يمكن لجنة بناء السلام إلى جانب مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام مساعدة البلدان الهشة على إيجاد استراتيجية فعالة للمساعدة على بناء المؤسسات وتهيئة بيئية تفضي إلى المصالحة وتحفيز التنمية الإقتصادية التي تستهدف تحقيق النمو والعدالة الإجتماعية وتساهم في تحقيق بناء السلام من الناحية الإيجابية والتغلب على أسباب تجدد النزاع.[2]

كما يهدف نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام لإعادة بناء رأسمال إجتماعي في المجتمع المحلي الذي يعاني من النزاع والعمل على إيجاد طرق لترقية السلام من خلال إعادة بناء العلاقات التي تدهورت أثناء النزاع وحل الإنقسام بالتفاوض والتسوية السليمة وإيجاد دائرة سلام Peace constituency تشمل عملا نفسي إجتماعي لمساعدة الجماعات على التعامل مع الخلافات والصدمات الناتجة عن النزاع

[1]- مي مجيب، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2]- تقرير الجمعية العامة" تقرير لجنة بناء السلام منع نشوب النزاعات المسلحة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا"، الدورة السابعة والستون، 2013، ص10.

العنيف، كما تساهم في خلق الإتصالات بين الجماعات المتنازعة إتصالات شعبية People to People غير الرسمية ويتم تنظيم ورشات حل المشاكل Problem Solving workshops بين منظمات غير حكومية محلية ودولية لبناء دوائر السلام، بالإضافة إلى برامج تأهيل وتدريب ناشطين إجماعيين يسعون لتحقيق ثقافة وتربية السلام Peace Education وإرساء الثقة من خلال مبادرات المصالحة الإجتماعية.[1]

سادسا: سياسة المساواة وتذويب الأقليات

تتنوع السياسات العملية التي يتم تبنيها للتعامل مع الأقليات في مجتمعات مابعد النزاع وهذا يفرض على الدولة أو النظام السياسي الجديد أو القوى الخارجية لبناء السلام إلى نوع من الهندسة السياسية لضمان تمثيل كل الجماعات ومنعا لتجدد النزاع ومن بينها:

1- سياسية المساواة والإعتراف

تتضمن المساواة الإقتصادية من خلال توفير المساعدات المالية وتبني سياسات العدالة الإقتصادية في توزيع الموارد بشكل عادل والإهتمام بنهضة كل جماعة وهذا ما ينعكس على تنمية الدولة ويحدث نوع من الإعتماد المتبادل بين الأقليات والدولة والقضاء على الإحتكار وتبقي الدولة المحرك الأساسي الذي تنشط فيه مختلف الجماعات، أما المساواة السياسية بإستعاب التنوع وتوفير درجة من الإستقلال للأقليات دون تهديد لقومية الدولة وتكاملها، بالإضافة إلى تبني نظام التمثيل النسبي لمراعاة الجماعة والإعتراف الثقافي وسهولة ممارسة الطقوس وعادات وتقاليد الجماعة، وهذا ما يعكس التنوع الثقافي داخل الدولة وتصبح الأقليات جماعات منتجة تشارك في تنمية ذاتها ومن ثمة تنمية الدولة ككل سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا، وهذا ما يحد من أسباب النزاعات وتجددها.[2]

[1]- رضا دمدوم، " دور الفاعلين الإجتماعين في حل النزاعات الدولية مدخل نظري"، مجلة حوار المتوسطي، العدد 13، 20016، ص326.

[2]- مي مجيب، مرجع سبق ذكره، ص33.

2- سياسية تذويب الأقليات

تتضمن مقاربة سياسات التذويب Assimilation وتتطلب قدر من التكامل بين ثقافات الجماعات المختلفة بهدف تقليل المسافة الثقافية بين الجماعات والدولة واتاحة قدر من التسامح والإعتراف ببعض الخصوصيات الثقافية، وتعتمد على مقاربة الذرائعي Instrumentalist Approach التي تهتم بالنواحي الإجتماعي والسياسية للجماعات.[1]

المبحث الثاني: نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام الدائم في مناطق ما بعد النزاع الحدود والسيناريوهات

المطلب الأول: حدود جهود عملية بناء السلام في تيمور الشرقية وجنوب السودان وسيراليون

أولا: حدود فاعلية بناء السلام في تيمور الشرقية

عرفت ترتيبات بناء السلام في مرحلة مابعد النزاع في تيمور الشرقية بالنجاح في بعض الترتيبات، غير أنها عرفت بعض الحدود التي تعيق إعادة بناء تيمور الشرقية خاصة على مستوى إصلاح المؤسسات السياسية بسب نقص بناء القدرات المحلية وتنمية المجتمع أثناء عملية الإصلاح، وهذا نتيجة صعوبة التعامل مع مشاكل داخل المجتمع المحلي التيموري وضعف التماسك الثقافي والمجتمعي وفشل الإنتخابات وفشل الإصلاح القضائية وقطاع العدالة.[2]

أشار العديد من الممثلين في تيمور الشرقية في مرحلة مابعد النزاع بأن بناء السلام ما بعد النزاع يتطلب جهد جماعي ومتعددة الأبعاد وتم الاتفاق على ضرورة مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق بين لجنة بناء السلام

---

[1]- مي مجيب، مرجع نفسة، ص 34.

[2] - Dirk-Jan Koch,Op.Cit ,p.56.

وسائر الجهات الفاعلة الدولية، كما يتطلب بناء السلام المستدام إتباع نهج متكامل يتحقق من خلاله مجموعة من الترتيبات الأساسية منها تنفيذ إطار لمساعدة البلدان التي تمر بمرحلة مابعد النزاع بصورة متكاملة تحقيق أفضل استفادة ممكنة من الأموال المتاحة في الأجل القصيرة، وتأمين الموارد في الأجلين المتوسط والطويل وتعزيز الخبرة اللازمة لتلبية المتطلبات المتنوعة لأنشطة بناء السلام، تحقيق فوائد ملموسة من السلام لأجل السكان وتعزيز مؤسسات الدولة في البلدان التي تمر بمرحلة مابعد النزاع، وإتخاذ نهج شامل يتناول الأبعاد الأمنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية.[1]

من أثار النزاع في تيمور الشرقية التهجير الداخلي وإعادة التوطين المواطنين التيموريين الذين أجبرتهم إندونيسيا على النزوح من ديارهم لإيجاد حل نهائي وكل ما يعيق حق تقرير مصيرها بالرغم من مجلس الشوري الإندونيسي قد صادق على نتيجة الاستفتاء الذي انتهي بالتصويت لصالح إستقلال تيمور الشرقية إلا أنه لايزال أكثر من 80 الف مواطن من أبناء تيمور الشرقية مفقودين وأكثر من 100 ألف يعيشون في المخيمات التي تسيطر عليها الجماعات شبه عسكرية ومزال بعض سكان تيمور الشرقية مقيمين في المناطق الجبلية ويخشون من العودة إلى قراهم.[2]

كما تعرف إستمرار العنف ضد النساء والفتيات من عنف جنسي وغيره من التهديدات وقد تم ترتيب تيمور الشرقية ثالث دولة في جنوب شرق أسيا تتبني "خطة عمل وطنية من أجل المرأة والسلام والأمن خلال

[1]- تقرير مجلس الأمن، " بناء السلام بعد إنتهاء حالات النزاع"، ملحق 2010،2011، ص 8.

[2]- جون غ تايلور، "تيمور الشرقية: نظام قسري لإعادة التوطين"نشرة الهجرة القيسرية، 1999، ص 30. تم تصفح الموقع يوم 2019/07/19.
https://www.fmreview.org/sites/fmr/.

سنوات 2020/2016، بالإضافة إلى إستمرار غياب الحماية القانونية من التميز بسبب الميول الجنسية والهوية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وإستمرار العنف في المجتمع التيموري. [1]

من أثار النزاع التيموري الإندونيسي تدمير النظام القضائي والبنية التحتية وإستمرار مشاكل الأمن الداخلي ونقص تكوين الشرطة ووجود الفساد في النظام القانوني وإستمرار إستخدام النظام القانوني من قبل السلطات الإندونيسية والإعتماد على الشرطة الدولية وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتشكيل مكتب الأمم المتحدة في تيمور الشرقية سنة 2005 ، كما أن طبيعة الموظفين تم تعينهم من طرف إندونيسيا هذا فرض على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية الإعتماد على مزيج من القانون الإندونيسي والإتفاقيات الدولية وهذا لا يتماشى مع القانون الذي يتم تعديله عن طريق برلمان تيمور الشرقية في المستقبل ومدي تأثره على الأمن الداخلي. [2]

وإستمرار التعسف على مستوى نظام العدالة من إنتشار الإفلات من العقاب على الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتعذيب من طرف قوات الأمن والمعاملة السيئة وإستخدام القوة المفرطة، كما ظلت أليات تحقيق المحاسبة ضعيفة حيث تعرض العديد من الأفراد للاحتجاز التعسفي والتعذيب على أيدي قوات الأمن وأشار في تقرير منظمة حقوق الإنسان عن قيام عناصر الأمن بالإعتداء على عناصر المجلس الشوري وظل نظام العدالة يواجه عقبات ناجمة عن صعوبة الإحتكام إلى القضاء ومراعاة الإجراءات حسب الأصول وطرد مجموعة من السؤولين القضائيين كالقضاة والمحامين ومحققين بالجرائم ضد الإنسانية. [3]

[1]– تقرير منظمة العفو الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[2]- Louise Olsson, **Gender Equality and United Nations Peace Operations in Timor Leste**, (Leiden Boston: The Netherlands,2009),p.100.

[3]- تقرير منظمة العفو الدولية،" حالة حقوق الإنسان في العالم لعام 2016/2015،"2016، ص 160.تم تصفح الموقع يوم: 2019/07/26.
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int

ثانيا: حدود جهود بناء السلام في جنوب السودان

إعتمد مشروع بناء السلام على إستراتيجية المدى القصير للإصلاح حيث تم تحديده في مدة ست سنوات لإعادة بناء الهياكل والمؤسسات الدولة جديدة ووضع برنامج متماسك ومنسق لبناء السلام مابعد النزاع في جنوب السودان، وقد كانت المجالات المهمة هي إعادة تأهيل المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم و إصلاح القطاع الأمني وإدارة أجهزة الأمن (الجيش الشعبي لتحرير السودان/ وقوات الشرطة)، وتنسيق وتماسك توقيت تدخلات لبناء السلام في مابعد النزاع، وتركز على بناء وتطوير الجهاز والهياكل والمؤسسات والسياسات لتحقيق دولة جديدة قوية وحوكمة مؤسساتها.[1]

غير أن نقص التنسيق وضعف النهج الشامل والمتكامل لبناء السلام والحاجة إلى التعاون مع الجهات الفاعلة والتماسك على المستوى الوطني والإستجابة الدولية لبناء السلام مابعد النزاع، وتحديد التوقيت التسلسل الزمني لتدخل نشطاء بناء السلام ضرورة وهذا لم يبرز خلال إتفاقية السلام، كما أن العديد من المسائل داخل السياسة المعقدة والحساسة المتمثلة في السعي وراء المصالح الخاصة من جانب الداعمين الرئيسين لجنوب السودان منهم الإتحاد الإفريقي، الهيئة الحكومية للتنمية وبعض جيران كالسودان أوغندا وإثيوبيا وكينيا والمستثمرين في قطاع النفط كالصين وغيرهم من ذوي المصالح ولم يتم التطرق لتوقيت والتسلسل الزمني لفهم الحرب الأهلية في جنوب السودان وتحديد التدخلات فيه لبناء السلام مابعد النزاع.[2]

كما أدت البيئة المعادية التي يشتغل فيها العاملون بالمجال الإنساني إلى عدم وصول المساعدات الإنسانية وتقويض قدراتهم على التصدي للخدمات الإغاثية من الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والإيواء ومساهمة

[1] - Lydia Wanja Gitau,Op.Cit,p.4.
[2] -Arnim Langer, Graham K. Brown, **Building Sustainable Peace Timing and Sequencing of Post-Conflict Reconstruction and Peacebuilding**, (Oxford University Press: Great Britain,2016),p.288.

أطراف النزاع في عرقلة وصول المساعدات الإنسانية عن طريق التهديد والتحرش والإحتجاز وتعليق خدماتهم وأعمال العنف و التهديد بالقتل من طرف الجماعات المسلحة للعاملين في المجال الإنساني، إلى جانب تعرض الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان وشخصيات المعارضة السياسية الذين تحدثوا علانية عن الإعتقالات والإحتجازات التعسفية والتعذيب وغيرها من ضروب المعاملة السيئة وممارستهم المراقبة الذاتية وإلى إيجاد بيئة سياسية لا يستطيع الناس العمل والتحدث فيها بحرية، حيث تم اعتقال مدير هيئة الإذاعة في جنوب السودان وأغلقت هيئة الاتصالات الوطنية والمواقع الإلكترونية التي نشرت معلومات معادية للحكومة.[1]

نقص الخدمات التي تقدمها المنظمات الدولية غير الحكومية لسد الفجوة وتلبية إحتياجات السكن وتقديم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والإجتماعي والعلاج الجماعي والتدخل الدوائي للذين يعانون من إضطرابات نفسية، حيث لم يقدم مكتب منظمة الصحة العالمية دعما ماليا ملموسا لتوسيع الخدمات الصحة النفسية في جنوب السودان، وتوصلت منظمة العفو الدولية أن جنوب السودان فشلت في الارتقاء في تقديم الخدمات والرعاية الضرورية لحماية حقوق الإنسان في مابعد النزاع ولابد على الحكومة إعطاء الأولية العاجلة لتأمين الحصول على الرعاية الأساسية الصحة النفسية وتثقيف الجماهير ووضع سياسات وبرامج وتشريعات وطنية ودعم البحوث والرصد وتطوير الموارد البشرية، وإستغلال إتفاقية حل أزمة جنوب السودان سنة 2015 لتحقيق الوحدة الوطنية الإنتقالية الجديدة وإنهاء إنتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وإنشاء اليات ملائمة لمراقبة سلوك القوات وإجراء تحقيقات عادلة وإعادة التأهيل لضرر النفسي،

[1]- تقرير منظمة العفو الدولية، " حالة حقوق الإنسان- جنوب السودان-"، 2018،ص168.تم تصفح الموقع يوم 2019/07/21.
https://www.amnesty.org.

وإنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان ولجنة الحقيقة والمصالحة وهيئة التعويض وجبر الضرر لإعادة بناء مجتمعاتها المحلية في جنوب السودان.[1]

كما أن جنوب السودان تصنف من الدول الفاشلة، فقد بدأ صندوق السلامFund for peace سنة 2005 بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية Foreign Policy في إصدار تقارير سنوية حول الدول الفاشلة، وقد تم وضع مجموعة من المعايير وفق آلية علمية تستخدم برامج معقدة ومتطورة تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات وتحليلها ثم تأطيرها ضمن 12 مؤشر ومنها المؤشرات الاجتماعية التي تتضمن الضغوط الديموغرافية الحركة الهائلة للاجئين والمشردين ومجموع المظالم العنف هجرة الأدمغة، والمؤشرات الاقتصادية وتتضمن التنمية الاقتصادية غير المتوازنة الفقر والتدهور الإقتصادي، والمؤشرات السياسية وتشمل مدى تكريس الشرعية في الدولة وتوفير الخدمات العامة وإحترام حقوق الإنسان وتكريس حكم القانون، فعالية الأجهزة الأمنية ووفقا لآخر إحصاء مؤشرات الدول الفاشلة سنة 2019 حصلت جنوب السودان على المرتبة الثانية بين 178 من حيث الهشاشة فالهشاشة في المؤشرات الإجتماعية و الإقتصادية والسياسية التي تعرفها جنوب السودان تؤثر على مسالة الأمن الوطني وهذا راجع لدورها النزاعات الأهلية.[2]

[1]- تقرير منظمة العفو الدولية، "أثار النزاع المسلح في جنوب السودان على الصحة النفسية"، 2016، ص15.

[2] - Tom McCarten ,” Fragile States Index”, accessed, in: 19/04/2019.
http://foreignpolicy.com/fragile-states-index-2016-brexit-syria-refugee-europe-anti .

ثالثا: حدود فعالية بناء السلام في سيراليون

على الرغم من التقدم الذي احرزته سيراليون في توطيد السلام وتحقيق درب بناء السلام الذي يعمل على إعادة بناء البني والهياكل التي تم تخريبها في النزاع، غير أنها تبقي بعض الحدود التي تعيق النشاط البنيوي الذي يساهم في إعادة بناء سيراليون في فترة مابعد النزاع.

نتيجة النزاع الأهلي في سيراليون أصبحت المؤسسات الحكومية والجهات المعنية الوطنية ذات قدرة محدودة في تقديم الخدمات وتنفيذ الإصلاحات وضمان إدارة اقتصادية ومالية كافية، كما يظهر ذلك أيضا على صعيد المحافظات والمقاطعات لاتزال مؤسسات الدولة في العديد من الحالات ضعيفة مما يعيق عملية إرساء اللامركزية وتقوض نواحي القصور في قدرات أدوار الرقابة التي يؤديها البرلمان الوطني، غير أن هناك حاجة إلى إعادة الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات وضرورة وضع إستراتيجية شاملة ومستدامة لإصلاح الخدمة المدنية ومعالجة العجز في القدرات.[1]

إجتمعت وكالات الإغاثة بما فيها المنظمات غير الحكومية المعنية بالطوارئ والتنمية منها منظمة كير ومنظمة أوكسفام ومنظمة الصليب الأحمر لتنسق والإتفاق على إستراتيجية الدعوة وتبادل المعلومات لبناء السلام في سيراليون، غيرها أنها عرفت إنسحاب بعض المنظمات نتيجة المشروطية السياسية على المساعدات الإنسانية الطارئة لسيراليون خلال سنة 1998 وهذا نتيجة نقص التمويل ونقص الموظفين وفشل في تبادل

[1]- تقرير الأمم المتحدة لجنة بناء السلام، مرجع سبق ذكره، ص 9.

المعلومات وتقديم الخدمات، وكذلك في الاجتماعات نص شهرية ضعف التشاور لطرح الشكاوى التي يسعي شعب سيراليون للقضاء على كل مسبباتها.[1]

كما تضررت سيراليون جراء تفشي وباء الإيبولا الذي انتشر في معظم مناطق غرب إفريقيا حيث انتقلت العدوى إلى العاملين في مجال الرعاية الصحية والمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال تقديم الخدمات الصحية الإنسانية مما ساهم في غياب توفير الرعاية الصحية خاصة رعاية الأمومة والطفولة وصعوبة وصول المساعدات في حالات الطوارئ وإنتشار الإستغلال والعنف وظلت إمكانية الحصول على المساعدات القانونية والمأوى وخدمات إعادة التأهيل محدودة لضحايا العنف.[2]

كما يرتبط دعم السلام على المدى الطويل في سيراليون بشكل وثيق بالتطورات في المنطقة على حوض نهر مانو الذي يضم غينيا وليبيريا وكوت ديفوار وسيراليون، فخلال عدة عقود إمتد عدم الإستقرار في البلد الواحد إلى الدول المجاورة وإستخدمت المناطق الحدودية من طرف الميليشيات المسلحة، هذا ماجعلها تسعي إلى ضرورة تعزيز الحوار بين البلدان وتعزيز قدرات منع النزاعات وتسويتها والوساطة بشأنها من خلال التعاون في إطار إتحاد نهر مانو من الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا والإتحاد الإفريقي ومنظمات إقليمية ودولية لتوطيد السلام بتدابير بناء الثقة بين المجتمعات الحدودية وتعزيز العلاقات التجارية.[3]

بالرغم من بعض التحديات التي تعيق نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في سيراليون إلا أنها تبقي تجربة سيراليون كواحدة من التجارب النجاحة في العالم، وكنبراس لسائر البلدان التي تناضل

[1]- Tanja Schumer, **New Humanitarianism Britain and Sierra Leone, 1997-2003**,(London: United Kingdom,2008),p.119.

[2]– تقرير منظمة العفو الدولية، مرجع سبق ذكره، ص203.

[3]– لجنة بناء السلام، مرجع سبق ذكره، ص10.

لتجاوز عنف الماضي حيث برهن شعب سيراليون وحماس حكوماته المتعاقبة ونشاط المجتمع المدني وتعتبر تجربة ناجحة لدى المجتمع الدولي حيث تسعى مجموعة من الشركاء إلى خلق إهتمام دولي مستمر بسيراليون وتوفير مصدر للدعم المتواصل ومنذ سنة 2009 ولجنة بناء السلام حريصة أن تكون أنشطتها متماشية بشكل مباشر مع إستراتيجية سيراليون الوطنية لتوطيد السلام وتحقيق النمو الإقتصادي مع برنامج التغيير وأنصب التركيز على الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، وتشغيل الشباب وتمكينهم والتهديد الناجم عن الإتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعزيز المساواة بين الجنسين وتسهيل إقامة مزيد من التعاون.[1]

المطلب الثاني: سيناريوهات تجاوز حدود نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام مابعد النزاع

من خلال دراسة بناء السلام ونشاط المنظمات الدولية غير الحكومية لإعادة بناء الدول في مرحلة مابعد النزاع، حيث تعرف مجموعة من الترتيبات على مستوى بناء القدرات وإعادة التأهيل وعلى مستوى إعادة المؤسسات الهيكلية، وهذا يتم تفعيله من خلال ديناميكية بناء السلام وتشارك الفواعل وتحديد النشاطات ووضع استراتيجيات على مختلف المستويات، ولكن تحد من هذه العمليات بعض الصعوبات التي يمكن تجاوزها من خلال بعض السيناريوهات منها:

أولا: تشابك الفواعل المساهمة في بناء السلام

إن معظم أنشطة بناء السلام في إطار محاولة لتجاوز التحديات التي تواجه جميع المجتمعات الخارجة من النزاع والتي تشمل الأمن والنظام العام، الحوكمة والمشاركة والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، العدالة والمصالحة وتنفيذ مجموعة من البرامج والأنشطة الفرعية والبرامج التي تنفذ في إطار بناء السلام المستدام كالتنمية المؤسسية وإقتصاديات الحروب، كما يتطلب التوسع في البرامج التي تدرج في إطار بناء السلام إتفاقا بين جميع

[1]- تقرير الجمعية العامة ومجلس الأمن،" تقرير وفد لجنة بناء السلام عن زيارته إلى سيراليون"، الدورة الخامسة، 2011،ص14.

الفاعلين في مجال بناء السلام، وتشير أدبيات بناء السلام في أجندة من أجل السلام إلى دور الأطراف الفاعلة من أعلى إلى أسفل على تنفذ برامج بناء السلام بواسطة أطرف دولية منظمات دولية أو إقليمية منظمات حكومية وغير حكومية، ودور الأطراف المحلية في المجتمع المعنى وهذا من خلال شراكة وثيقة مع هذه الأطراف حتي تصبح أنشطة بناء السلام فعالة.[1]

تتعاون المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام بالنظر إلى تأثيرها على ديناميكيات السلام والنزاع والتعاون من أجل السلام والوحدة، مما عززت القدرة على تعزيز السلام من خلال إجبار عمال التنمية على التعامل مع قضايا النزاعات الناشئة في عملهم كما تعمل بالتعاون مع المنظمات الدولية من خلال إعادة التأهيل وإعادة الإعمار على المستوى المحلي دون انتظار حل سياسي كما تتمتع المنظمات غير الحكومية بميزة نسبية في قدرتها على تعزيز حل النزاعات على المستوى الدولي والمحلي وتدخلها في تقديم الإغاثة وإعادة التأهيل وعدم المساواة بين الجنسين وقضايا الألغام الأرضية والاحتياجات الإنمائية الأطول أجل بناء القدرات.[2]

بالإضافة إلى دور التعاون الدولي والمحلي في تدفق التمويل اللازم لدعم أنشطة بعض الجماعات والتنظيمات في سبيل إعلاء المصلحة الوطنية، ومساهمة المؤسسات المجتمعية والثقافية في دفع أطراف النزاع للدخول في عملية السلام، فضلا عن فاعلية درجة التوافق الإقليمي والدولي في عملية إعادة بناء الدولة وتوفير قدر من الضغط على أطراف النزاع لإنجاح عملية المصالحة ونشاط القوى الإقليمية والدولية المنخرطة في النزاعات الداخلية تقوم بعملية التسوية لإعادة الإستقرار وإصلاح مؤسسات الدولة بعد إنتهاء النزاع.[3]

[1]– رانيا حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2]- Henry F. Carey,Op.cit,p.35.

[3]– داليا رشدى، مرجع سبق ذكره، ص 12.

إتصال الدولة بالمجتمع أصبح من معايير تصنيف قوة الدولة من خلال طرح الدولة المجتمع State in soceityبدلا من المنظور التقيلدي الدولة مقابل المجتمع لتحقيق تضافر الجهود والعمل المشترك من خلال التفاعل مع الفواعل غير الدولاتية من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والتي تستطيع ربط المطالب الإجتماعية بقوة الدولة وتدعم القدرة المؤسسية للدولة.[1]

تدخل أطراف ثالثة سواء كانت رسمية أو غير رسمية لبناء قنوات إتصال وحوارات بين ممثلين عن البنى الإجتماعية المتنازعة بغية بناء مصالحات إجتماعية تشكل أساسا قاعديا لبناء السلام ومبادرة إدارة الأزمات قد عملت على بناء حوارات بين القوى الإجتماعية مثل الشباب والمرأة والأطفال كجزء من التحفيز على السلام وتشجيع مركز الحوار الإنساني في مناطق النزاعات لدعم الحوارات غير الرسمية والمصالحات المحلية وذلك لإستكشاف فرص السلام الممكنة والتمهيد المجتمعي لتسويات السلمية، لأنه كلما كانت تسويات إنهاء النزاعات المسلحة تتصف بالتوازن والشمولية والعدالة النسبية في إستجابتها لاحتياجات المتنازعين تتحقق مرحلة بناء السلام.[2]

كما أن درجة التماسك المجتمعي وهيكل التكوينات الإجتماعية لأي مجتمع يؤثر في محاولات إعادة بناء الدولة في فترة مابعد النزاع من خلال تأثيراته في الهوية القومية وشرعية السلطة المركزية وعلى جهود التسوية فلكما إحتوت الدولة على فصائل إجتماعية وعرقية ودينية متعددة كانت عملية التسوية أصعب ومحاولة البناء

[1]– صفية إدري،" الأمن الإنساني في منطقة الساحل:نحو مقاربة تعددية متساندة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثالث عشر،2018، ص584.

[2]- رانيا حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص4.

أعقد وسلام سلبي، على خلاف كلما زادت درجة التوحد والتماسك الإجتماعي تم عملية بناء سلام إيجابي وفعال.[1]

طرح الباحث إبراهام ماسلو Abraham Maslow في مقاله نظرية الحافز الإنساني التي نشرها في دورية Review psychologyسنة 1963 لفهم السلوك والحافز الإنساني من خلال هرم الاحتياجات الأساسية الذي تشكل قاعدته من الحاجات الفسيولوجية والأمنية من أسفل إلى أعلى بالنسبة للأفراد ثم تليها الاحتياجات المعنوية، كما دعمه في الفكرة الباحثين رونالد إنجلهارت Ronald Engelhart و كريستيان ويلزل Christian Wellsell وفق نظرية تغير القيم الجيلية Intergenerational Value Change بأن أولوية البشر تعكس ظروفهم الإقتصادية والإجتماعية وتضع الإحتياجات المادية والأمن الجسدي كأساس للحياة وفي ظل ندرة الأمن فإن الأفراد يعطون أولوية للأمن وكل الحاجات التي تحفظ القيمة الذاتية للأفراد وتعيد بناء الثقة وهذا ما يبرزه الشكل رقم: (09) **هرم ماسلو للحافز الإنساني**.[2]

[1]- داليا رشدى، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2]- عمرو صلاح،"إطار تحليلي لجدل الأمن والدمقرطة ... حالة داعش"، مجلة السياسة الدولية، العدد208، 2018، ص13.

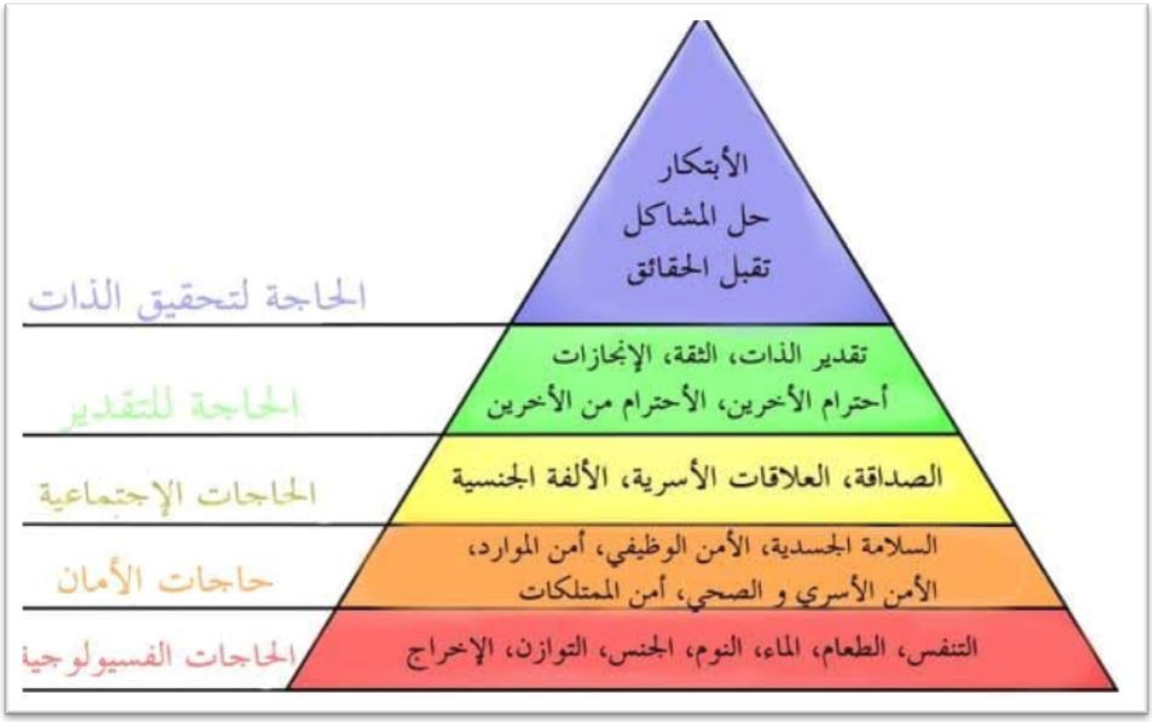

المصدر: عمرو صلاح، مرجع سبق ذكره، ص13.

إن تعزيز منطق التعاون وتكامل الأدوار بين الدولة والفواعل غير الدولاتية والجهود التي تسعي إلى تحقيق الإستقرار الوطني والإقليمي والدولي وتحقيق إستجابات متكاملة في إطار شراكة تسمح بتعبئة متعددة المستويات وتطوير أجندة متعددة القطاعات تعمل على صياغة إستراتيجية مشتركة لمواجهة مصادر تهديد الأمن والتقليص من حدتها وتحقيق حلول شاملة في مجال حقوق الإنسان والتنمية والأمن على نحو مشترك.

ثانيا: تفعيل النشاطات المعيارية وبناء القدرات لإعادة التأهيل

تشير إلى الركائز العلائقية للسلام المستدام والتي تركز على الأطر الترابطية وبناء القدرات وتحويل العلاقات وإعادة التأهيل الإجتماعي وإعادة بناء العلاقات الإيجابية وخلق ثقافة الثقة والإعتراف والتسامح وتطوير رؤية مشتركة للمستقبل ووضع برامج التعليم ثقافة السلام والمناقشة والحوار، والعمل على المساواة

وتجاوز الفروق المتعلقة بالعرق والجنس والقضاء على الفصل العنصري لتحقيق العدالة ووضع ورشات للمشاركة واللقاءات لفتح مجال للمناقشة والتواصل وإعادة إدماج الأفراد لتوطيد العلاقة وبناء الثقة وشرط تعليم السلام وعقد جلسات السلام لمناقشة المسائل القيمية والمعيارية للتعاون الأنشطة الضرورية لبناء السلام المستدام.[1]

كما يعتبر التعليم والمناهج التعليمة من ترتيبات بناء السلام بإدخال السياسة التعليمية وتمكين المعلمين بأن يصبحوا نشطين في بناء السلام والتماسك الإجتماعي وتعزيز السلام والمصالحة وتخفيف أسباب العنف والعمل على تدريب المعلمين وتطويرهم وإصلاح المناهج والكتب المدرسية بما يتوافق مع قيم التعاون وخلق ثقافة الترابط والثقة بين أفراد المجتمع، ووضع برامج تمكين الشباب وإدماجهم في عملية بناء السلام، وإعتمد برامج وسياسات لتفعيل التعليم وإعادة التوزيع بالمساواة وعدم التمييز في الحصول على التعليم والموارد خاصة الفئات المهمشة والإعتراف بالتنوع الثقافي وتعدد الهويات من حيث الدين والعرق والجنس والثقافة وتحقيق التمثيل بالمشاركة على جميع مستويات النظام التعليمي والتعامل مع الأثار المادية والنفسية الإجتماعية للنزاع من خلال تطوير علاقات الثقة والمصالحة. [2]

يكون التحول الإجتماعي نتيجة الإحساس بالتمييز وعدم المساواة والتهميش وقدتم التفكير في إعادة البرمجة النفسية والإجتماعية بعد النزاع من خلال مقاربات العناية بالصدمات النفسية والإهتمام بالأثار النفسية والإجتماعية في إطار السلام الداخلي بإصلاح النسيج الإجتماعي وفتح مجال للحوار والمصالحة وتحسين بيئية

[1] - John D. Brewer, **Reconciliation and Building a Sustainable Peace Competing Worldviews in South Africa and Beyond**,(Ulster University Belfast: UK,2019),p.130.
[2] - Mieke T.A. And others, **Sustainable Peacebuilding and Social Justice in Times of Transition Findings on the Role of Education in Myanmar**,(University of Amsterdam The Netherlands: United States Institute of Peace Press,2019),p.13.

حقوق الإنسان وتلبية الإحتياجات التنموية للأطفال والنساء والشباب المتضررين من أثار النزاع وتقديم الخدمات الصحة والتعليم وبناء المشاريع التنموية.[1]

كما تتضمن ترتيبات بناء السلام المرتبطة بالدولة الحديثة كقوة دافعة لإعادة بناء ماتم تخريبه مابعد النزاع وتنفيذ مجموعة من العمليات تتعلق بتعزيز الأمن والتنمية والمساعدات الإنسانية وتفعيل أنشطة دعم وقف إطلاق النار وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع وخلق فرص العمل والتنمية الإقتصادية وتعزيز حكم القانون وحماية حقوق الإنسان والمصالحة، بالإضافة إلى ضرورة تركيز عمليات بناء السلام على الأمن الإنساني والحلول المحلية والعدالة الإجتماعية وحل الأسباب الجذرية للنزاع وإعادة بناء المؤسسات الدولة.[2]

ثالثا: تحديد الإستراتيجية والأبعاد الهيكلية لإصلاح المؤسسات الدولة

تتضمن الإستراتيجية السياسية إصلاح مؤسسات الدولة والتي تعني بأسيس نظام سياسي قوى وسلطة سياسية فعالة قادرة على إدارة شؤون البلاد على أن تتمتع هذه السلطة بالشرعية لإحتواء جميع الفصائل المتناحرة تحت لوائها وتجنب تجدد النزاع يتم من خلال بناء نظام سياسي ديمقراطي فعال بكل ما يشمله من ترتيبات ومؤسسات(السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية) وبوضع دستور ينظم العلاقة بين السلطات ويضمن تمثيل الجماعات الدينية والعرقية في النظام السياسي، ويؤسس لدولة تحترم سيادة القانون.[3]

[1] -Brandon Hamber, Elizabeth Gallagher, **Psychosocial Perspectives on Peacebuilding**, (Londonderry University: Northern Ireland,2015),p.117.

[2] -Roger Mac Ginty, **Routledge Handbook of Peacebuilding**,(British Library: New York,2013),p.311.

[3] – داليا رشدى، مرجع سبق ذكره، ص12.

أما البعد المؤسسي فهو الأهم في عملية بناء الدولة وأساس نجاح عملية إعادة البناء وإستقامتها بعودة مؤسسات الدولة للعمل تحت قيادة وطنية حكيمة قادرة على فهم الأدوار المنوطة بها، مع إعطائها المجال للعمل بقدر من الحرية والإستقلالية التي تمكنها من القيام بواجباتها على أكمل وجه، بالإضافة إلى الاستراتيجية الأمنية لخلق الاستقرار والتي تتضمن في مقدمتها بناء جيش وجهاز شرطة وطنيين والقضاء على الأسباب الهيكلية للعنف، وتطبيق برامج إقتصادية وإجتماعية لإحتواء ودمج عناصر وقيادات الميليشيات داخل المجتمع، فضلا عن مراجعة مستوى الإنفاق العسكري وحجم الجيش، ومستوى تسليحه وإعادة صياغة العقيدة العسكرية،في حين تتضمن الإستراتيجية الهيكلية لمعالجة الأسباب الإقتصادية والإجتماعية للنزاع وبناء إقتصاد قوى يلبي الإحتياجات الأساسية للمواطنين ووضع مشروع متكامل لإعادة الإعمار وتحقيق التنمية وإعادة بناء المؤسسات الإقتصادية والبنى التحتية والقضاء على الفقر والبطالة وإصلاح التعليم وتحقيق العدالة والتمكين الإجتماعي.[1]

تكون إستراتيجيات بناء السلام متماسكة ومكيفة مع إحتياجات البلد وتنطوي على مجموعة من التدابير الهادفة إلى التقليل من أخطار النزاع وتجنب عودة أسباب النزاع وتعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات وبناء الهياكل المؤسساتية، وقد تم تحديد ثلاث مستويات لبناء السلام سياسية وهيكلية ومجتمعية والتي تتضمن بناء دولة قوية وتعزيز مؤسسات الدولة كشرط مسبق لسلام والإهتمام بالقضايا الأمنية القائمة على نهج الخطاب الأمني security discourse الذي يعتمد إلى حد بعيد على تجنب فشل الدولة، كما تتضمن الإصلاحات العسكرية ومعالجة قضايا اللاجئين وإنشاء نظام إنتخابي الداعم للانتقال الديمقراطي، وتشجيع مجتمع مدني قوي وتحقيق الإنتقال الإجتماعي القائم على المصالحة لضمان الإستقرار،

[1]- داليا رشدى، مرجع سبق ذكره، ص13.

وهذا ما تتضمنه استراتيجية بناء الدولة مابعد النزاع من خلال تعزيز المؤسسات والإجراءات الديمقراطية والسياسات الإقتصادية والإجتماعية في إطار تعايش مكوناته. [1]

كما أن إعادة تصور التسلسل الهرمي لبناء السلام بإعتبار عملية السلام تكون على مستوى محلي لدولة التي عرفت مرحلة مابعد النزاع، فإن مختلف التدخلات تكون وفق أطراف خارجية وهذا ما دعي إلى النظر في تصور السكان المحليين لهرم التسلسلي لعملية بناء السلام التي تكون من أسفل إلى أعلى والتركيز على المحلية كمركز جديد لثورة هيكلية وإبستمولوجية في التفكير السلمي والاستمرار في ترشيد أسس بناء السلام وتحقيق التعايش المحلي وكسب الشرعية.[2]

تتوقف نجاح عملية بناء السلام على العمل الجماعي والتنسيق لتعزيز التعاون بين مختلف التنظيمات والخطة الشاملة لبناء السلام وهذا ما يستلزم فهم قيود المنظمات وإيجاد أليات المشاركة لإعادة لإعمار بعد إنهاء النزاع والتغلب على فجوة التنفيذ من خلال الإتصال بالمجتمع المدني المحلي للحصول على المعلومات وإنشاء الخدمات اللوجستية لمختلف المشاريع وإعادة البناء وإقامة علاقات بين المجتمعات العدائية وتعزيز الثقة المتبادلة وتجسيد المهارات التنظيمية الإجتماعية لإعادة بناء العلاقات السلمية وتعزيز المصالحة بين الأفراد.[3]

هذا ما ساهم في تطور بناء السلام بعد نهاية الحرب الباردة وتضمنت أبعاد رئيسية من عملية بناء الدولة بناء المؤسسات وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون ومجموعة من العمليات منها تحقيق المصالحة وإنهاء النزاع رسميا من خلال إتفاق بين أطراف النزاع، إعادة الإدماج للمقاتلين وتسليم السلاح، عودة اللاجئين والمهاجرين

[1] - Oliver P. Richmond, **Theatre for Peacebuilding The Role of Arts in Conflict Transformationin South Asia**,(University of Manchester: UK,2018),p.34.
[2] - Elisa Randazzo, Changing Narratives? Shifting discursive Conceptualisations of post-conflict peace-Building, (Doctor of Philosophy, University of Westminster, School of Social Sciences and Humanities, Department of Politics and International Relations,2015),p148.
[3] - Ho-Won Jeong, Op.cit,p.190.

تشكيل لجان تقصي الحقائق والمصالحة، بناء المؤسسات وإرساء الأسس اللازمة لإطلاق عملية التنمية، إعادة هيكل العلاقات المدنية العسكرية والقضاء على الفصائل السياسية ودمج الميلشيات المسلحة في المؤسسة العسكرية، نشر ثقافة السلام وتثبيت ركائز السلام على المستويات الثقافية والفكرية داخل المجتمع.[1]

[1]- داليا رشدى، رجع سبق ذكره، ص13.

الخاتمة

الخاتمة

عالجت هذه الدراسة إشكالية مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في ظل التحولات العالمية الراهنة من خلال التركيز على أدور المنظمات الإنسانية التطوعية في تفعيل عملية بناء السلام بإختيار ثلاث مناطق شهدت نزاعات على مستوى التحولات العالمية الراهنة بعد فترة الحرب الباردة كل من تيمور الشرقية التي عرفت إزدواجية الإحتلال البرتغالي والإندونيسي، ثم دراسة النزاع في جنوب السودان المعروف بالنزاع على السلطة بين الحركة الشعبية والحكومة، وفي الأخير النزاع السيراليوني المعروف بالماس الدموي الذي أنشأته الحركات التمردية، لنتوصل من خلال تحليل هذا الموضوع إلى أهم النتائج التالية:

- إستطاعت المنظمات الدولية غير الحكومية كأحد الفواعل غير الدولاتية في حل العديد من القضايا وهذا نتيجة لقدراتها في التعامل مع هذه القضايا ونتيجة لخصائص التي تميزها عن غيرها من المنظمات فهي تعمل في إطار من الطوعية ولا تستهدف الربح من نشاطها وإنما تعمل لتحقيق المنفعة العامة وتلبية حاجات الفئات المتضررة من النزاعات.

- إرساء السلام والأمن هدف جميع البلدان والشعوب نتيجة التحولات في طابع التهديدات بعد نهاية الحرب الباردة فبدلا من نشوء نزاعات فيما بين الدول أصبح النزاع داخل الدولة الواحدة، وبدلا من إنتهاك الحدود أصبح التركيز على إنتهاك حقوق الإنسان والأمن الإنساني.

- تضم عملية إدارة النزاعات ثلاث عمليات منع نشوب النزاعات التي تشمل إجراءات معالجة العنف، وعملية المصالحة التي تسعي إلى إعادة بناء الثقة بين أفراد الشعب من قبيل لجان تقصي الحقائق والمصالحة، وعملية بناء السلام التي تتكون من ترتيبات متكامل ومتعددة في بناء المؤسسات والتنمية من أجل ضمان الاستقرار على المدى الطويل، حيث تطرح إدارة النزاعات لتحقيق السلام من خلال عملية بناء السلام في إطار الجهود غير

الدولاتية لتأخذ الطابع الإنساني التطوعي الأهداف في إطار ترتيبات بناء السلام الذي ينطوي على الممارسات العملية التي تعزيز المصالحة الوطنية والعدالة وإحترام حقوق الإنسان.

– لم يعد يقصر التفاعل بين مكونات المجتمع الدولي على الفواعل الرسمية، بل رسمت كيانات جديدة ذات تأثير على مستجدات الساحة العالمية وهذا لإبراز مدى مكانة تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام من خلال بناء شبكة من التفاعل على المستوى المحلي والعالمي وتحقيق التفاعل العلائقي لبناء السلام بين المنظمات الدولية غير الحكومية والجهات المناحة والمجتمعات المحلية لتجب تجدد مسببات عودة النزاع وتفعيل بناء السلام الإيجابي يحمي حقوق الإنسان ويشجع المصالحة ويعمل على إعادة الإعمار وحماية المرأة وتمكينها، إدماج الشباب وحماية الأطفال، تأمين عودة اللاجئين وتحقيق تنمية إقتصادية إجتماعية مستدامة، إعادة بناء القدرات وإعادة التأهيل.

– توجد العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في تقديم الخدمات الإغاثية الإنسانية كمنظمة العفو الدولية ومنظمة الصليب الأحمر، منظمة أوكسفام، منظمة أطباء بلاحدود، أصداقاء الأرض، منظمة كير، منظمة السلام الأخضر المشاركة في الأنشطة التي تحاول مساعدة الدول في مرحلة بناء السلام مابعد النزاع من خلال أدورها الوقائية لمنع تجدد النزاع، والإغاثية تقديم الخدمات الإنسانية الصحة والغذاء والماؤي، والتفاوضية عبر المشاركة وفق المسار الثاني للدبلوماسية، والدفاعية لحماية حقوق الإنسان، والبنائية المساهمة في تحويل النزاع وبناء السلام مابعد النزاع.

– شاركت المنظمات الدولية غير الحكومية على التنسيق ضمن مسار تراكمي بهدف بناء السلام في تيمور الشرقية من خلال دورها الإستشاري في إقرار مصير حقوق الإنسان والمرأة والطفل، كما تتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المحلي على بناء قدرات وإعادة التأهيل من خلال إنشاء وكالة للمساعدة في عملية إعادة إدماج

المقاتلين والسجناء وتأهيلهم وتقديم التعويض لضحايا من خلال تخصيص أموال التعويض ومحاولة اعادة الإنخراط في العمل والقضاء على الفقر للتحقيق تنمية إجتماعية في أعقاب إنتهاء النزاع في تيمور الشرقية.

– للمنظمات الدولية غير الحكومية مكانة في عمليات بناء السلام في جنوب السودان في مابعد النزاع من خلال تجاوز الخلافات العرقية والسلطوية وإعادة بناء ماتم تخريبه أثناء النزاع وبناء السلام على مستوى البناء المؤسساتي بإصلاح القطاع الأمني والعدالة وعلى مستوى بناء القدرات والتأهيل من خلال برنامج إنعاش مابعد النزاع وبرامج بناء قدرات وتدريب حول حقوق الطفل والمرأة.

– مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في سيراليون بإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وإعادة التنظيم وتأمين المؤسسات الأمنية الوطنية وإنشاء عدد من المؤسسات الديمقراطية وإجراءات الحوار والمصالحة وإعادة التعمير بعد إنتهاء النزاع وإعادة تمكين اللاجئين والإدماج وبناء علاقات ثقة، والمشاركة في إستراتيجية سيراليون للحد من الفقر وتوطيد السلام في ثلاث مجالات الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، تشغيل الشباب وتمكينهم، الإتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية.

وفي الأخير نجد بالفعل للمنظمات الدولية غير الحكومية مكانة في عمليات بناء السلام هذا ما منح لها تأييد لدورها على الساحة العالمية وأصبحت من الفواعل الضرورية والمشاركة في رسم القرارات والسياسات على المستوى المحلي والعالمي، غير أنها تواجه بعض القيود التي تحد من خدماتها وتجعل نشاطتها محدودة منها مصادر التمويل المخصصة والقيود المفروض من طرف الدولة فضلا عن بيئة السياسة العامة التي تعمل بها، ولتجاوز هذه القيود لابد من توطيد العلاقة بين أطراف النزاع والحصول على القبول من طرف المجتمع المحلي، كما أنه من الضروري أن يتمتع نشطاء المنظمات الدولية غير الحكومية بقدرة فنية ومعرفة واسعة بمجال إدارة النزاعات ووعي

وإدراك مختلف العاملين في النشاط الإنساني التطوعي بصعوبة المخاطر التي تهدد نشاطهم وعملهم أثناء تقديم الخدمات التي قد تؤدي بيهم للإعتداء والقتل ومنع وصول الخدمات وتجميد نشاطهم.

قائمة المراجع

أولا:المراجع باللغة العربية

1/ الكتب

1- أحمد عمراني نادية، **النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق**، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014.

2- إسماعيل سعد الله عمر، **القانون الدولي لحل النزاعات**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

3- بيليس جون، سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة:مركز الخليج للأبحاث، دبي: الإمارات العربية المتحدة، 2004.

4- جاسم محمد الحماوي محمد، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013.

5- جميل حرب علي، **نظام الجزاء الدولي العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

6- الجندي غسان، **عمليات حفظ السلام الدولية**، الأردن: عمان، 2000.

7- جولدينغ ماراك، تر: جادو أمل، **عمليات حفظ السلام الدولية نماذج وقضايا**، معهد الدراسات الدولية: جامعة بيرزيت، 2000.

8- حسين الفتلاوي سهيل، **حقوق الإنسان**، عمان: دار الثقافة، 2010.

9- خليل غسان، **حقوق الأطفال التطور التاريخي منذ بدايات القرن العشرين**، لبنان: بيروت، 2003.

10- خليل فادي، حسون عبد العزيز محمد، **تاريخ الدبلوماسية**، سوريا: دمشق، 2008.

11- دان تيم ، كوركي ميليا ، سميث ستيف ، تر: الخضرا ديما، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: بيروت، 2016.

12- دورتي جيمس، بالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، بيروت :كاظمية للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.

13- ذنون الصواف عبد الله، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2015.

14- زياد هياجنة عبد الناصر، **القانون البيئي النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية**، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014.

15- زياني صالح، بن سعيد مراد، **الحوكمة البيئية العالمية**، الجزائر: دار قانة للنشر و التوزيع،2010.

16- زياني صالح، بن سعيد مراد، **مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي**، الجزائر: دار قانة للنشر والتجليد، 2010.

17- سعد الله عمر، **المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر،2009.

18- سعداني أسمهان ، **منهج الحل التفاعلي في حل النزاعات الدولية– دراسة نظرية–**، المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.

19- سليمان الطعيمات هاني، **حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**، عمان: دار الشروق، 2000.

20- الصواريي غازي، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، القاهرة: مركز دراسات الغد العربي،2010.

21- طارق عبد الكريم الشعلان سلافة، **الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو في اتفاقية تغير المناخ لسنة**، لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.

22- عبد الحفيظ شنان عمر، **العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية المفاهيم والتطبيقات**، دار الجامعة الجديدة الإسكندارية: مصر، 2015.

23- عبد الحميد أحمد محمد، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام في إفريقيا بعد إنتهاء الحرب الباردة**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017.

24- عبد الكريم الكايد زهير، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

25- عبد الله طلافحة فضيل، **حماية الأطفال في القانون الدولي الإنساني**، دار الثقافة لنشر والتوزيع: عمان، 2001.

26- عبد المجيد الصرفندي طارق، ابو شمالة فرج محمد، **حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2015.

27- عبيد الله مصباح زايد، **الدبلوماسية**، بيروت : دار الجيل، 2001.

28- عرفة محمد أمين خديجة، **الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض، 2009.

29- عميمر نعيمة، **الوافي في حقوق الإنسان**، القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2009.

30- غريفيش وتيري أوكالاهان مارتن، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الأدن: مركز الخليج للأبحاث، 2002.

31- غضبان مبروك، **المدخل إلى العلاقات الدولية**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

32- فونتانال جاك، ترجمة: إبراهيم محمود، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

33- فيشر مارتينا، ترجمة:حجازي يوسف، **المجتمع المدني ومعالجة النزاعات التجاذبات والإمكانيات والتحديات**، مركز بحوث بوغهون الإدارة البناءة للنزاعات،2006.

34- قندلي أماني ، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، مصر: مكتبة الأسرة،2008.

35- ليتيم فتيحة، **نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين**، مصر: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

36- مارسال مارل، ترجمة : نافعة حسن، **سيوسيولوجيا العلاقات الدولية**، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.

37- مجدلاوي فاروق ، **الدبلوماسية بين الحرب والسلام**، عمان : دار روائع مجدلاوي لنشر، 2010.

38- محمد على البربري شريف، **القمع والإكراه المادي ضد السيراليوني وعدم قدرة الحكومة على محاسبة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،2012.

39- محمد فرج أنور، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، الأردن: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية السليمانية، 2007.

40- مدحت غسان محمد، **الحماية الدولية لحقوق الإنسان**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013.

41- مصطفي فهمى خالد، **القانون الدولي الإنساني الأسس والمفاهيم وحماية الضحايا**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011.

42- مصطفي يسري، **المنظمات غير الحكومية**، مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط2، 2007.

43- منير حمزة سنو غسان، أحمد الطراح علي، **العولمة والدولة– الوطن والمجتمع العالمي دراسات في التنمية والإجتماع المدني في ظل الهيمنة الإقتصادية العالمية**، لبنان: دار النهضة العربية، 2002.

44- نصر الدين مختاري، **عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في ظل بلياردو العلاقات الدولية**، مصر: المكتب العربي للمعارف، 2017.

45- يحي وناس، **المجتمع المدني وحماية البيئية دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات**، الجزائر: دار الغرب لنشر والتوزيع، 2003.

46- يوسف الشكري علي، **المنظمات الدولية**، عمان: دار صفاء لنشر والتوزيع، 2012.

47- يوسف علوان محمد، خليل الموسى محمد، **القانون الدولي لحقوق الإنسان الحقوق المحمية**، عمان: دار الثقافة، 2009.

2/ المقالات والدوريات

1- إدري صفية، " تشبيك علاقة الدولة- المجتمع من منظور الحوكمة العالمية: نحو تمكين الفواعل غير الدولاتية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 12، 2018.

2- إدري صفية،" الأمن الإنساني في منطقة الساحل:نحو مقاربة تعددية متساندة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثالث عشر،2018.

3- إيلي معريس موريس، "دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر من خلال القانون الدولي الإنساني"، مجلة الجنان لحقوق الإنسان، العدد الثاني، 2011.

4- بسيوني عبد الحليم محمد، "إدماج المسلحين بين النموذجين المدني والعسكري"، ملحق إتجاهات نظرية مجلة السياسة الدولية، العدد 206، 2016.

5- بكر علي، " العائدون الجدد من سوريا والعراق"، مجلة السياسة الدولية، العدد 208، 2017.

6- بلحاج العربي،" صيانة السلم والأمن الدوليين في إطار الأمم المتحدة"، مجلة دراسات قانونية، العدد الرابع، 2009.

7- بلعور مصطفي، مصعب شنين، "إشكالية عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في دول الحراك العربي"، دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، 2016.

8- بن حسين القحطاني علي، " فلسفة العلم ومعضلة تفسير السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين"، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 122، 2014.

9- بن سعيد مراد، "دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الأول، 2011.

10-بن سعيد مراد، عكنوش نور الصباح، "إطار تحليلي لدور المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية دراسة حالة السياسة البيئية العالمية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الخامس، 2015.

11-بن سعيد مراد، لموشي طلال، " المنظمات الدولية غير الحكومية وحقوق الإنسان"، مجلة الباحث، العدد الخامس، 2013.

12-بن صغير عبد العظيم ،" الأمن الإنساني والحرب على البئية" مجلة المفكر، العدد الخامس،2013.

13-جبار جدوع محمد،" دور عمليات حفظ السلام الدولية في تسوية النزاعات المسلحة الداخلية"، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 38، 2015.

14-حسين خفاجة رانيا،" بناء السلام.. تطور الإتجاهات والمنظورات الغربية"، ملحق مجلة السياسية الدولية، العدد 206، 2017.

15-حموم فريدة، " تأثير العولمة في بلورة قيم التنمية الإنسانية المستدامة،" مجلة المفكر، العدد السابع، 2011.

16-حنفي على خالد، " مداخل محفزة ل" بناء السلام" في مناطق الصراعات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 206، المجلد 51، 2016.

17-حنفي علي خالد، " ما بعد الواقعية: التدخل الخارجي بين قيود القوة والدواعي الإنسانية"، ملحق اتجاهات نظرية مجلة السياسة الدولية، العدد 195، 2014.

18-خليل أحمد علي،" إستقلال تيمور الشرقية ومستقبل الوحدة الوطنية الأندونسية"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد الأول، المجلد 4، 2009.

19-دمدوم رضا، " دور الفاعلين الإجتماعين في حل النزاعات الدولية مدخل نظري"، مجلة حوار المتوسطي، العدد 13، 20016.

20-رشدى داليا، "أبعاد ومتطلبات إعادة بناء الدولة بعد الصراعات"، ملحق اتجاهات نظرية مجلة السياسية الدولية، العدد 207، 2017.

21-زقاغ عادل، خلالفة هاجر، "عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام"، مجلة السياسة والقانون، العدد الحادي عشر،2014.

22-زقاغ عادل،" العصر الوسيط الجديد وتداعياته على النظرية والممارسة في العلاقات الدولية"، مجلة المفكر، العدد السابع، 2014 .

23-زكى عثمان أحمد، " كيف تتحول الموارد من تأجيج الصراع إلى السلام؟"، ملحق اتجاهات نظرية مجلة السياسية الدولية، العدد 207، 2017.

24-شبانة أيمن، "الحرب الأهلية ومستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان"، مجلة دفاتر المتوسط، العدد الخامس، 2016.

25-شعبان عبد الحسين، "العدالة الإنتقالية: مقاربات عربية لتجربة الدولية"، مجلة المستقبل العربي، حلقة نقاشية، 2013.

26-شنوف بدر، " دور المنظمات غير الحكومية في إرساء قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد12، 2016.

27-الصادق جراية، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثامن، 2014.

28-صاغور هشام، " الأمن دراسة مفاهيمية على ضوء الإتجاهات النظرية"، مجلة القانون، العدد السابع، 2016.

29-صلاح عمرو،"إطار تحليلي لجدل الأمن والدمقرطة ... حالة داعش"، مجلة السياسة الدولية، العدد208، 2018.

30-عاشور رامي،" فشل التاسيس: جنوب السودان من الانفصال إلى التردى في الصراع الإثني"، ملحق مجلة السياسية الدولية، العدد 208، 2017.

31-عبد الصبور سماح، "مأزق الإنتقائية: نظريات التدخل الخارجي من نظام الدول إلى القيمية العالمية"، ملحق اتجاهات نظرية مجلة السياسة الدولية، العدد 195، 2014.

32-عبد العربي سليمان،" مفهوم الامن: مستويات وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.

33-عبد المسيح شحاتة سعيد،" دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي: الحاضر والمستقبل"، مجلة السياسة الدولية، العدد 119،1995.

34-علاق جميلة ، "تجديد الإنسان في واقع مابعد الصراعات المسلحة في المجتمعات التعددية: ضرورة لبناء السلام المجتمعي وإرساء متطلبات السلام العالمي"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثالث، 2018.

35-علي سالم أحمد، " القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، 2008.

36-عمارة ناجي، طلال لموشي، " مأسسة حقوق الإنسان من منظور المنظمات الدولية غير الحكومية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثامن، 2016.

37-عمراني نادية، " دور الجمعيات في حماية البيئية"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني عشر.

38-عوني مالك ،" رهان الثورات .. تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية"، مجلة السياسية الدولية، العدد 186، المجلد 46، 2011.

39-غضبان مبروك ،" الحق في التنمية والحق في الأمن: مقاربة مقارناتية تطبيقية"، مجلة العلوم القانونية، العدد الثالث، 2011.

40-فخار هشام،" الحماية الخاصة في ظل قواعد القانون الدولي الإنساني"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد السادس،2012.

41-كواشي عتيقة ، بلغالم أمال،" الحوكمة الأمنية العالمية: دراسة مستويات حوكمة عمليات بناء السلام تبعا للنزاعات الاجتماعية الممتدة-مشاكل التعدد الاثني-"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد الثالث عشر، 2018.

42-لموشي طلال، بخوش سامي، "نحو مقاربة تضمينية لدور الفواعل غير الدولاتية في الضبط التشاركي العالمي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السابع، 2015.

43-مباركي ليلة، زغيشي مصطفي،" إعمال الحق في التنمية لإحلال السلام في مجتمعات مابعد الصراع"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثاني عشر، 2018.

44-مجيب مي، " الأقليات وبناء السلام .. أى المقاربات أنسب للحالة العربية؟"، مجلة السياسة الدولية، العدد206، 2016.

45-محمد التوم النذير،" الأوضاع في دولة جنوب السودان وتأثيره على دول الجوار"، مجلة دراسات إفريقية، العدد السابع والخمسون، 2017.

46-محمد العامري ابتسام ،" تيمور الشرقية دراسة في التطورات السياسية بعد الإستقلال"، مجلة المستنصرية العربية والدولية، العدد 52.

47-محمود أبو ليلة سعاد،" الإدارة الدولية للأقاليم كآلية لبناء السلام"، مجلة السياسة الدولية، العدد208، 2017.

48-محمود محمد عبد العال عبد السلام مصطفي،" دور المنظمات غير الحكومية في حماية المستهلك حالة مصر،" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4.

49-محي الدين يوسف خولة، "دور الأمم في بناء السلام"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد الثالث،2011.

50-معمري خالد، "تفكيك العلاقة التفاعلية بين العولمة والدولة فحص امبريقي لمقترب الدولانية"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد الثاني، 2013.

51-مياحي آلاء،" اليوناميد تدعم جهود خلق بيئة أمنة للأطفال في مناطق الصراعات المسلحة"، مجلة أصداء من دارفور، العدد 8، 2011.

52-نصر السيد خالد، محمد توفيق نفين،" العدالة الإنتقالية"، وحدة الدراسات والبحوث الرلمانية والأكاديمية، 2012.

3/ التقارير

1- تقرير الجمعية العامة، التنمية والتعاون الإقتصادي الدولي خطة للتنمية، الدورة الثامنة والأربعون، البند 91 من جدول الأعمال، 1994.

2- تقرير الجمعية العامة ومجلس الأمن، مشاركة المرأة في بناء السلام، الدورة الخامسة والستون، 2010.

3- لجنة بناء السلام، التشكيلة الخاصة بسيراليون في ديسمبر 2008، الدورة الثانية،2008.

4- التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المساعدة المقدمة إلى سيراليون في مجال حقوق الإنسان، الدورة السادسة عشرة،2011.

5- تقرير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، الجنة المعنية بالقضاء علي التميز ضد المرأة، الدورة الثامنة والثلاثون،2007.

6- تقرير مجلس الأمن والجمعية العامة، بناء السلام في أعقاب إنتهاء النزاع، الدورة الثامنة والستون، 2012.

7- تقرير الجمعية العامة ومجلس الأمن، تقرير مرحلي للأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة إنتهاء النزاع، الدورة الخامسة والستون، 2010.

8- تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، بناء السلام، الدورة السابعة والستون، 2012.

9- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع تدابير العفو، جينيف، 2009.

10-التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المساعدة المقدمة إلى سيراليون في مجال حقوق الإنسان، الدورة السادسة عشرة،2011.

11-تقرير مجلس الأمن العام حول الأوضاع في تيمور الشرقية،" تيمور الشرقية: بناء الدولة جديدة تقوم على دعائم حقوق الإنسان"، 2000.

12-تقرير الجمعية العامة، " مسألة تيمور الشرقية"، الدورة الثانية والخمسون، 1997.

13-تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي، "تحرير النساء والأطفال الذين يؤخذون رهائن في النزاعات المسلحة"، بمن فيهم أولئك الذين يسجنون فيما بعد"، الدورة السادسة والأربعون، 2002.

14-تقرير الجمعية العامة، "تيمور الشرقية: بناء دولة جديدة تقوم على دعائم حقوق الإنسان"، 2000.

15-تقرير الجمعية العامة، "حلقة نقاش بشأن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان"، الدورة الثامنة والعشرون، 2015.

16-تقرير مجلس الأمن، " مشاركة المرأة في بناء السلام"، الدورة الخامسة والستون، 2010.

17-تقرير مجلس الأمن،" جنوب السودان"، الدورة الثامنة والستون، 3013.

18-الصندوق الدولي لتنمية الزراعية وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، "جمهورية سيراليون"، المجلس التنفيذي، الدورة الثمانون،2003.

19-مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع تدابير العفو"، جينيف، 2009.

20-لجنة الامم المتحدة لبناء السلام، التشكيلة الخاصة بسيراليون،" إطار سيرالون للتعاون في بناء السلام"، 2008، الدورة الثانية،2008.

21-تقرير مجلس الأمن،" مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون"، 2009.

22-تقرير الأمم المتحدة،" اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة،" الجنة المعنية بالقضاء علي التميز ضد المرأة، الدورة الثامنة والثلاثون،2007.

23-تقرير الأمم المتحدة لجنة بناء السلام، "إطار سيراليون للتعاون في بناء السلام"، 2007.

24- تقرير مجلس الأمن،" تقرير وفد لجنة بناء السلام عن زيارته إلى سيراليون"، الدورة الخامسة، 2011.

25- تقرير الجمعية العامة،" تقرير لجنة بناء السلام منع نشوب النزاعات المسلحة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا"، الدورة السابعة والستون، 2013.

26- تقرير الجمعية العامة،" أسباب الصراع في إفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها"، الدورة الحادية والستون، 2006.

27- تقرير مجلس الأمن، " بناء السلام بعد إنتهاء حالات النزاع"، ملحق 2011،2010.

28- تقرير الجمعية العامة ومجلس الأمن،" تقرير وفد لجنة بناء السلام عن زيارته إلى سيراليون"، الدورة الخامسة، 2011.

4 / المذكرات والأطروحات

1- حمشي محمد،" النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل"، اطروحة الدكتوراه، جامعة باتنة1، قسم العلوم السياسية، 2017.

2-لموشي طلال، "دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة1، قسم العلوم السياسية، 2015.

5/ مواقع الانترنت

1-محمد ياسر الخواجه،" دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي "، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، تم تصفح الموقع يوم:2014/02/09.

file:///C:/Users/PC.H.D.G/Downloads/Document.s.

2- البرامج العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية، " التمثيل والمشاركة التعددية وتحقيق الديمقراطية"، تم تصفح الموقع يوم: 2019/07/14.

www.etc-graz.at/typo3/fileadmin/user.../manual/.../democracy

3- مركز عدل لحقوق الإنسان، " دور القيادة في بناء السلام والتنمية المستدامة"، تم تصفح الموقع يوم: 2019/07/15.

http://adelhr.org/portal/6424.

4- تقرير منظمة العفو الدولية 2017، تم تصفح الموقع يوم:2017/04/13.

file:///C:/Users/PC.H.D.G/Downloads/AFR6532032016ARABIC.PDF

5- ياسر محجوب الحسين،" سلفاكير ومشار.. عوامل الثقافة وصراع الأفيال"، تم تصفح الموقع يوم: 2017/04/15.

http://www.aljazeera.net/home/print/.

6-تقرير منظمة العفو الدولية، "أثر النزاع المسلح في جنوب السودان على الصحة النفسية"، 2016، ص34، تم تصفح الموقع يوم: 2017/11/06.

https://www.amnesty.org/download/

7-تيم براون، "أزمة التعليم في جنوب السودان"، نشرة الهجرة القسرية، 200، ص25. تم تصفح الموقع يوم: 2019/05/03.

https://www.fmreview.org/sites/fmr/files.

8-برنامج الأمم المتحدة للبيئة، " السودان التقييم البيئي لمابعد النزاع"، تم تصفح الموقع يوم: 2018/10/04.

https://postconflict.unep.ch.

9-دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن، "منع النزاعات وتحويل العدالة وضمان السلام"، تم تصفح الموقع يوم 2019/07/18.

http://wps.unwomen.org/en.

10-تقرير منظمة العفو الدولية، " حالة حقوق الإنسان –سيراليون-"، 2017، ص206، تم تصفح الموقع يوم 2019/07/20.

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int.

11-جون غ تايلور، "تيمور الشرقية: نظام قسري لإعادة التوطين"نشرة الهجرة القيسرية، 1999، ص 30. تم تصفح الموقع يوم 2019/07/19.

https://www.fmreview.org/sites/fmr,

12-تقرير منظمة العفو الدولية،" حالة حقوق الإنسان في العالم لعام 2016/2015"،2016، ص 160.تم تصفح الموقع يوم: 2019/07/26.

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int.

13-تقرير منظمة العفو الدولية، " حالة حقوق الإنسان- جنوب السودان-"، 2018،ص168.تم تصفح الموقع يوم 2019/07/21.

https://www.amnesty.org.

ثانيا: باللغة الانجليزية

1/Books

1- Ainley Kirsten, Friedman Rebekka, **Evaluating Transitional Justice Accountability and Peacebuilding in Post-Conflict Sierra Leone**, King's College London : UK,2015.

2- Alao Abiodun, **Natural Resources and conflict In Africa The Tragedy Of Endowment**، New york:University Of Rocheste Press ,2007.

3- Atkinson Jeffrey And others, **Globalizing Social Justice The Role of Non-Government Organizations in Bringing about Social Change**, London: Britain, 2009.

4- Baksh Rawwida, Munro Editors Tanyss, **Learning to Live Together using distance education for community peacebuilding**, Published by the Commonwealth of Learning: British Columbia,2009.

5- barma naazneen h. , **The Peacebuilding Puzzle Political Order in Post-Conflict States**, United Kingdom: University Printing House Cambridge, 2017.

6- Barnett Michael, Duvall Raymond, **Power in Global Governance,** Published in the United States of America by Cambridge University Press: New York,2005.

7- Beevers Michael D.**, Peacebuilding and Natural Resource Governance After Armed Conflict Sierra Leone and Liberia**, Dickinson College: USA,2019.

8- Benedek Wolfgang and others, **Transnational Terrorism, Organized Crime and Peace-Building Human Security in the Western Balkans**, London: Britain,2010.

9- Björkdahl Annika, Höglund Kristine, Millar Gearoid, **Peacebuilding and Friction Global and local encounters in post- conflict societies**, New York: Routledge studies in peace and conflict resolution, 2016.

10- Bollaert Cathy, **Reconciliation and Building a Sustainable Peace Competing Worldviews in South Africa and Beyond**, Queen's University Belfast: UK,2019.

11- Brewer John D., **Reconciliation and Building a Sustainable Peace Competing Worldviews in South Africa and Beyond**, Ulster University Belfast: UK,2019.
12- C. Fox Renée, **Doctors Without Borders Humanitarian Quests, Impossible Dreams of Médecins Sans Frontières** , Johns Hopkins University : Baltimore, 2014.
13- C.jett Denis, **Why Peace Keeping Faits** , St Martin Press : New York, 2000.
14- Carey Henry f., Richmond Oliver P., **Mitigating Conflict The Role of NGOs**, London: Britain, 2003.
15- Chesterman Simon, **You, The People The United Nations, Transitional Administration,and State-uilding**, Oxford :NewYork, 2005.
16- Cotton James, **East Timor, Australia and Regional Order Intervention and its aftermath in Southeast Asia**, London: New York, 2004.
17- Cox Fletcher D., Sisk Timothy D., **Peacebuilding in Deeply Divided Societies Toward Social Cohesion?**, University of Denver: USA, 2017.
18- Cromwell Michelle, B. Vogele William, **Nonviolent Action, Trust and Building a Culture of Peace in Handbook on Building Cultures of Peace,** Department of Psychology Clark University Worcester MA USA: New York,2009.
19- Crowson Nick, Hilton Matthew, Mckay James, **NGOs in Contemporary Britain-Non State Actors in Society and Politics Since1945**, US is a division of St Martin's Press: New York, 2009.
20- D. Cumming Gordon, **French NGOs in the Global Era A Distinctive Role in International Development**, London: Britain,2009.
21- D.Germain Randall, Kenny Michael, **The Idea of Global Civil Society Politics and ethics in a globalizing era**, Simultaneously published in the USA and Canada: New York,2005.
22- Dibley Thushara, **Partnerships, Power and Peacebuilding NGOs as Agents of Peace in Aceh and Timor-Leste**, University of Sydney : Australia, 2014.
23- E. DeMars William, Dijkzeul Dennis , **The NGO Challenge for International Relations Theory**, 2 Park Square, Milton Park, Abingdon: New York,2015.
24- Emadi-Coffin Barbara, **Rethinking International Organization Deregulation and global governance**, London : New York, 2002.
25- F. Carey Henry, **Privatizing the Democratic Peace Policy Dilemmas of NGO Peacebuilding**, Georgia State University: USA,2012.
26- F.carey Henry, **Mitigating Conflict The Role of NGOs**, Georgia State University: Britain,2003.
27- F.Carey Henry, p.Richmond Oliver, **Mitigating Conlict The Role of NGOs**, England: London , 2003.
28- Fontanel Jacques , **Les Organisations non gouvernementales**, office des publications Universitaires press :London , 2005.
29- Ford Michele, **Social Activism in Southeast Asia**, British Library: New York,2013.
30- Gautney Heather, **Protest and Organization in the Alternative Globalization Era NGOs, Social Movements**, **and Political Parties**, New York: America, 2010.

31- Hamber Brandon, Gallagher Elizabeth, **Psychosocial Perspectives on Peacebuilding**, Londonderry University: Northern Ireland,2015.
32- Hans Günter Brauch, **Peace Research and Peacebuilding**, London: Dordrecht New York,2014.
33- Hastie Rachel, **disabled children in a society at warA Casebook from Bosnia,** Oxford U K : Ireland,1997.
34- Heyse Liesbet, **Choosing the Lesser Evil Understanding Decision Making in Humanitarian Aid NGOs**, Twente University: Netherlands, 2006.
35- Holt Aid Sarah, **Peacebuilding and the Resurgence of War Buying Time in Sri Lanka**, London: Britain,2011.
36- J. Christie Daniel, **Psychosocial Perspectives on Peacebuilding**, Londonderry University: Northern Ireland,2015.
37- Jan Koch Dirk-, **Aid from International NGOs Blind spots on the aid allocation map**, New York: Palgrave Macmillan, 2009.
38- Jarbawi Ali, Khalil Asam,**Armed conflits & Security Of Wumen**, palestine :Birzeit unioersity ,2003.
39- Jo Jones Hubb ard Nyla, **Doctors Without BordersIn Ethiopia: Among the Afar**, Algora Publishing:New York ,2011.
40- Jonsson Christer , Tallberg Jonas,**Transnational Actors in Global Governance Patterns, Explanations, and Implications**, Palgrave Macmillan in the US : New York,2010.
41- Kay Gugerty Mary, Prakash Aseem, **Voluntary Regulation of NGOs and Nonprofits An Accountability Club Framework**, Cambridge University Press: New York,2010.
42- Kilby Patrick,**NGOs in India The challenges of women's empowerment and accountability**, New York : publications Universitaires press ,2011.
43- Langer Arnim , Brown Graham K., **Building Sustainable Peace Timing and Sequencing of Post-Conflict Reconstruction and Peacebuilding**, Oxford University Press: Great Britain, 2016.
44- Lekha Sriram Chandra And others, **Peacebuilding and Rule of Law in Africa Just peace?**, Canada: USA,2011.
45- Lewer Nick, **International Non-Government Organisations and Peacebuilding - Perspectives from Peace Studies and Conflict Resolution**, University Of Bradford: New York, 1999.
46- Lewis David, **The Management of Non-Governmental Development Organizations**, London: New York, 2001.
47- Lindblon Anna–Karin**, Non-governmental organizations in international law**, UK :Combridge universty press ,2005.
48- M. Brinkerhoff Jennifer, C.Smith Stephen, Teegen Hildy , **NGOs and the Millennium Development Goals Citizen Action to Reduce Poverty,** London: Routlede, 2007.

49- Mac Ginty Roger, **Routledge Handbook of Peacebuilding**, British Library: New York,2013.
50- Manno Jack P., Margaret L.Clark,**Environmental NGOs in World Politics Linking the local and the global**, New York :Oxford Universitaires press,1994.
51- Martens Kerstin**, NGOs and the United Nations Institutization Professionalization and adaptation**, London: Routledge, 2005.
52- Martin Ian, **self-determination in east timor The United Nations, the Ballot, and International Intervention**, Lynne Rienner Publishers: United States of America, 2001.
53- McGrew Anthony G., **Protecting Human Security in a Post 9/11 World Critical and Global Insights**, Southampton University UK: United States, 2007.
54- Moore Christopher, **Dispute Resolution System Design and Mediation Capacity-Building: Partnering to Resolve Post-Conflict Disputes in Timor-Leste**, Conflict Resolution Institute University of Denver: USA, 2018.
55- Oberschall Anthony**, Conflict and Peace Building in Divided Societies Responses to ethnic violence**, University Press: New York, 2007.
56- Ohanyan Anna, **NGOs, IGOs, and the Network Mechanisms of Post-Conflict Global overnance in Microfinance**, a division of St. Martin's Press LLC: United States,2008.
57- Olsson Louise, **Gender Equality and United Nations Peace Operations in Timor Leste**, Leiden Boston: The Netherlands, 2009.
58- Omer Atalia, appleby R. Scott, David Little, **Religion,conflict, And Peacebuilding**, Oxford University: New York,2015.
59- p. richmond oliver, **palgrave advances in peacebuilding critical developments and approaches**, the Copyright Licensing Agency،Saffron House Kirby Street: London, 2010.
60- Paris Roland, **At War's End Building Peace After Civil Conflict,** Cambridge University Press: New York, 2004.
61- Parker Christina, **Peacebuilding, Citizenship, and Identity Empowering Conflict and Dialogue in Multicultural Classrooms**, University of Toronto: Canada, 2016.
62- paul lederach John, **Building Peace Sustainable Reconciliation In Divided Societies**, United States Institute Of Peace Press: Washington D.C.,1999.
63- Porter Elisabeth, **Peacebuilding Women in international perspective**, British Library: Routledge,2007.
64- Pugh Michael and others, **Whose Peace? Critical Perspectives on the Political Economy of Peacebuilding Edited by,** Great Britain by: London, 2008.
65- R. Baehr Peter, **Non-Governmental Human Rights Organizations in International Relations**, Utrecht University: The Netherlands, 2009.
66- Richmond Oliver P., **Theatre for Peacebuilding The Role of Arts in Conflict Transformationin South Asia**, University of Manchester: UK,2018.
67- Rugendyke Barbara, **NGOs as Advocates for Development in a Globalising World**, Simultaneously published in the USA and Canada: New York,2007.

68- Schnabel Albrecht, Georg Ehrhart Hans-, **Security sector reform and post-conflict peacebuilding**, United Nations University : New York,2005.
69- Schumer Tanja, **New Humanitarianism Britain and Sierra Leone, 1997-2003**, London: United Kingdom, 2008.
70- T.A Mieke And others, **Sustainable Peacebuilding and Social Justice in Times of Transition Findings on the Role of Education in Myanmar**, University of Amsterdam The Netherlands: United States Institute of Peace Press,2019.
71- T.Graham David, K.Poku Nana, **Migration, Globalisation and Human Security**, London :Routledge, 2005.
72- Tajbakhsh hahrbanou, M. Chenoy Anuradha, **Human Security:Concepts and Implications**, UK:Routledge,2007.
73- Telo Mario, **Europe:a Civilian Power? European Union, Global Governance,** NewYork: Zed Books,2006.
74- Thomas Caroline, **Global Governance, Development and Human Security The Challenge of Poverty and Inequality**, London: the British Library,2000.
75- Tom Patrick, **Liberal Peace and Post-Conflict Peacebuilding in Africa**, St Andrews: United Kingdom, 2017.
76- Uy Abubakar Ayesah, **Peacebuilding and Sustainable Human Development The Pursuit of the Bangsamoro Right to Self-Determination**, Universiti Malaysia Sabah : Malaysia,2019.
77- Verkoren Willemijn, **The Owl and the Dove Knowledge Strategies to Improve the Peacebuilding Practice of Local Non-Governmental Organisations**, Amsterdam University Press, 2008.
78- Wanja Gitau Lydia,**Trauma-Sensitivity and Peacebuilding Considering the Case of South Sudanese Refugees in Kakuma Refugee Camp,** Australia: Centre for Peace and Conflict Studies at University of Sydney,2018.
79- Won Jeong Ho-, **Approaches to Peace building**, George Mason University, USA,2002.
80- yaziji Michael, doh Jonathan, **NGOs and Corporations Conflict and Collaboration,** Published in the United States of America by Cambridge University Press, New York, 2009.

2/ **Articles**

1- Mearsheimer John , "The False Promise Of International Institutions" ,International Securit, vol .19,N°3 winter1994.

2- Werker Eric D., Faisal Z. Ahmed," What Do Non-Governmental Organizations Do?, Forthcoming", Journal of Economic Perspectives, May2007.

3/ Dissertations and thesis

1- Randazzo Elisa, "Changing Narratives? Shifting discursive Conceptualisations of post-conflict peace-Building", Doctor of Philosophy, University of Westminster, School of Social Sciences and Humanities, Department of Politics and International Relations,2015.

2-Ronnie Delsy, "Ripe for Rivalry Or Ready For peace: UndersTanding The Reasons For The Success And Failure Of The Peace Process In Aceh", Doctoral Thesis, University of Helsinki, Faculty of Social Sciences,2016.

3-van der Post Simone, "Keep Your Friends Close But Your Enemies Closer Building sustainable peace in times of repression", A Thesis submitted to the Board of Examiners in partial fulfilment of the of Arts in Conflict Studies & Human Rights, Utrecht University, 2011.

4- Wel Paul Y., "The Potential of Agroforestry for Peacebuilding the case of Jonglei", A Thesis Master, Guelph, Canada,2012.

5- Zoe Marriage , "Not breaking the rules. not playing the game: A study of assistance to countries at war (1997-2001)" , PhD thesis, London School of Economics and Political Science United Kingdom ,2004.

3/ web Articles

1- Melanie Green Berg and others, Peace Building 2.0: Mapping the Boundaries of an Expanding Field ,USA Institute of Peace, 2012, p12.in: 25/04/2014.

_www.allianceforpeacebuilding.org/peacebuilding.

2- Michael W. Doyle Hunjoon- Madelene O'Donnell and Lara Sitea, Peacebuilding: What is in a Name?, Global Governance, vol. 13, NO.1, 2007, p 44.in: 12/05/2014.

__www.steps-for-peace.org/.../barnett-2007_peacebuildi.

3- Renforcer les capacités nationales et locales en matière de gestion du développement durable, Conseil Economique et social, E/C.16/2014, 24 Janvier 2014, p.6.in : 23/04/2014.
http://workspace.unpan.org/sites/Internet/Documents/UNPAN92615.pdf

4- the Power of People Against Poverty Oxfam Strategic Plan, 2013-2019,in :13/04/2014.

www. Oxfam.arg.uk.

5- Renforcer les capacités nationales et locales en matière de gestion du développement durable, Conseil Economique et social", E/C.16/2014, 24 Janvier 2014, p.6.in : 23/04/2014 .
http://workspace.unpan.org/sites/Internet/Documents/UNPAN92615.pdf.

6- Gender, Disaster Risk Reduction, and Climate Change Adaptation: A Learning Companion Oxfam Disaster Risk Reduction and Climate Change Adaptation Resources, p 9.in:23/03/2014.

www.oxfamint.org.

7- Renforcer les capacités nationales et locales en matière de gestion du développement durable, Conseil Economique et social", E/C.16/2014, 24 Janvier 2014, p.6.in : 23/04/2014 .
http://workspace.unpan.org/sites/Internet/Documents/UNPAN92615.pdf.
8- Michael Barnett And others, "Peacebuilding: What Is in a Name?", Global Governance, 13, 2007,p.50.in :17/10/2018.
http://booksc.xyz/?gg_uri=search.php&q=Peacebuilding+&t=0&p.
9- Renforcer les capacités nationales et locales en matière de gestion du développement durable, Conseil Economique et social", E/C.16/2014, 24 Janvier 2014, p.6.in : 23/04/2014 .
http://workspace.unpan.org/sites/Internet/Documents/UNPAN92615.pdf.
10- Tom McCarten ," Fragile States Index", accessed, in: 19/04/2017.
http://foreignpolicy.com/fragile-states-index-2016-brexit-syria-refugee-europe-anti-

فهرس الأشكال

رقم وعنوان الشكل:	الصفحة
الشكل رقم(01): علاقة أنشطة عمليات وقف النزاع وبناء السلام	57
الشكل رقم(02): نموذج ليدريش لبناء السلام	60
الشكل رقم (03): لوحة بناء السلام	61
الشكل رقم(04): نموذج لإعادة بناء القدرات والتمكين	64
الشكل رقم(05): حلقة بناء السلام في تيمور الشرقية	138
الشكل رقم(06): لشجرة بناء السلام في جنوب السودان مابعد النزاع	154
الشكل رقم (07): نموذج إعادة بناء الثقة وتأهيل البناء المؤسساتي في سيراليون في مابعد النزاع	169
الشكل رقم(08): النموذج المتداخل للبعد الزمني في بناء السلام	183
الشكل رقم(09): هرم ماسلو للحافز الإنساني	202

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	**18-8**
الفصل الأول: التأصيل المفاهمي والنظري للمنظمات الدولية غير الحكومية وبناء السلام في ظل التحولات العالمية الراهنة	**20**
المبحث الأول: مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية	**38 -21**
المطلب الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية	**27 -21**
المطلب الثاني: نشأة وخصائص المنظمات الدولية غير الحكومية	**34-27**
المطلب الثالث: معايير تصنيف المنظمات الدولية غير الحكومية	**38-34**
المبحث الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل دولي في ظل التحولات العالمية	**44 -38**
المطلب الأول: علاقة الفواعل غير الدولاتية بالدولة	**41 -38**
المطلب الثاني: التحول نحو قيم الحوكمة العالمية	**44 -41**
المبحث الثالث: تيبولوجيا عملية بناء السلام	**64 -44**
المطلب الأول: بناء السلام تطور المفهوم	**49-44**
المطلب الثاني: بناء السلام وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة	**58 -49**
المطلب الثالث: التطورات المختلفة لعملية بناء السلام	**61 -58**
المطلب الرابع: الترتيبات الزمانية والمكانية لعملية بناء السلام في مابعد النزاع	**64 -61**
المبحث الرابع: التفسيرات النظرية لمكانة المنظمات الدولية غير الحكومية نحو شبكية الفواعل	**80 -65**
المطلب الأول: تفسير النظرية الواقعية لمركزية الفاعل الدولاتي	**70 -65**
المطلب الثاني: تفسير النظرية الليبرالية لظهور فواعل جدد غير دولاتية	**74 -71**
المطلب الثالث: تفسير الحوكمة الشبكية لتعاون الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية	**80 -75**
الفصل الثاني: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في ترتيبات بناء السلام على مستوى الحقوق والخدمات الإغاثية الإنسانية عالميا	**82**
المبحث الأول: المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في مجال الدفاع عن الحقوق والحريات على المستوى العالمي	**102 -82**
المطلب الأول: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان	**90 -83**
المطلب الثاني: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في التنمية والأمن الإنساني	**95 -90**

المطلب الثالث: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية حقوق المرأة والطفل وإعادة دمج المسلحين وحقوق اللاجئين	**96-102**
المبحث الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في مجال تقديم الخدمات الإغاثية الإنسانية لبناء السلام عالميا	**102-111**
المطلب الأول: المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في تقديم الخدمات الصحية والغذائية في ترتيبات بناء السلام عالميا	**102-107**
المطلب الثاني: المنظمات غير الحكومية الفاعلة نحو تقديم خدمات تنموية بيئية في ترتيبات بناء السلام عالميا	**108-111**
المبحث الثالث: تضافر الإستراتيجيات وجهود المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل ترتيبات بناء السلام في مابعد النزاع	**111-126**
المطلب الأول: متطلبات وإستراتيجيات المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء المؤسسات وتعزيز القدرات في مرحلة مابعد النزاع	**111-118**
المطلب الثاني: تعاون الجهود الدولية وغير الدولاتية للترتيبات الجديدة لإرساء بناء السلام المتساند في مرحلة مابعد النزاع	**118-126**
الفصل الثالث: مسعى المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز مضامين بناء السلام في مابعد النزاع: دراسة نماذج تيمور الشرقية، جنوب السودان و سيراليون	**128**
المبحث الأول: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية لبناء السلام في مابعد النزاع في تيمور الشرقية	**128-138**
المطلب الأول: طبيعة النزاع في تيمور الشرقية	**128-130**
المطلب الثاني: ترتيبات بناء السلام عبر تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية في تيمور الشرقية	**130-138**
المبحث الثاني: إستراتيجيات المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في جنوب السودان	**139-154**
المطلب الأول: طبيعة النزاع في جنوب السودان	**139-143**
المطلب الثاني: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء المؤسسات وتعزيز القدرات لبناء السلام في جنوب السودان	**143-154**
المبحث الثالث: تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية في إدارة عمليات بناء السلام في	**155-**

سيراليون	**169**
المطلب الأول: طبيعة النزاع و ترتيبات بناء السلام في سيراليون	**155-156**
المطلب الثاني: نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام مابعد النزاع في سيراليون	**157-169**
الفصل الرابع: تقييم مكانة المنظمات غير الحكومية في بناء السلام نحو رسم الحدود وبناء السيناريوهات في مرحلة ما بعد النزاع	**171**
المبحث الأول: تقييم مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل بناء السلام في ما بعد النزاع من حيث الفعالية والحدود	**171-190**
المطلب الأول: التأثيرات الإيجابية لدور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام المتساند	**171-175**
المطلب الثاني: حدود فعالية أنشطة المنظمات غير الحكومية في بناء السلام في ما بعد النزاع	**175-182**
المطلب الثالث: الترتيبات المعيارية الإصلاحية لبناء السلام في مرحلة مابعد النزاع	**183-190**
المبحث الثاني: نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام الدائم في مناطق ما بعد النزاع الحدود والسيناريوهات	**190-207**
المطلب الأول: حدود جهود عملية بناء السلام في تيمور الشرقية وجنوب السودان وسيراليون	**190-198**
المطلب الثاني:سيناريوهات تجاوز حدود نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام مابعد النزاع	**198-207**
الخاتمة	**209-212**
قائمة المراجع	**213-228**
فهرس الأشكال	**229**
فهرس الموضوعات	**230-232**
ملخص الدراسة	**234**

الملخص.

تعتبر إشكالية مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في مابعد النزاع من بين الطروحات التي أضفت التحليل في العلاقات الدولية على دور الفواعل غير الدولاتية، وعملية بناء السلام كمرحلة تتيم في مابعد النزاع لإعادة بناء الدولة من الناحية المؤسساتية وبناء القدرات، وفي هذا الإطار تجيب هذه الدراسة على نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في إحداث تغيير إيجابي وبناء السلام في الأنظمة المتنازعة، وذلك من خلال دراسة حالة كل من تيمور الشرقية وجنوب السودان وسيراليون، هذه الدول بإختلاف طبيعة أسباب النزاع فيها والترتيبات التي تتضمنها لإعادة البناء، وتتفق من حيث تعرضها لهشاشة الأنظمة والبناء المؤسساتي للهياكل وكذا عجزها على مستوى القدرات والتأهيل الإجتماعي.

هذا ما أظهرته الدراسة أن التدخلات الإنسانية للمنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في مابعد النزاع جزاء من السياسة الدولية للإدارة العالمية لنزاعات في فترة مابعد الحرب الباردة من مساهمتها في إعادة بناء البني والهياكل التي تم تخريبها ومنع تجدد النزاعات، من خلال ترتيبات بناء السلام حماية حقوق الإنسان، حقوق المرأة والطفل واللاجئين، إعادة الإدماج المقاتلين ونزع التسلح، بناء الثقة، اصلاح القطاع الأمن والعدالة، إقامة نظام ديمقراطي والإنتخابات، عمليات التدريب وإقامة ورشات عمل ومراكز بناء السلام.

غير أنه لا يمكن تجاوز الصعوبات التي تعيق نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية وتغير مسارها في تقديم الخدمات، نتيجة القيود المفروض كالتمويل من جهة وعدم القبول من طرف اطراف النزاع، وكل العمليات التي تمارس كالنعف والقتل وإعاقة وصول الإمدادات الإغاثية، وبهذا لابد من توطيد عقد اجتماعي بين المنظمات الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المحلي لتمكين إدارة متكاملة وبناء السلام الإيجابي المستدام.

Abstract

The position of international Non-Governmental Organisations in post-conflict peace building is considered as one of the factors that added a considerable value to the role of non-state actors. Peace building as a step in post conflict to (re)build the state from institutional level and capacity building. In this virtue, this study shed the light on the role of NGOs in making positive change and peace building in conflicting regimes, and that through a case study of East Timor, South Sudan and Sierra Leone, which differ at the level of cause of conflict and the configuration of peace building and agree at the level of vulnerability of systems, institutional building of structures, capacity and social (re) habilitation.

This study concludes that humanitarian intervention of NGOs in peace building in post conflict area is a part of international politics for international management in post-cold war era through its contribution in rebuilding of structures, which has been destroyed, and preventing renewed conflict. Through peace building arrangements, human Rights, Women's, Children's and Refugee Rights, Reintegration of Combatants and Disarmament, trust Building, Security and Justice Sector Reform, Democracy and Elections, Training , Workshops and Peace building Centres.

However, it is hard to overcome the restrictions that disable NGOs' activities , due to restriction of funding on one hand and the non-acceptance by the parties of the conflict and all operations such as violence , killing and obstructing the arrival of relief supplies on the other hand . Thus, a social contract between international organizations, international non-governmental organizations and grassroots is needed to enable integrated management and build positive and sustainable peace.